جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية)

Impact of Characteristics of Audit Committees on the Quality of Bank Financial Reporting Information

(A Field Study on A Sample of Saudi Banks)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارسة:
ابتسام محمد صالح عبد الرحيم

إشراف الدكتور:
عمرالسر الحسن محمد
استاذ المحاسبة المساعد، كلية الدراسات التجارية

1438 هـ – 2016م

بِسْمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

الاستهلال

قال الله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا

صدق الله العظيم

سورة النساء، الآية 135

الإهداء

إلى روح من أوصاني ربي بهما، إلى روح أمي وابى نبع المحبة والعطاء
إلى روح اختي فاطمة التي كانت لي خير معين في بداياتي
إلى روح زوجي محمد عبد اللطيف برسي الذى اختاره الله اثناء اعدادى لهذه الرسالة
ربي أسألك رحمتهم وتغمدهم بنعيمك الذي لا ينفذ وجنانك التي وسعت كل من رحمته

إلى إخواني وأخواتي سندي النبيل وكل افراد عائلتي .

إلى ابنتي هبة الرحمن لي وزهرة حياتي د/ سارة محمد عبد اللطيف برسي كان منها التشجيع والمساندة

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين، إلى كل من علمني حرفاً وعلما نافعا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي وساندني في حياتي العلمية .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي سائلة المولى عز وجل أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الشكروالعرفان

اللهم لك الشكر والحمد أكمله، ولك الثناء أجمله، ولك القول أبلغه، ولك العلم أحكمه، ولك السلطان أقومه، ولك الجلال أعظمه، بفضلك اهتديت ووفقت لإنجاز هذه الدراسة فلك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه , وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد عدد التالين للقرآن، وعدد حسناتهم وعلومهم وبركاتهم على مر الزمان .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي منحتني فرصة انضوائي تحت لوائها كوني أصبحت واحدة ممن لهم شرف الانتماء لها ممثلة بكلية الدراسات العليا تلك الكلية التي أنجبت العديد من العلماء الذين نشروا العلم داخل السودان وخارجه , بذلك استحقت واستحق رئيسها وأساتذتها وجميع العاملين فيها فائق شكري وامتناني لهم لجميل بذلهم ونبيل عطائهم.

الشكر **للدكتور/عمر السر الحسن محمد،** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وكان له أثر إثرائها بأفكاره النيرة ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهده أو نصائحه وتشجيعه المتواصل .

أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة دراستي المتواضعة، وعلى ما أبدوه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

فائق شكر وتقدير للاخوة العاملين ببنك الراجحي وبنك الانماء والبنك الاهلي وبنك ساب بالمملكة العربية السعودية على حسن تعاونهم معي .

فائق شكري وتقديري للاستاذة سامية عبد الله الجار الله مديرة مستوصف الفريق الطبي بالرياض- السعودية لحسن تعاونها .

والشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية، شكراً نبيلاً لهم جميعاً.

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل تؤثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية ؟ و ما أثر التحديد المسبق لمهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟. هل يؤثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟. هل يؤثر توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟. ما أثر كفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟. هدفت الدراسة لمعرفة أثر لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية وذلك من خلال قياس تأثير خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل البيانات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة من المصارف السعودية وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية باستخدام اسلوب الإرتباط والإنحدار. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرض الرئيس:يوجد تأثير دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟ وتتفرع منه الفرضيات التالية: يوجد تأثير دال إحصائياً لتحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لاستقلالية لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لكفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. ويوجد تاثير للخصائص الاساسية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة) في متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أنه يوجد تاثير إيجابي لجميع متغيرات الدراسة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية (مهام وواجبات لجنة المراجعة، توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجان المراجعة)، عدا خاصية استقلالية لجنة المراجعة التي تبين أنه ليس لها اثر ايجابي في جودة معلومات التقارير المالية حيث كانت قيمة ف اكبر من (0.05). أوصت الدراسة بضرورة تحديد مهام وواجبات لجان المراجعة مسبقاً لضمان جودة معلومات التقارير المالية المصرفية، ضرورة توفر الخبرة المحاسبية المصرفية لدى اعضاء لجنة المراجعة حتى تقوم بمهامها بمنهجية علمية تؤثر ايجاباً في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية وربط توفر الكفاءة في اعباء لجان المراجعة بجودة معلومات التقارير المالية المصرفية .

Abstract

This research problem statement is well represented in the following research questions: Do the characteristics of the audit committees affect the achievement of the quality of bank financial reporting information? What is the effect of the task identification and duties of the audit committee on the quality of bank financial reporting information? Does the independence of the members of the audit committee affect the quality of bank financial reporting information? Does the availability of the accounting and banking experience of the members of the audit committee affect the quality of bank financial reporting information? What is the effect of the efficiency of the audit committees in banks on the quality of bank financial reporting information? The research aimed to identify the effect of the audit committee on the quality of the financial reporting information in the Saudi banks, by measuring the effect of the characteristics of the audit committees, namely (task identification and duties, independence, accounting and banking experience and audit committee efficiency) in the achievement of the quality of the financial reporting information in the Saudi banks. The research used the analytical descriptive approach to effect the field study and analyze the data of a questionnaire form distributed to a sample of Saudi banks, using the statistical methods of the correlation and deviation. To achieve the research objectives, the following research hypotheses have been tested: First main hypothesis: There is a correlation that is statistically significant between the characteristics of the audit committee and the quality of bank financial reporting information. The following sub-hypotheses have been derived from the said main research hypothesis: There is a correlation that is statistically significant between the task identification and the duties of the audit committee and the quality of bank financial reporting information. There is a correlation that is statistically significant between the independence of the audit committee and the quality of bank financial reporting information. There is a correlation that is statistically significant between the availability of the accounting and banking experience of the members of the audit committee and the quality of bank financial reporting information. There is a correlation that is statistically significant between the efficiency of the audit committees in banks and the quality of bank financial reporting information. There is a correlation that is statistically significant between the main characteristics of the research sample, that is to say, (scientific qualification and years of experience) in the research variables and the quality of bank financial reporting information. The research has reached a number of research findings, the most significant of which are the following: There is an effect that is statically significant from the overall research variables on the quality of bank financial reporting information, namely, (task and duties of audit

committee, availability of accounting and banking and the efficiency of audit committees) except the characteristic of the audit committee independence, which proved as lacking the positive effect on the quality of financial reporting information, where, the value of F is greater than (0,05) . This is in addition to the lack of any significant effect of the main characteristics, that is to say, (scientific qualification and years of experience) on the research variables. The research concluded with a set of recommendations, including the following: The research highly recommended supporting the independence of the audit committee in the banks, in order to carry out its tasks effectively. The research strongly recommended identifying the tasks and duties of the audit committees beforehand to guarantee the quality of bank financial reporting information**.**

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	ز
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
فهرس الملاحق	ي
المقدمة	1
ولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: خصائص لجان المراجعة	33
المبحث الأول: مراحل تطور ومفهوم وأهمية وأهداف لجان المراجعة	34
المبحث الثاني: خصائص ومسئوليات لجان المراجعة	45
الفصل الثاني: خصائص المعلومات الواردة بالتقارير المالية	56
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع التقارير المالية	57
المبحث الثاني: خصائص ومستخدمو المعلومات الواردة بالتقارير المالية	64
الفصل الثالث الدراسة الميدانية	74
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة	75
المبحث الثاني: جراءات الدراسة الميدانية	81
المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	99
الخاتمة	106
ولاً : النتائج	107
ثانياً : التوصيات	109
قائمة المصادر والمراجع	110
الملاحق	123

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر	82
(2/2/3)	توزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي	83
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير للمؤهل العلمي	84
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي	85
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	86
(6/2/3)	درجات مقياس ليكرت	87
(7/2/3)	التوزيع وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي	88
(8/2/3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمجالات	89
(9/2/3)	ملخص معامل الفا كرونباخ	89
(10/2/3)	الثبات والصدق لكل محور من محاور الإستبيان	90
(11/2/3)	التكرار ات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمهام وواجبات لجنة المراجعة بالمصارف.	91
(12/2/3)	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري استقلالية لجان المراجعة بالمصارف.	92
(13/2/3)	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة بالمصارف	94
(14/2/3)	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور كفاءة لجان المراجعة بالمصارف	95
(15/2/3)	التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة معلومات التقارير المالية	97
(1/3/3)	اختبار التوزيع الطبيعي	99
(2/3/3)	اختبار كروسكال –واليس	100
(3/3/3)	اختبار كروسكال –واليس	100
(4/3/3)	تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإختبار جميع المتغيرات (1)	101
(5/3/3)	مصفوفة الارتباط	102
(6/3/3)	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بعد حذف المتغير (X1)	103
(7/3/3)	تقدير نموذج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد حذف المتغير (X2)	104
(8/3/3)	معايير إختيار النموذج	105

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(أ)	نموذج متغيرات الدراسة	9
(1/1/1)	أهمية لجنة المراجعة للأطراف ذات الصلة	40
(2/1/1)	أهداف لجان المراجعة	42
(1/2/2)	مستخدمو التقارير المالية	69
(1/2/3)	لرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر	82
(2/2/3)	لرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي	83
(3/2/3)	لرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	84
(4/2/3)	لرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي	85
(5/2/3)	لرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	86

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	محكمو أداة الدراسة	124
(2)	أداة الدراسة (الاستبانة)	125
(3)	اختبار ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة	130

المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً ، الإطار المنهجي:

تمهيد:

ازداد الاهتمام بوجود لجان المراجعة في الشركات في الآونة الأخير بعد حدوث حالات الانهيار والفساد المالي لعدد كبير من الشركات في كثير من الدول وأصبحت الوظائف الأساسية للجان المراجعة هي فحص التقارير المالية سواء الدورية أو السنوية وا إبداء الرأي فيها قبل تقديمها لمجلس الإدارة لان الأساس من تكوين لجان المراجعة بالشركات هو ضمان جودة التقارير المالية والتأكد من توافر الجودة في المعلومات ومن ثم تعظيم المنفعة من هذه المعلومات، وبالتالي نشأت الحاجة لزيادة أنشطة المراجعة، مما أدى إلى ظهور فكرة لجان المراجعة بهدف زيادة الثقة في التقارير المالية ويترتب علي ذلك مناداة العديد من المنظمات والهيئات المهنية بضرورة توافر خصائص معينة في هذه اللجان لكي تستطيع القيام بالأنشطة والمهام التي تساعدها على تحسين جودة المعلومات وحتي يتسنى لمستخدمي المعلومات ترشيد قراراتهم المبنية على تلك المعلومات، وهكذا يتضح أن المناداة بتكوين لجان للمراجعة وجدت بسبب وجود قصور في بيئة الرقابة والمراجعة، ولأن المعلومات التي توفرها التقارير المالية المنشورة لا تلبي احتياجات مستخدميها كما أن هناك قصوراً في قنوات الاتصال وتعارض المصالح بين معدي التقارير المالية والمستخدمين لها مما ساعد على ظهور فجوة بين الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين للمعلومات وبين رد فعل معدي التقارير المالية لتلبية هذه الاحتياجات.

كما حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمام متزايد من الشركات المساهمة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه كأداة من أدوات جودة المعلومات المحاسبية باعتبار أن جودة معلومات التقارير المالية أصبحت مطلب أساسي حتى تفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومن ضمنهم مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف من مستثمرين وعملاء وغيرهم، فالمعلومات المحاسبية تساعد الإدارة في تقييم المخاطرة،وا يجاد علاقة وثيقة بينها وبين المراجعين الداخليين والخارجيين.

أصبحت لجان المراجعة من الأدوات الفاعلة في رقابة الشركات المساهمة وتفعيل أدائها في مختلف دول العالم المتقدمة ولقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة والبنوك نتيجة لتنوع وتعاظم الدور الذي يمكن أن تؤديه مثل هذهاللجان، وحرصاً من جانبها على تطوير مهنة المراجعة فقد صدر قرار وزارة التجارة رقم (903) في 1414هـ الذي يقضي بتشكيل كل شركة مساهمة لجنة مراجعة يتم تحديد قواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتها، وأسلوب عملها بقرار من الجمعية العمومية للشركة,

بما أن لجان المراجعة تُعد ركيزة اساسية من ركائز جودة معلومات التقارير المالية فان هذه اللجنة لابد أن تتوفر فيها خصائص معينه تمكنها من أداء واجباتها بصورة سليمة، وجاءت هذه الدراسة

لتسليط الضوء على أثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال شمولية الإفصاح المحاسبي للمعلومات التي يحتاجها مستخدمي المعلومات المحاسبية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

باستقراء الدراسات السابقة الواردة في الدراسة الحالية نجد في دراسة، (Arnold , 1993 P.C) ، تمثلت مشكلة الدراسة في وجود محددات تحد فاعلية لجان المراجعة في الشركات الإنجليزية، ودراسة (Memullen D ،1996) والتي ركزت مشكلة الدراسة في ما هو دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، دراسة (Noland et.al ،2004) والتي تمثلت في ماهي القيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها وماهي نوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية، دراسة (Irene Karamnou & Nikos VafeasK.2005) تمثلت المشكلة في تحليل العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجان المراجعة، وتنبؤات الإدارة بالأرباح، دراسة (حاتم عبدالوهاب الشامي ،2006م) تمثلت المشكلة في الاجابة على السؤال ما هو أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية، دراسة (د. حسين أحمد دحدوح،2008م)، تأتي مشكلة هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي: ما الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات؟، دراسة (Schadéwitz & Turley, 2008) تمثل محور مشكلة دراسته فيما علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية، دراسة (نبيه توفيق المرعي،2009م) تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الريادي الذي تقوم به لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حتى تتم عملية التدقيق بأفضل صورة ممكنة وبمستوىعالٍ من الأداء في شركات التأمين الأردنية، دراسة (عادل خليل على قطيشات،2010م) ينحصر مدارها في هل تتوافر في لجان التدقيقالمشكّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللازمة لتحسين الفاعلية؟، هل تمارس لجان التدقيق المهمات اللازمة لتحقيق الفاعلية؟، دراسة (حسن الطيب عبد الله،2010م) بحثت مشكلة ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة مما يستوجب ذلك ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفردية بصفة عامة، ونظراً لاختلاف تلك الضغوط بين الدول قد تختلف الخصائص والمهام والأنشطة المطلوب توافرها في لجان المراجعة من دولة لأخرى وفقاً لوجهة مستخدمي التقارير المالية المنشورة.، دراسة: (مجدي مليجي عبدالحكيم، 2010م)، تمثلت مشكلة دراسته في ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية، والشك في استغلال المراجع الخارجي، وظهور العديد من حالات الإفلاس والفشل المالي في دول متعددة في العالم، وعدم وجود إطار واضح ومحدد للجان المراجعة وحيث يوضح أهداف وخصائص وأنشطة ومسئوليات تلك اللجان وعلاقتها بحوكمة الشركات، وكيفية انعكاس كل من الخصائص والأنشطة على جودة المعلومات المنشورة بالقوائم

المالية، وغياب لجان المراجعة أو عدم تفعيل دورها قد يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق حوكمة الشركات بنجاح في شركات المساهمة المصرية. دراسة، (عماد وليم تامر، 2010م) تتمثل مشكلة دراسته في عدم استقلال إدارة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية نظراً لخضوعها لإشراف مجلس إدارة البنك، وضرورة تطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة بالبنوك التجارية لما يتعرض له العمل المصرفي من مخاطر سواء كانت هذه المخاطر عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط وا إدارة البنك أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك. دراسة، (أيمن عبده لبيب، 2011م) تمثلت المشكلة في وجود قصور في الدور الذي تؤديه لجان المراجعة في تقييد والحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: هل يمكن وضع إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة ما يحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية؟. و دراسة، (إياد سعيد محمود الصوص، 2012م) تمثلت مشكلة دراسته في التساؤل التالي: ما مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين. دراسة (علاّم محمد حمدان وآخرون، 2012مم) يتم بيان مشكلة دراسته من خلال التساؤلات التالية: هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بخصائص لجان التدقيق الواردة في القوانين والتشريعات الأردنية. هل تتميز الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالجودة؟، وهل هناك تأثير لخصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح المفصح عنها؟، دراسة (عباسي محمد عصام،2012م) حصر الباحث مشكلة دراسته في مدى مساهمة جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة لينذ غاز (وحدة ورقلة) واتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2009-2011م دراسة (عبدالمطلب السرطاوي،2013م) تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان المراجعة والتزام شركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص الفعالية، وهل لتلك الخصائص أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة (أنس عبد الله محمد الأمين،2013م) تمثلت مشكلة دراسته في مجموعة من التساؤلات هي: كيف تؤثر كفاءة لجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية؟هل يؤثر وجود إطار للجنة المر اجعة على مراجعة النظم المحاسبية؟،وهل للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة أثر على مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية ؟، دراسة (سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، 2013م) صاغ مشكلة دراسته في التساؤلات الثلاثة الآتية: هل يعد توافر خصائص لجان المراجعة بالشركات المصرية كافياً لقيامها بدورها بكفاءة وفاعلية فيما يتعلق بضبط جودة التقارير المالية؟ ما هي العلاقة المتوقعة بين خصائص لجان المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المصرية؟ كيف يمكن تطوير نظم معلومات لجان المراجعة في الشركات المصرية؟، دراسة، (د. صالح حامد محمد علي،2013م) تمثلت مشكلة دراسته في دراسة العلاقة بين لجنة المراجعة وفاعلية الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، دراسة، (حنان حسن أحمد، 2013م) تمت صياغة مشكلة دراسته بسؤال رئيسي مفاده: هل يوجد أثر لجودة مخرجات

نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه، دراسة (د.صالح ميلود خلاط و أ.عبد الحكيم محمد مصلي، 2014م) تمحورت مشكلة دراستهما حول سؤال وهو: ما مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية؟، دراسة (ياسر محمد سمره، 2014م) تنصب المشكلة الأساسية في الدراسة على بيان دور ومساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وبخاصة مع وجود دراسات أكدت وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية في بيئة الأعمال المصرية والتعرف إلى أهم المحددات المؤثرة في قيامها بدورها للحد من تلك الممارسات، دراسة (عبد العزيز عوض الرشيدي، 2014م) تكمن مشكلتها في قياس الأداء المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية أصبح يعتمد على المعلومات المحاسبية ذات ملائمة وموثوقية مناسبة وفي ظل تذبذب أسواق الأوراق المالية ازدادت الحاجة الى معلومات محاسبية موثوق فيها تسهم في اتخاذ القرارات التي تعود إيجاباً على البنوك، دراسة (مجدي وائل الكبجي،2015م) تمثلت مشكلتها في الدور الذي تمارسه لجان المراجعة في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ودورها في دعم وظيفة المدقق الداخلي للقيام بالمهام المتعلقة بتقييم سياسات وا جراءات المصرف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ودعم المدقق الخارجي للقيام بمهامه المتعلقة بالتقرير عن مدى التزام المصارف بتطوير أنظمتها الداخلية لمواجهة عمليات غسل الأموال وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، دراسة (محمد محمود حميدات وأخرون، 2015م) تمثلت مشكلتها في دراسة الدور الذي قد يلعبه مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، أما دراسة (د عمر السر الحسن، ود. إسماعيل محمد أحمد، 2015م) تمثلت في أن تكوين لجان المراجعة في المصارف التجارية لا يرعى الكفاءة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مما اظهر فجوة بين أداء لجنة المراجعة وثقة مستخدمي التقارير المالية في هذه المصارف.

تلاحظ الدراسة أغلبية الدراسات تناولت لجان المرجعة دون تركيزها على الخصائص الاساسية للجان وربطها بجودة معلومات التقارير المالية في المصارف، لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في أن لجان المراجعة في المصارف يمكن أن تتصف بخصائص معينة تمكنها من القيام بدورها الرقابي الإشرافي على الأداء المالي للبنوك في اختيار وعزل المراجع والتقارير المالية والإفصاح فيها والتي يُمكن أن تؤثر في جودة التقارير المالية المستخرجة من التقارير المالية المنشورة لهذه المصارف، عليه يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس: هل تؤثر خصائص لجنة المراجعة في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية ؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر تحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟

2. هل يؤثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟
3. هل يؤثر توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟
4. ما أثر كفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟

أهمية الدراسة:

يمكن تناول أهمية البحث من خلال الآتي:

أولاً، الأهمية العلمية (النظرية):

1. سد لفجوة في الدراسات التي تناولت لجان المراجعة من خلال التركيز على خصائص لجان المراجعة وربطها بجودة معلومات التقارير المالية وتنبيه الباحثين والمهتمين بإجراء المزيد من البحوث في موضوع لجان المراجعة حتى يتم التكوين السليم للجنة المراجعة.
2. إثراء المكتبة العلمية بتقديم إطار نظري يمكن أن يساعد تطبيقه في تقييم عمل لجان المراجعة في القطاع المصرفي.

ثانياً، الأهمية العملية (التطبيقية):

1. تسهم الدراسة في توضيح أهم الخصائص المحددة للجان المراجعة في المصارف السعودية والتي لابد من أن تتصف بها لجنة المراجعة حتى تتحقق جودة معلومات التقارير المالية .
2. من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في بيان ممارسات لجان المراجعة بالمصارف السعودية ومقدرتها على تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. ومدى قدرتها في تحقيق كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصور أساسية إلى تحقيق الآتي :

1. لمعرفة أثر خصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية وذلك من خلال الأهداف التالية:
2. توضيح الإطار النظري للجان المراجعة والخصائص الأساسية التي يجب توفرها في لجنة المراجعة.
3. بيان الخصائص الأساسية للتقارير المالية والتي يمكن من خلالها قياس جودة معلومات التقارير المالية.
4. قياس تأثير خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية.

منهجية الدراسة:

لإنجاز الدراسة اعتمدت الدراسة المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: لعرض الدراسات السابقة والاطلاع على أهم الكتب والدراسات العلمية المرتبطة بالبحث.
2. المنهج الاستنباطي : لتحديد التصور المنطقي لفروض البحث، والتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع البحث وصياغة الفرضيات.
3. المنهج الاستقرائي : لتحديد مصادر البحث واختبار الفرضيات.
4. المنهج الوصفي التحليلي : لوصف الظاهرة وتحليل البيانات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة من المصارف السعودية وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرض الرئيس: يوجد تأثير دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟ وتتفرع منه الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير دل إحصائياً لتحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
2. يوجد تأثير دال إحصائياً لاستقلالية لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
3. يوجد تأثير دال إحصائياً لتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
4. يوجد تأثير دال إحصائياً لكفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

مصادر بيانات الدراسة:

تتمثل مصادر جمع البيانات في الأدوات التالية:

1. المصادر الأولية: الاستبانة.
2. المصادر الثانوية: المراجع، الكتب، الدوريات والمؤتمرات العلمية، والرسائل الجامعية، وشبكة الإنترنت وتقارير المصارف السعودية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: المصارف السعودية العاملة في مدينة الرياض- المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: 1438هـ - 2016م

التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة:

1. **المتغير المستقل، لجنة المراجعة:** هي لجنة منبثقة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) وتعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مراجع الحسابات وزيادة فاعلية عملية المراجعة، وتم تناول من خلال خصائص اللجنة والتي تمثل المتغيرات المستقلة الفرعية وهي:

أ. **مهام وواجبات لجنة المراجعة:** تتمثل في مراجعة القوائم المالية ومراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة ونتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلي والتأكد من جودة المعلومات المحاسبية

ب. **استقلالية لجنة المراجعة:** فتعني أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية وأن يكون لهم حرية التعبير عن رأيهم في الأداء بصورة كلية.

ج. **الخبرة المالية والمصرفية:** يجب أن يكون أعضاء لجنة المر اجعة على المام كامل بالأسس والمبادئ المحاسبية وكذلك المخاطر المصرفية.

د. **كفاءة أعضاء لجان المراجعة:** تتعلق الكفاءة بأداء العمل والمهام بطريقة صحيحة ويتحقق ذلك بالتخطيط والتنظيم والرقابة.

2. **المتغير التابع، جودة معلومات التقارير المالية المصرفية:** توصف المعلومة بأنها جيدة إذا اتصفت بصفات محددة تلبي احتياجات مستخدميها.

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (أ)

نموذج متغيرات الدراسة

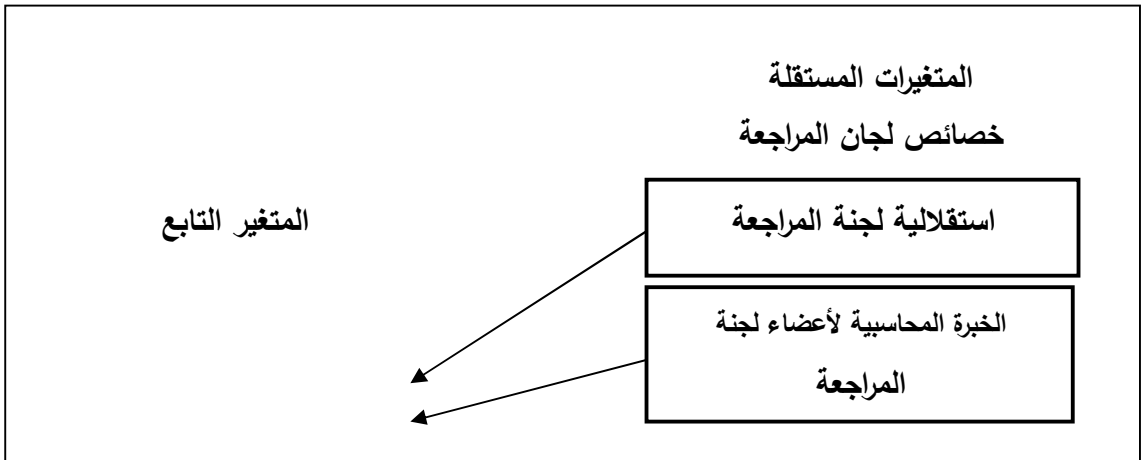

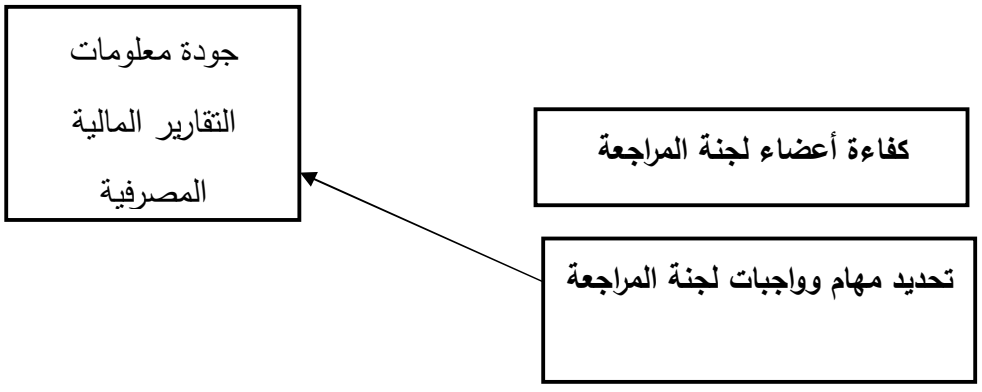

المصدر: إعداد الدارسة ، 2016م.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول، وخاتمة . حيث تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول لجان المراجعة متضمن مبحثين المبحث الاول نشأة وتطور ومفهوم واهمية وأهداف لجان المراجعة ، المبحث الثاني خصائص ومسئوليات وتطبيق وتقرير لجان المراجعة. أما الفصل الثاني جودة معلومات التقارير المالية المصرفية ويتضمن مبحثين المبحث الاول مفهوم وأهمية واهداف التقارير المالية، المبحث الثاني خصائص ومستخدمي التقارير المالية. أما الفصل الثالث الدراسة الميدانية وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة ، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث تحليل البياناتو اختبار الفرضيات. ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً ، الدراسات السابقة:

تتناولالدر اسةفي هذا الجزء الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث وفقاً للمنهج التاريخي حيث تركز على مشكلة وأهداف واهمية وطرق اختبار ونتائج وتوصيات كل دراسة ويتم ترتيبها من الأقدم الى الأحدث كما يلي:

1.دراسة، (Arnold P.C,1993) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود محددات تحد فاعلية لجان المراجعة في الشركات الإنجليزية، وهدفت الدراسة الوقوف على محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات الإنجليزية ودراسة هذه المحددات وربطها بأداة الشركات، ولقد تمت هذه الدراسة على عينة قوامها 300 شركة، ولقد ربطت هذه الدراسة بين فعالية لجان المراجعة ومجموعة من الخصائص والممارسات، توصلت الدراسة إلى أن فعالية لجان المراجعة ترتبط بمجموعة من الخصائص تتمثل في التقدير الموضوعي، الاستقلال عن الإدارة، الفهم الواعي لأغراض ومسئوليات لجنة المراجعة، الرئيس القيادي، تباين خلفيات أعضاء لجان المراجعة، بذل الجهد والعناية المعقولة، الإلمام بأصول التمويل والمحاسبة والمراجعة أما فيما يختص بالممارسات التي تساهم في فعالية لجان المراجعة فقد تمثلت في مدى توافر المعلومات الملائمة، الإعداد الجيد قبل عقد الاجتماعات، ترتيب الاتصالات مع المراجعين الخارجيين والداخليين، إعداد قائمة محددة بالأهداف والمسئوليات والصلاحيات، وضع معايير موضوعية لاختيار الأعضاء، واستقلالية الأعضاء.

تناولت هذه الدراسة محددات فعالية لجان المراجعة المتمثلة في توافر بعض الخصائص في أعضائها والتي تمثل في مجملها خطوات للتشكيل الجيد للجان، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

2.دراسة، (Memullen D,1996) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية؟ وهدفت لمعرفة دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية لمجموعتين من الشركات الأمريكية. لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها تم الاعتماد علي المنهج الو صفى التحليلي حيث يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات فى Descriptive Approachوالمنهج الاستقرائي الذي يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة ولقد تمت هذه الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين مجموعتين من الشركات الأمريكية، المجموعة الأولى تكونت لديها لجان مراجعة، والمجموعة الثانية ليس بها لجان مراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة قد تحقق لها ما يلى: لم يتم تغيير المراجع الخارجي أو عزله عند حدوث خلاف مهني، كما أن هناك انخفاض نسبى في معدل وقوع ا لتصرفات المالية غير القانونية، كما زادت درجة الثقة في معلومات القوائم المالية خاصة للشركات المقيدة

(1) Arnold, P.C, **Audit Committee in Major UK Companies**, Managerial Audit Journal. Vol.18, No.3, 1993, PP.25-30.

(2) Memullen, D.N, **Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committee,** Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, Spring 1996, PP 9-86.

أسهمها في بورصة الأوراق المالية. واوصت الدراسة بضرورة وجود لجان المراجعة في الشركات الامريكية لزيادة دقة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية واجراء مزيد من البحوث والدراسات في الموضوع

تناولت هذه الدراسةدور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقو ائم المالية**,** بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

3.دراسة،(Noland et.al, 2004) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ماهي القيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها وماهي نوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية؟ و هدفت الدراسة إلى تحليل القيمة المضافة التي يضيفها وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية الصغيرة، حيث يحاول الباحثون تقييم منافع وجود لجان المراجعة من خلال عدد من الاسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية بوسائل التحليل الاحصائي لاختبار الدراسة ومقارنة ما يتم التوصل اليه من نتائج مع نتائج دراسات سابقة حول نفس الموضوع وتكمن أهميتها في معرفتها للقيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها، وتحديدها لنوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية .، وتوصلت الدراسة إلى وجود لجان المراجعة في المصارف غير كاف بحد ذاته بسبب الطبيعة الحساسة للعمل المصرفي، لذلك يجب ان تتضمن لجان المراجعة على الاقل عضو ذو خبرة مصرفية ومالية، ذلك ما يساعد على تقليل المخالفات في التشريعات الخاصة بالمؤسسة، تقليل حالات الاختلاس والسرقة من قبل الموظفين وكذلك تقليل المخالفات والاخطاء الفنية في العمل، لذلك تؤكد نتائج هذه الدراسة على اهمية وجود أعضاء متخصصين خبراء في مجال العمل الذي تمارسه المؤسسة ضمن لجان المراجعة الخاصة بهذا المؤسسة، وينطبق ذلك على مجال العمل المصرفي وباقي المجالات الاخرى.

تلتقي هذه الدراسةمع الدراسة الحالية في بحث موضوع لجان المراجعة في المصارف , ركزت هذه الدراسة على محددات فعالية لجان المراجعة المتمثلة في توافر مواصفات أعضاء لجان المراجعة والتي تمثل في مجملها خطوات للتشكيل الجيد للجان المراجعة، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

4.دراسة (Irene Karamnou & Nikos VafeasK.2005) [2]

([1]) Noland, Thomas G. & Nichols, Dave L. & Flesher, Dale L. **, Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry** , Management Accounting Quarterly Vol.5 No.3, 2004 .PP12-112.

(2) Irene Karamnou & Nikos Vafeas**, The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis**, Journal of Accounting Research، Vo.43, No.3,2005, Pp.453-485.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجان المراجعة، وتنبؤات الإدارة بالأرباح، هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجنة المراجعة، هيكل الملكية ، دقة تنبؤات الإدارة للأرباح، وا ٍدراك سوق الأوراق المالية لقيمة هذا التنبؤ، كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة عن عدد 275 شركة خلال الفترة من 1995 وحتى 2000 بقاعدة بيانات، وتوصلت الدراسة إلى الشركات ذات آليات الحوكمة الفعالة أكثر تفضيل لعمل أو تحديث لتنبؤات الإدارة، كما أن الحوكمة الفعالة تكون مرتبطة بشكل قوي مع احتمالية تنبؤ الإدارة في مواجهة الأخبار السيئة. وأن وجود مجالس إدارة ولجان مراجعة أكثر كفاءة يرتبط بدقة تنبؤ أكبر. كما انتهت إلى أن وجود رد فعل سوق الأوراق المالية لا فصاحات تنبؤ الإدارة يرتبط بخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة. فمجلس الإدارة المستقل ولجنة المراجعة الخبيرة كان ارتباطها أكثر ايجابياً ، على العكس حجم لجنة المراجعة ومجلس الإدارة كانت مرتبطة سلبياً لرد فعل السوق لتنبؤ الإدارة.

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجان المراجعة، وتنبؤات الإدارة بالأرباح , بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

5.دراسة، (حاتم عبد الوهاب الشامي،، 2006م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال ما هو أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية، تهدف هذه الدراسة إلى القيام بدراسة ميدانية لبحث أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات واستطلاع رأي المستفيدين من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة المعلومات حول الحاجة للجان المراجعة ومدي ملائمة المناخ في مصر لتطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة وتحديد إطار لها يوضح أهدافها وأنشطتها وخصائصها ودورها في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات، توصلت هذه الدراسة إلى أهمية تكوين لجان للمراجعة حيث أنها تدعم موضوعية ومصداقية رفع مستوى الجودة ودعم الثقة في مستوى الجودة في التقارير المالية وانخفاض التلاعب من قبل الإدارة وتحسين جودة المراجعة الداخلية، وتوفير الحماية لمستخدمي التقارير المالية، وتدعيم استقلال المراجع الخارجي، وتؤدي إلى تخفيض نواحي القصور في الرقابة على التقرير المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة توافر قانون إلزامي لوجود لجنة المراجعة في شركات المساهمة المصرية، والتدريب المستمر لأعضاء لجنة المراجعة لمتابعة المستجدات والتطورات الحديثة وزيادة مسئوليات أعضاء اللجنة وتشكيلها من أساتذة المحاسبة والمراجعة .

(1) حاتم عبدالوهاب الشامي، **اثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2006م).

تناولت هذه الدراسة أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات واستطلاع ر أي المستفيدين من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة المعلومات حول الحاجة للجان المراجعة ومدى ملائمة المناخ في مصر لتطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة ، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

6.دراسة، (د. حسين أحمد دحدوح، 2008م) [1] :

تأتي مشكلة هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي: ما الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات؟ هدفت الدراسة الى التعرف على الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات وفعاليتها، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : أجمع أفراد عينتي الدراسة على أن هناك مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها فيللشركات، وا ٍن كان قبول هذه الأنشطة من أفراد عينتي الدراسة بشكل متفاوت، وأهم هذه الأنشطة هي الآتية: العمل على تفعيل دور المراجعة الداخلية بوصفها من أهم مكونات بيئة الرقابة في الشركة، تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة، إداء التوصية بتعين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه لضمان استقلاليته، وضمان استقلالية المراجعة الداخلية، أما بالنسبة للأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة فقد ظهر فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الدراسة حيال الأنشطة الآتية: دراسة الرقابة الداخلية بالشركة وفحصها بهدف تحديد نقاط الضعف، مناقشة الإدارة والمراجعين في السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في المخاطر. يوصي الباحث بما يأتي: ينبغي على لجان المراجعة الإفصاح بتقاريرها التي يجب أن تتضمنها التقارير السنوية للشركات، عن أنشطتها التي يمكن أن تسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها، و يجب على الشركات التي لا يوجد بها لجان للمراجعة العمل على تشكيل لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يكون لديهم إلمام ومعرفة بأنشطة الشركة، والقوانين التي تطبق على الشركة، ونظام الرقابة الداخلية بالشركة، والمبادئ المحاسبية، ومعايير المراجعةإ جراءاتها، وذلك لكي تسهم بشكل فعال في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها وتؤدي مهامها بكفاءة وفعالية.

ركزت هذه الدراسة على دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

([1]) حسين أحمد دحدوح، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات**، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول ,2008م) ، ص24-38.

7.دراسة (Schadéwitz & Turley,2008)[1]:

تمثل محور مشكلة الدراسة في علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية؟ وهدفت الدراسة إلى دراسة علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية، وتكمن أهميتها كونها تدرس مدى تأثير الحجم والخبرة المالية للجنة المراجعة على الاستحقاقات التقديرية ومدى تأثير اجتماعات لجنة المراجعة على الاستحقاقات التقديرية، وتأثير التعاون بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي وعلاقته بجودة التقارير المالية. واختبرت الدراسة باستخدام نموذج المعدل لتقدير الاستحقاقات التقديرية. وكان من نتائج الدراسة لم يؤثر الحجم والخبرة المالية للجنة المراجعة على الاستحقاقات التقديرية، وتتناقض هذه النتيجة مع الدراسات السابقة، ويمكن أن يرجع تضارب النتائج إلى اختلاف البيئة التنظيمية، تؤثر اجتماعات لجنة المراجعة سلبياً على لاستحقاقات التقديرية، فلجان المراجعة الأكثر نشاطاً أفضل قدرة على تحديد إدارة الأرباح ومن ثم تساهم في تحقيق جودة التقارير المالية حيث أن لجنة المراجعة النشيطة حسنة الاطلاع حول حالة الشركة أو مجهزة بأفراد يكرسوا وقتهم وجهدهم للعمل باللجنة مما يؤدي إلى مراقبة أفضل، ويؤدي التعاون بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي إلى جودة تقارير مالية أفضل، واوصت الدراسة بمزيد من الدراسات حول الموضوع، كونه وسيلة مؤثرة على وضع الشركة المالي .

ركزت هذه الدراسة علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية ، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

8.دراسة، (نبيه توفيق المرعي، 2009م)[2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الريادي الذي تقوم به لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حتى تتم عملية التدقيق بأفضل صورة ممكنة وبمستوىعالٍ من الأداء في شركات التأمين الأردنية. ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟ هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من خلال التعرف

([1]) Schadéwitz, H. and Turley, S., **The Effect of Audit Quality on the Relationship between Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality**, **Universitas Wasaensis**, ACTA Wasaensia No 197, Business Administration 80, Accounting and Finance,2008, P.P. 1 – 169 .

([2]) نبيه توفيق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية :دراسة ميدانية**، (عمان : جامعة جدارا للدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م).

على دور لجان التدقيق المرتبط بالتدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من خلال آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق. وتبرز أهمية الدراسة في بيان أهمية تشكيل لجان التدقيق في كونها تعمل على مساندة الإدارة في عملها وعلى زيادة فاعلية التدقيق الدخلي الذي يمثل جزءاً مهماً من أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركات حيث تعمل لجان التدقيق على التأثير في عمليات الشركة سواء كانت عمليات مالية أم غير مالية. وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها بالقيام بواجباتها .وأظهرت النتائج إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل. إن الاتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات إيجابية مرتفعة . وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية وبشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور و الأحداث في الشركة أولاً بأول، وضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذي خبرة مالية ومحاسبية.

تناولت هذه الدراسة الدور الريادي الذي تقوم به لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حتى تتم عملية التدقيق بأفضل صورة ممكنة وبمستوىعالٍ من الأداء في شركات التأمين الأردني، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

9.دراسة، (عادل خليل على قطيشات، 2010م) [1]:

تنحصر مشكلة الدراسة في هل تتوافر في لجان التدقيقالمشكَّلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الخصائص اللازمة لتحسين الفاعلية؟، هل تمارس لجان التدقيق المهمات اللازمة لتحقيق الفاعلية؟. هدفت الدراسة لمعرفة مدى الالتزام الفعلي للجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المحلية ومدى توافقها مع التشريعات العالمية، والتي تعد مهمة لتحسين فاعليتهانظراً لأهمية الدور الذي تقوم به تلك اللجان في عملية الإشراف والرقابة على أعمال المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وكفاءة أنظمتها وضمان جودة

([1]) عادل خليل علي قطيشات، **مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في شركات المساهمة العامة الاردنية**، (عمان : جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2010م).

التقارير المالية، وكونها حلقة الوصل ما بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي . كشفت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات تقوم بتشكيل لجان تدقيق لديها حسب الشروط والمتطلبات اللازمة لتحسين فاعليتها، وبينت الدراسة أفضلية القطاع المالي في تحقيقه لتلك الشروط والمتطلبات، ثم القطاع الخدمي يليه القطاع الصناعي الذي ظهر فيه ضعف في تحقيق بعض خصائص تشكيل تلك اللجان، كما أظهرت الدراسة أن غالبية الشركات تقوم لجان التدقيق لديها بممارسة مهماتها المنوطة بها تجاه كل من مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، إذ كانت الأفضلية للقطاع المالي يليه القطاع الخدمي في ممارسة اللجنة لمهماتها، أما القطاع الصناعي فقد أظهرت الدراسة أن هناك تقصيراً في ممارسة اللجنة لتلك المهمات. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الرسمية بالقطاع الصناعي، وضرورة وجود جهة رسمية تشرف على مدى التزام اللجنة بالخصائص المطلوبة ومهماتها المنوطة بها، ووجود دليل مكتوب للجان التدقيقالمشكّلة في الشركات المساهمة العامة

ركزت هذه الدراسة على مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في شركات المساهمة العامة الاردنية , بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

10.دراسة، (حسن الطيب عبد الله، 2010م) [1]:

بحثت هذه الدراسة مشكلة ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة مما يستوجب ذلك ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفرعية بصفة عامة، ونظراً لاختلاف تلك الضغوط بين الدول قد تختلف الخصائص والمهام والأنشطة المطلوب توافرها في لجان المراجعة من دولة لأخرى وفقاً لوجهة مستخدمي التقارير المالية المنشورة.، هدفت الدراسة الى تحليل مجموعة من المعوقات التي تواجه كل من إدارة الشركات والمساهمين ولمراجع الداخلي والمراجع الخارجي باعتبارهم الجهات المنوط بهم تقييم مجريات الأمور ببيئة الأعمال الخاصة بالشركات المساهمة، وتستمد الدراسة أهميتها من انخفاض الثقة في المعلومات بالتقارير المالية من قبل مستخدميها نتيجة لتعارض المصالح بين الأطراف التي تقوم بإعداد هذه التقارير والأطراف المستخدمة للمعلومات الظاهرة في هذه التقارير وظهور ما يعرف بالتقرير المالي المتحيز مما قد يمثل ضغوطاً تؤثر على درجة الثقة في جودة المعلومات بالتقارير المالية، ويمكن للجنة المراجعة المساهمة بدور فعال في تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بهدف تعظيم منفعة هذه المعلومات.وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة متشابكة بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، وأيضاً يكون للجان المراجعة نفس سلطة مجلس الإدارة تستمد من تفويض مجلس الإدارة، كما أن هنالك ضرورة للتكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائصها الواجب توافرها في أعضاءها،

(1) حسن الطيب عبد الله، فعالية **لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2010م).

والأنشطة التي يجب على اللجنة القيام بها، وأوصت الدراسة بضرورة توافر قانون إلزامي لوجود لجان المراجعة في شركات المساهمة، كما يجب توافر الشكل القانوني للجان المراجعة في شكل ميثاق مكتوب يوضح سلطاتها ومسئولياتها.

بحثت هذه الدراسة فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

11.دراسة، (مجدي مليجي عبد الحكيم، 2010م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية، والشك في استغلال المراجع الخارجي، وظهور العديد من حالات الإفلاس والفشل المالي في دول متعددة في العالم، وعدم وجود إطار واضح ومحدد للجان المراجعة وحيث يوضح أهداف وخصائص وأنشطة ومسئوليات تلك اللجان وعلاقتها بحوكمة الشركات، وكيفية انعكاس كل من الخصائص والأنشطة على جودة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، وغياب لجان المراجعة أو عدم تفيل دورها قد يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق حوكمة الشركات بنجاح في شر كات المساهمة المصرية. هدفت الدراسة إلى تحليل دور لجان المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة في ضوء الاتجاه لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأثر ذلك على تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال توفير لجان المراجعة للمعلومات التي يحتاج اليها المستثمرون مما يوفر لهم الثقة والمصداقية في القوائم المالية التي تعد الشركة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، تحتاج بيئة المراجعة المصرية إلى تفعيل لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية المنشورة المقدمة للجمهور، تشكيل لجان مراجعة فعالة كإحدى آليات حوكمة الشركات يساعد على التنسيق بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي مما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة، تفعيل دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات تحد من استخدام الإدارة للممارسات إدارة الربح ويؤثر على حركة الأسهم، مما تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية. قدمت الدراسة عدة توصيات منها، ضرورة قيام لجان المراجعة بإصدار تقارير تنشر مع التقارير السنوية في الشركات والإفصاح في تلك التقارير على أنشطتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، يتم تعيين لجنة المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل مجلس الإدارة على أن يقتصر دوره على الترشيح فقط وذلك حتى يتحقق الاستقلال الكامل لأعضاء اللجنة، ضرورة إنشاء إدارة لحوكمة الشركات لكل شركة بحيث تختص بمناقشة تقارير مجلس الإدارة، ومدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة.

---

(1) مجدي مليجي عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية**، (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة ، 2010م) .

ركزت هذه الدراسة على دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

12.دراسة، (عماد وليم تامر،2010م) [1]:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم استقلال إدارة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية نظراً لخضوعها لإشراف مجلس إدارة البنك، وضرورة تطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة بالبنوك التجارية لما يتعرض له العمل المصرفي من مخاطر سواء كانت هذه المخاطر عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط و إدارة البنك أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك. تكمن أهمية البحث في الدور الهام والحيوي الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالمنشآت الاقتصادية، ولعل أهمية البحث تزداد إذا كانت هذه المنشآت الاقتصادية بنوك تجارية، نظراً لما تمثله البنوك من تأثير قوي ومباشر على اقتصاديات الدول والدخول القومية لهذه الدول. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسئوليات الملقاة على عاتقها، ودراسة مدى حاجة البنوك التجارية إلى لجان المراجعة كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية بالبنوك التجارية، وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية. وتوصلت الدراسة الى أنه تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر، وخصوصاً في مجالات النظم المحاسبية والرقابةالداخلية وا ٍعداد التقارير المالية، يؤدي وجود لجنة المراجعة إلى زيادة الموضوعية والثقة في التقارير المحاسبية وجميع ما يصدر عن البنك من معلومات مالية تقدم إلى أجهزة الإعلام المختلفة أو إلى الجمهور عموماً أو إلى المساهمين، تعمل لجنة المراجعة على زيادة فاعلية نظم المراقبة الداخلية بما تتضمنه من رقابة مالية ورقابة إدارية ومراجعة داخلية، كما إن تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة مباشرة يدعم استقلال المراجعين الداخليين ويعزز وظيفة المراجعة الداخلية، تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين، حيث إن لجنة المراجعة تنظر إلى كلا الفريقين كأدوات مناسبة لها للبحث عن الحقيقة، ويمكن أن تقوم لجنة المراجعة بتقييم موضوعي محايد لمدى التزام البنك بالممارسات القانونية السليمة وأخلاقيات ممارسة الأعمال في جميع عملياته.وتتمثل التوصيات في، إنشاء ودعم إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية باعتبارها آليات هامة لزيادة فاعلية لجان المراجعة في تحقيق أهدافها، وتضمين التقارير السنوية للبنوك التجارية بياناً صريحاً ووصفاً موجزاً بمسئوليات الإدارة عن إعداد القوائم

([1]) عماد وليم تامر، **دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

المالية، وذلك لإزالة سوء الفهم المتعلق بمسئولية كل من الإدارة ومراقب الحسابات لدى المساهمين وأصحاب المصالح أو الفئات المختلفة التي تهتم بهذه التقارير.

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

13.دراسة، (أيمن عبده لبيب، 2011م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في الدور الذي تؤديه لجان المراجعة في تقييد والحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: هل يمكن وضع إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة ما يحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية؟. هدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى اقتراح إطار لتحسين فعالية لجان المراجعة بهدف الحد من إدارة الأرباح، ويتم تحقيق ذلك من خلال تقييم الدور الحالي للجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح، صياغة إطار مقترح لكيفية تفعيل دور لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية.، تمثلت أهمية الدراسة في الندرة الواضحة في الأبحاث والكتابات العلمية التي تناولت دراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وبين إدارة الأرباح بالتقارير المالية، خاصة في البيئة المصرية، وتطور أساليب التلاعب بالتقارير المالية، بما يؤثر على النتائج والمراكز المالية بما يهدد بانهيار الشركات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة المراجعة على تخفيض عمليات إدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تحسين جودة الأرباح، تطوير وتفعيل خصائص وأنشطة لجنة المراجعة في الشركات في مصر يؤدي إلى تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية. وختمت الدراسة بعدة توصيات من أهمها، ضرورة الاهتمام بتطوير وتفعيل دور لجان المراجعة بالشركات المصرية لما لذلك من تأثير إيجابي على مصداقية القوائم المالية.

ركزت هذه الدراسة على تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

14.دراسة، (علاّم محمد حمدان وآخرون، 2012م) [2]**:**

يتم بيان مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية: هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بخصائص لجان التدقيق الواردة في القوانين والتشريعات الأردنية. هل تتميز الأرباح

([1]) أيمن عبده لبيب، **تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد، 15، العدد الأول، 2011م)، ص ص 307-327 .

(2) علاّم محمد حمدان وآخرون ، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، عمادة البحث العلمي ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8 ، العدد 3 ، 2012م)، ص ص17-36 .

المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالجودة؟، وهل هناك تأثير لخصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح المفصح عنها؟. هدفت الدراسة إلى استطلاع مدى وفاء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بشروط تشكيل لجنة التدقيق، قياس جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقياس تأثير خصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح. نبعت أهمية الدراسة من أهمية تقييم مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بشروط لجان التدقيق، وما يوفره ذلك من معلومات هامة للمشرفين والمنظمين لعمل السوق المالية الأردنية، تتأتى من قياسها لجودة أرباح الشركات الصناعية الأردنية وما يعنيه ذلك من تقديم معلومات هامة للمستثمرين حول جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والتي تبنى عليها العديد من القرارات الاستثمارية، شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (2009-2004). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح، بناءً على النتائج السابقة، فإن الدراسة تتقدم بالتوصيات التالية على الجهات المشرفة على عمل سوق عمان للأوراق المالية بدعم آليات الحاكمية المؤسسية، ومنها لجان التدقيق، من خلال الرقابة المستمرة على التزام الشركات الأردنية بمبادئها المنصوص عليها بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ولا بد من وضع الضوابط على ملكية أعضاء لجان التدقيق في أسهم الشركة للمساهمة في زيادة استقلاليتهم في رقابة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف.

تناولت هذه الدراسة دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

15.دراسة، (إياد سعيد محمود الصوص، 2012م) [1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات، التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين، ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك . تتمثل أهمية الدراسة في إسهامها في تسليط الضوء على عمل لجان المراجعة ومدى الاضطلاع بدورها، مما ينعكس إيجابا على أداء الإدارة المصرفية، ويقوي بالتالي من الدور المصرفي فيضبط كافة

([1]) إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي- دراسة تطبيقية**، (غزة : الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2012م) .

العمليات والإفصاحعنها بشفافية، وهذا يعد أمراً مفيداً في دعم الاستقرار وتحقيق السلامة المصرفية وزيادة الموثوقية في البيانات المالية.، توصلت الدراسة الى أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديد مفاهيمالاستقلالية مع وضع شروطاً واضحة ومحددة لها وما ينطوي عليها من متطلبات، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية الفترة الماليةتقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.

تعرضت هذه الدراسة لمدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي على البنوك العاملة في فلسطين، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

16.دراسة، (عباسي عصام،2012م) [1] :

حصر الباحث مشكلة دراسته في مدى مساهمة جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2009-2011م وهدفت الدراسة الى التعرف على جودة المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة، إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؛ الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية ، إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية. ظهرت أهمية الدراسة في أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة واعتبارها الأسس التي تبنى عليها القرارات المناسبة بمختلف أنواعها ، والاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات المساهمة في تطور واستمرار المؤسسة. توصلت الدراسة الى أنه تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، الاختلاف في عرضوا إعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر على مستخدميها مباشرة لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة. أوصت الدراسة بضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة ومسألة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفق المعايير الدولية للمحاسبة وتحسين

(1) عباسي محمد، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المالية العامة غير منشورة ، 2012م).

نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

تناولت هذه الدراسة تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

17.دراسة، (عبدالمطلب السرطاوي، 2013م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان المراجعة والتزام شركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص الفعالية، وهل لتلك الخصائص أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق شركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان المراجعة والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان المراجعة في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية من إدارة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان المراجعة الوارد فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الستة سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (2001-2006م)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان المر اجعة كما وردت بالتشريعات الأردنية، وأن خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم لجان المراجعة والخبرة المالية لأعضائها وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجان المراجعة تؤثر في الحد من إدارة الأرباح.

ركزت هذه الدراسة على أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

18.دراسة، (أنس عبد الله محمد الأمين، 2013م) [2]**:**

تمثلت مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات هي: كيف تؤثر كفاءة لجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية؟، هل يؤثر وجود إطار للجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية ؟، وهل للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة أثر على مراجعة النظم

---

(1) عبد المطلب السرطاوي، **أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية، (**نابلس، فلسطين: مجلة جامعة النجاح للأبحاث" العلوم الإنسانية"، المجلد 27، العدد 4، 2013م)، ص ص62-91.

(2) انس عبد الله محمد الأمين، **لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الإلكترونية** , (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م) .

المحاسبية الالكترونية ؟. هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم طبيعة المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية , وتقييم أثر هذه المعالجة على طبيعة المخاطر التي يواجها مراجع الحسابات عند قيامه بتنفيذ عملية المراجعة , ومعرفة دور لجان المراجعة في ظل نظم الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في عملية المراجعة. ظهرت أهمية الدراسة من حداثة موضوع لجان المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية في البيئة السودانية، وتحديد مدى فاعلية لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في ظل نظم المعلومات الإلكترونية . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الخبرة العملية للجان المراجعة تساهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل النظام المحاسبي الالكتروني، التدريب المستمر لأفراد لجنة المراجعة تساهم في اكتشاف المخالفات عند حدوثها، الالتزام بتكوين لجنة المراجعة يساهم في رفع كفاءة ادائها لاكتشاف المخالفات المالية، وا لمام لجان المراجعة بتنظيم التشغيل الالكتروني يساعد على تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية بصورة مثلى. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية، العمل على التدريب المستمر للجان المراجعة في مجالات مختلفة وفقاً لطبيعة نشاط المنشأة، والعمل على تحديد سلطات للجان المراجعة على الادارة العليا من قبل الجمعية العمومية لمراجعة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية.

تناولت هذه الدراسة لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

19.دراسة، (سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، 2013م) [1]:

تمت صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: هل يعد توافر خصائص لجان المراجعة بالشركات المصرية كافياً لقيامها بدورها بكفاءة وفاعلية فيما يتعلق بضبط جودة التقارير المالية؟ ما هي العلاقة المتوقعة بين خصائص لجان المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المصرية؟ كيف يمكن تطوير نظم معلومات لجان المراجعة في الشركات المصرية؟ . هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية بالبيئة المصرية في إطار أساليب وأدوات نظم المعلومات من خلال تحديد خصائص ومهام لجان المراجعة من واقع التقارير الفعلية لتلك اللجان، ودور لجان المراجعة في ضبط جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة الى وجود تباين شديد في فهم دور لجان المراجعة في الشركات المصرية تتراوح فيما بين التجاهل التام من الشريحة الكبرى من شركات الأموال، والتقيد الشكلي دون فاعلية تذكر، والتفعيل المحدود أو المتوسط أو المبالغ فيه بما يتجاوز صلاحياتها في بعض الحالات، لا يتم الإفصاح عن لجان المراجعة ضمن

([1]) عيد توفيق أحمد عبد الفتاح، **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية**، (الزقازيق : جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،2013م).

التقارير السنوية للشركات كما يغلب على تلك اللجان الطابع الشكلي، وتوجد علاقة ايجابية بين الخبرة المالية للجان المراجعة وجودة التقارير المالية، ولكن هذه العلاقة غير معنوية مما أدى إلى رفض الفرض الأول للدراسة الحالية، وتوجد علاقة سلبية بين حجم لجان المراجعة وجودة التقارير المالية، ولكن هذه العلاقة غير معنوية مما أدى إلى رفض الفرض الثاني للدراسة الحالية. أوصت الدراسة بتحفيز وا ٍقناع الشريحة الكبرى من شركات الأموال بالمنافع المتوقعة لتشكيل لجان المراجعة، ومراقبة أداء لجان المراجعة خلال العام من قبل مجلس الإدارة من ناحية والمنظمات والهيئات المهنية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

ركزت هذه الدراسة على علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

20.دراسة، (د. صالح حامد محمد علي، 2013م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة العلاقة بين لجنة المراجعة وفاعلية الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية. هدفت الدراسة إلى تقويم دور لجان المراجعة في زيادة مستوى الثقة في أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، تحديد مدى تأثير وانعكاسات كل من عامل الاستقلال والخبرة والحجم والمهلم في دعم جودة أداء لجان المراجعة لأغراض تحقيق كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، إلقاء الضوء على مدى فاعلية أداء لجان المراجعة في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية. استمدت هذه الدراسة أهميتها من المساهمة في توضيح أهمية دور لجان المراجعة في المصارف السودانية باعتبارها من الموضوعات التي تحظي باهتمام متعاظم سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبيان ممارسات لجان المراجعة بالمصارف السودانية ومدى قدرتها في تحقيق كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بها توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين استقلال وخبرة وحجم ومهام لجنة المراجعة وفاعلية جودة الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية. أوصت الدراسة بضرورة توفر الاستقلالية والخبرة والعدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة لأداء مهامها بصورة مثلي لضمان تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية بها.

تعرضت هذه الدراسة لدور لجان المراجعة في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف السودانية , بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

21.دراسة، (حنان حسن أحمد، 2013م) [1]:

(1) د. صالح حامد محمد علي، **دور لجان المراجعة في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف السودانية-دراسة ميدانية،** (الخرطوم : جامعة افريقيا العالمية ، كلية العلوم الإدارية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، العدد الأول ، 2013م).

تمت صياغة مشكلة الدراسة بسؤال رئيسي مفاده هل يوجد أثر لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه؟، والذي يمكن أن تشتق منه أسئلة الد راسة الآتية: هل يوجد أثر لملاءمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه؟، هل يوجد أثر لموثوقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه؟، وهل يوجد أثر لقابلية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمقارنة في البنك على رضى عملائه؟، وهل يوجد أثر لثبات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في البنك على رضى عملائه؟. وهدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية. نبعت أهمية الدراسة من أهمية البنوك التجارية كركيزة أساسية للسوق النقدي في الدولة والذي يمثل بالغالب ركيزة أساسية لباقي الأسواق في الاقتصاد المحلي . توصلت الدراسة إلى أن هناك سببين رئيسيين ساهما بإضفاء ثقة العملاء بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي للبنك هما: وجود تطابق ممتاز بأرصدة الحسابات واحتلت المركز الأول بالأهمية النسبية، وكذلك حرص البنك على الصدق بعرض جميع الإجراءات المحاسبية المتعلقة بعملائه واحتلت المركز الثاني بالأهمية النسبية، أغلب البنوك تزود عملاءها بمعلومات تضفي عليها خاصية الملاءمة حيث وجد أن فقرة الملاءمة حازت على أعلى متوسط حسابي بين باقي الخصائص. أوصت الدراسة البنوك على الاستمرار بالسياسات المحاسبية التي كان لها أثر مباشر على رضى عملائهم وتطويرها بشكل دائم ومستمر، وحث البنوك على تعزيز مفهوم الحيادية بطرق تعاملاتهم المحاسبية حيث أن أثرها كان الأقل بين جميع العوامل على رضى العملاء.

ركزت هذه الدراسة على أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

22.دراسة، (د. صالح ميلود خلاط وأ.عبد الحكيم محمد مصلي، 2014م) [2]:

تمحورت مشكلة الدراسة حول السؤال التالي: ما مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية؟ هدفت الدراسة الى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، ودراسة وتحليل لجان المراجعة من حيث مفهومها وأهدافها وطريقة تشكيلها وأنشطتها. نبعت أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة

([1]) حنان حسن أحمد ، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية** ، (عمان : جامعة عمان العربية، كلية العلوم الادارية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م).

([2]) صالح ميلود خلاط وعبد الحكيم محمد مصلي، **دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**، (مصراته : جامعة مصراته، المجلة العلمية، المجلد1، العدد 16, 2014م)، ص ص 153-198.

الداخلية والتي تؤدي إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من كافة المستفيدين منه. وتوصلت الدراسة الى هناك اتفاق بين المشاركين في الدراسة على أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم وكفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية. أجمع المشاركون في الدراسة على ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات التي تم تمكن لجنة المراجعة من دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، أوصت الدراسة بضرورة أن يتم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء يلزم الشركات الليبية إجمالاً والصناعية خاصة بتشكيل لجان مراجعتها، وا ٍقامة دورات تدريبية للمراجعين الداخليين لتوضيح أهمية لجان المراجعة في الشركات الليبية، وكيفية الاستفادة منها في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.

ركز هذه الدراسة على دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

23.دراسة، (ياسر محمد سمره، 2014م) [1]:

تنصب المشكلة الأساسية للدراسة في البحث على بيان دور ومساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وبخاصة مع وجود دراسات أكدت وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية في بيئة الأعمال المصرية والتعرف إلى أهم المحددات المؤثرة في قيامها بدورها للحد من تلك الممارسات. هدفت الدراسة الى تحليل دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في ضوء المادة السابعة من الأحكام العامة لقواعد القيد واستمرار القيد والشطب، والتعرف إلى مدى وجود فروق جوهرية بين استجابة عينة الدراسة (أعضاء لجان المراجعة ، المراجعين الخارجيين ، معدي القوائم المالية) فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. تمثلت أهمية الدراسة في الرغبة في مواجهة مخاطر ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تهدد ثقة المجتمع في مهنة المحاسبة والمراجعة، واهتزاز الثقة في التقارير المالية المنشورة وتقارير المراجعة، مما ينعكس بدوره على اتساع نطاق فجوة التوقعات في المراجعة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: تزايد أهمية مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، بخاصة في ظل الأزمات وتزايد المخاطر باستخدام أليات فعالة للحد منها، ولا توجد أي فروق بين استجابة فئات عينة الدراسة الثلاثة (معدي القوائم المالية ، المراجعين الخارجيين ، أعضاء لجنة المراجعة) فيما يتعلق بممارسات لجنة المراجعة في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية، ومن ثم يتم التعامل مع فئات العينة باعتبارها مجموعة واحدة. أوصت الدراسة بتفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وغيرها في جميع المنظمات العاملة

([1]) ياسر محمد سمره، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، (الكويت : المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 21، العدد 2، 2014م)، ص ص 157-199.

في مصر وفقاً للمتطلبات المهنية العالمية، وضرورة أن تشمل شروط تكوين لجنة المراجعة على عدم وجود علاقة أو مصالح بين الأعضاء والمنظمة.

تعرضت هذه الدراسة لدور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

24.دراسة، (عبد العزيز عوض الرشيدي، 2014م) [1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس الأداء المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية أصبح يعتمد على المعلومات المحاسبية ذات ملائمة وموثوقية مناسبة وفي ظل تذبذب أسواق الأوراق المالية ازدادت الحاجة الى معلومات محاسبية موثق فيها تسهم في اتخاذ القرار ات التي تعود إيجاباً على البنوك. هدفت الدراسة الى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية في دولة الكويت من خلال تحليل خصائص المعلومات المحاسبية وربطها بالأداء المالي للبنوك. توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في البنوك الكويتية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجالات جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الكويتية الإسلامية تبعاً لمتغيرات الد اسة (نوع البنك، حجم البنك، عدد أفرع البنك). أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الكويتية بجودة المعلومات المحاسبية نظراً لما اظهرته نتائج الدراسة من دور رئيس لجودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي .

ركزت هذه الدراسة على أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

25.دراسة، (مجدي وائل الكبيجي، 2015م) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الذي تمارسه لجان المراجعة في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ودورها في دعم وظيفة المدقق الداخلي للقيام بالمهام المتعلقة بتقييم سياسات وا إجراءات المصرف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ودعم المدقق الخارجي للقيام بمهامه المتعلقة بالتقرير عن مدى التزام المصارف بتطوير أنظمتها الداخلية لمواجهة عمليات غسل الأموال وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال. هدفت الدراسة الى التعرف على فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، وذلك من خلال

(1) دراسة، عبد العزيز عوض الرشيدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية، (عمان:** جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور، 2014م).

(2) مجدي وائل الكبيجي ، **فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** ، (عمان : المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 11، العدد الأول، 2015م)، ص ص 171-214 .

بيان مدى الالتزام بالمهام والمسؤوليات المحددة والصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبيان مدى مساهمة لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال.، تكمن أهمية الدراسة في أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في البنوك, الأمر الذي يقتضي الوقوف على مدى القيام بهذا الدور طبقاً لما نصت عليه القوانين والتعليمات بهذا الخصوص وعبر مهامها المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية .وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال, كما أن دور لجان المراجعة يسهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي ودعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال. أوصت الدراسة بضرورة أن يكون هنالك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة واضحة وملزمة، المهام والمسؤوليات والصلاحيات، بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في المؤسسات، وأن يتضمن التقرير النهائي للبيانات المالية المنشورة من قبل المصارف تقريرا عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام لزيادة فاعلية دور لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية.

تناولت هذه الدراسة فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين, بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

26.دراسة، (محمد محمود حميدات وأخرون، 2015م) [1] :

تمثلت مشكلةالدراسة في دراسة الدور الذي قد يلعبه مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، كما سيتم البحث في الجدل حول أهمية وصعوبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الواقع، وما هي المشاكل والمعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمبدأ الإفصاح والشفافية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية. هدفت الدراسة الى بيان دور الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية الأردنية، وبيان أهمية تطبيق هذا المبدأ والمعوقات والمشاكل التي تحد من التطبيق الأمثل للإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة، تأتي أهمية الدراسة في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الأردنية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الأردنية والتي

(1) محمد محمود حميدات وأخرون، ، **دور الإفصاح و الشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية و ملائمة المعلومات المحاسبية**، (عمان : جامعة البلقاء التطبيقية ، المؤتمر العلمي الدولي الأول - منظمات الأعمال - الفرص والتحديات والتطلعات ،2015م)، ص ص 1-29.

ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية الأردنية، وتوصلت الدراسة أن هناك دوراً إيجابيا لمبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لشركات الخدمات المالية المساهمة العامةالأردنية، وا ن التطبيق الأمثل لمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في شركات الخدمات المالية الأردنية يعاني العديد من المشاكل والمعوقات. أوصت الدراسة، بضرورة ترسيخ مفهوم حوكمة الشركات عموماً ومبدأ الإفصاح والشفافية خصوصاً في أذهان العاملين في شركات الخدماتالمالية، وا جراء دورات تدريبية للعاملين في مجال الأوراق المالية يكون هدفها تعريف العاملين بمبادئ حوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح والشفافية الصادرة بموجبها.

تعرضت هذه الدراسة لدور الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية و ملائمة المعلومات المحاسبية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

27.دراسة، (د. عمر السر الحسن، ود. إسماعيل محمد أحمد، 2015م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تكوين لجان المراجعة في المصارف التجارية لا يرعى الكفاءة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مما اظهر فجوة بين أداء لجنة المراجعة وثقة مستخدمي القارير المالية في هذه المصارف، هدفت الدراسة لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من وجهة نظر موظفي القطاع المصرفي. تمثلت أهمية الدراسة في ضرورة أن تعمل لجان المراجعة بكفاءةوفاعلية حتى يستطيع مراجع الحسابات من خلالها إضفاء الثقة في التقرير المالي وكسب ثقة مستخدميه، والحاجة إلى إزالة تعارض أصحاب المصالح المتعددة من خلال وجود لجنة محايدة تسهم في إعداد التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم إلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع الخارجي مما يشكك في راية حول مصداقية القوائم المالية، عدم استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي وساعد على انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وعدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف مما ساعد على حدوث فجوة التوقعاتأوصت الدراسة بضرورة استقلالية وا لمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية لرفع كفاءة عملية المراجعةو أداء المراجع الخارجي، وتوضيح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف للحد من فجوة التوقعات.

---

(1) **د عمر السر الحسن، ود. إسماعيل محمد أحمد، بعنوان: "دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية**، (القاهرة: المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية، المجلد 30، العدد الثامن، 2015م)، ص ص 345-368 .

ركز ت هذه الدراسة على العلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية، بينما تناولت دراسة الدارسة أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية في المصارف السعودية.

تعقيب الدراسة على الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية وأهمية وجود لجان المراجعة في البنوك التجارية بهدف دعم استقلالية المراجع الخارجي ودعم الثقة في الانظمة المحاسبية. أما هذه الدراسة فإنها تناولت أثر لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية في البنوك السعودية، كما تهتم هذه الدراسة بسد الفجوةفي الدراسات المنشورة التي تناولت أثر لجان المراجعة من خلال التركيز على خصائص لجان المراجعة وربطها بجودة معلومات التقارير المالية. وتسهم الدراسة في توضيح أهمية توفر خصائص محددةفي لجان المراجعة في المصار ف السعودية لتحقيق جودة التقارير المالية ومن ثم المعلومات المحاسبية المستخرجة منها.

تلاحظ الدارسة قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع أثر لجان المراجعة بجودة معلومات التقارير المالية عموماً، حيث تناولت بعض الدراسات القيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها وماهي نوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية الصغيرة، وهدف البعض الأخر القيام بدراسة ميدانية لبحث أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات واستطلاع رأي المستفيدين من التقارير المالية والمهتمين بتحسين جودة المعلومات حول الحاجة للجان المراجعة بمصر. وتناولت بعض الدراسات دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية و فعاليتها في الشركات ودور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، واختبر بعضها مدى الالتزام الفعلي للجان التدقيق المشُكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية للشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المحلية ومدى توافقها مع التشريعات العالمية. وتكمن أهمية بعض الدراسات في الدور الهام والحيوي الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالمنشآت الاقتصادية، أختبرت بعض الدراسات مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي وتناول بعضها دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها و أختبرت بعض الدراسات أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح وتناولت أخرى لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الألكترونية، واختبر بعضها علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية وتناول بحث آخر دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية ومن ثم فإن الدراسات السابقة لم تختبر بصورة مباشرة أثر لجان المراجعة على جودة معلومات التقارير المالية، بالإضافة إلى

قلة الدراسات ذات العلاقة بهذا الموضوع في المملكة العربية السعودية وحسب علم الدارسة لا توجد دراسة في المملكة العربية السعودية تناولت أثر لجان المراجعة على جودة معلومات التقارير المالية في البنوك السعودية وترى الدارسة أن أهمية الدراسة تزداد إذا كانت هذه المنشآت الاقتصادية بنوك تجارية، نظراً لما تمثله البنوك من تأثير قوي ومباشر على اقتصاديات الدول والدخول القومية لهذه الدول. وتتفق (دراسة، Memullen, 1996) دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، مع دراسة الدراسة في أثر لجان المراجعة في جودة المعلومات المحاسبية واتفقت (دراسة أحمد عبد الهادي شبير, 2006م) دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية وبذلك تعتبر دراسة الدارسة مكملة، كونها لم تتناول موضوع جودة معلومات التقارير المالية في المصارف السعودية

هدفت دراسة (سامح عبد الرزاق الحداد، 2008) إلى تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي و أثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزه , فلسطين، وتناولت (دراسة حنان حسن أحمد، 2013م)، أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية، اختبرت (دراسة عباسي عصام، 2014م) تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، دراسة حالة،). تمثلت أهمية دراسة الباحثان (د عمر السر الحسن، ود. إسماعيل محمد أحمد) في "دراستهما التحليلية على العلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية، في ضرورة أن تعمل لجان المراجعة بكفاءة وفاعلية حتى يستطيع مراجع الحسابات من خلالها إضفاء الثقة في التقرير المالي وكسب ثقة مستخدميه، والحاجة إلى إزالة تعارض أصحاب المصالح المتعددة من خلال وجود لجنة محايدة تسهم في إعداد التقارير المالية.

تلاحظ الدارسة على حد علمها قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية في البنوك السعودية (المتغير التابع) حيث تناولت بعض الدراسات دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية و تناولت دراسة أخرى دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية واختبرت بعضها علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية.

الفصل الأول

لجان المراجعة

ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحل تطور ومفهوم وأهمية وأهداف لجان المراجعة

المبحث الثاني: خصائص ومسئوليات لجان المراجعة

اله

مرحل تطور ومفهوم واهميه واهداف لجان المراجعة

أولاً، مرحل تطور لجان المراجعة:

أشارت بعض الدراسات الى أن بداية ظهور لجان المراجعة كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى عام (1938)، وأوضحت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في إحدى نشراتها بخصوص هذه القضية الأمريكية أنه لو وجدت لجنة مراجعة لكان تم لكتشاف العبث في ملايين الدولارات في حسابات العملاء والمخزون بهذه الشركة ولمنعت التلاعب، أيضاً تلك القضية أسفرت عن قيام بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) بالتوجيه بضرورة قيام لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، كما يمكن توضيح تطور لجان المراجعة من خلال المراحل التالية[1]:

1. الفترة ما قبل عام 1939م فترة ما قبل ظهور لجنة المراجعة: في فترة ما قبل ظهور فكرة لجان المراجعة كانت هنالك بعض مجالس الإدارات في الشركات يسلكون بعض البحار ويقومون بتفويضها بمساعدتهم في بعض المهام، ومن الصعب تتبع نشأة فكرة لجنة المراجعة من الناحية التاريخية ومع ذلك وجد أن بعض الشركات الأمريكية لديها لجان مراجعة في مجالس إدارتها منذ مطلع هذا القرن، كما أن البنوك والمؤسسات الأمريكية يوجد لديها لجان مراجعة في مجالس إدارتها منذ وقت مبكر، وكذلك بعض الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية [2].
2. الفترة من 1939م إلى عام 1950م: بدأت فكرة لجان المراجعة في الظهور في عام 1939م في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قضية شركة McKesson and Robbins مما أدى إلى ضعف

([1]) د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 1995م)، ص18.

([2]) د. سامي وهبة متولي، **لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 1992م) ، ص1018.

الثقة في إدارة الشركات ومما نتج عنه عدم الثقة في مصداقية التقارير المالية، وفي عام 1940م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Stock Exchange Commission (SEC) بأنه عندما يكون من الممكن عملياً فإن اختيار مراجعي الحسابات بواسطة لجنة مراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أمراً مطلوباً [1].

3. الفترة من عام 1951م إلى عام 1970م: خلال هذه الفترة لم يكن هنالك اهتمام بلجان المراجعة وفي عام 1967م أوصى مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) جميع شركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لدعم استقلال المراجعين الخارجيين والتشاور مع الإدارة وفي عام 1970م تركزت اهتمامات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على ضرورة أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين [2].
4. الفترة من 1971م إلى عام 1990م: في عام 1972م أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) توصياتها بشأن تكوين لجان المراجعة مع الأعضاء غير التنفيذيين حثت جميع شركات المساهمة العامة على ضرورة بذل الجهد والتعاون من أجل تكوين هذه اللجان لدعم الثقة في القوائم المالية [3]. وفي عام 1974م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بضرورة الإفصاح عن وجود أو عدم وجود لجنة بتلك الشركات، وفي عام 1977م اشترطت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) وجود لجنة مراجعة كشرط تسجيل الشركة في البورصة ثم أوصت الهيئة الأمريكية لسوق المال أنه يجب أن يكون في الشركات المسجلة بالهيئة الأمريكية سوق المال لجنة مراجعة [4]. وفي عام 1978م أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تقرير اللجنة المختصة بالأمور المتعلقة بلجنة المراجعة، وأوضحت اللجنة في التقرير رأ تشكيل لجنة المراجعة لن يكون شرطاً مسبقاً للمراجع الخارجي كي يبدأ أعمال المراجعة ولكن على المراجع الخارجي تدعيم كافة جمهور هيئة سوق المال وأي جهة أخرى تشجع أو تطلب تشكيل لجنة المراجعة [5].
5. الفترة من عام 1991م إلى عام 2002م: في عام 1992م أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) توصية بخصوص (دور لجان المراجعة في عملية التقرير المالي) والتي أكد منها على ضرورة قيام اللجنة بفحص وتقييم التقارير المالية. وفي فبراير 1999م أصدرت لجنة O'Malley التي تكونت بقرار من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) توصياتها العشرة المتعلقة

([1]) د. جورج دنيال غالي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، (القاهرة: د.ن، 2007م)، ص130.

([2]) د. عاطف محمد أحمد، **دراسة اختيارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق للحسابات في الأردن**، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول،2003م)، ص534.

([3]) د. عبيد سعد المطيري، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**، (الكويت : جامعة الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 3، 2003م)، ص205.

([4]) د. سامي وهبة متولي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م)، ص8.

([5]) د. محمد الفيومي محمد، **المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م)، ص43.

بلجان المراجعة والتي كانت تتفق مع مطالب الإفصاح التي أوصت بها هيئة تداول الأوراق المالية SEC لما طالبت اللجنة المراجعين الداخليين بضرورة مساعدة لجان المراجعة في تطبيق هذه التوصيات وتركزت العشرة توصيات حول ثلاث محاور رئيسية حول:

أ. استقلال لجنة المراجعة.

ب. فاعلية لجنة المراجعة.

ج. تسهيل الممارسات المحاسبية بين الإدارة والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة.

منذ عام 2002م هيئة تداول الأوراق المالية SEC والمنظمات المهنية تعمل من أجل التخطيط لدور لجان المراجعة في شركات المساهمة العامة، وفقاً لمتطلبات الإفصاح والضغوط الواقعة عليها من أجل دعم استقلال المراجعين وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية مما استلزم على لجنة المراجعة اتخاذ سياسات معدلة وا ٍجراءات جديدة لكي تستجيب لهذه البيئة الجديدة[1].

تلاحظ الدارسة من خلال نشاءة وتطور لجان المراجعة ما يلي:

1. أن اهتمام الشركات بفكرة انشاء لجان المراجعة سبق اهتمام الدولة في الولايات المتحدة الامريكية .
2. ضعف استقلالية مدققي الحسابات والمحاسبين من ضمن الأسباب الرئيسية لتكوين لجان المراجعة .
3. أن صدور قانون ملزم بتكوين لجان مراجعة ضرورة لتكوينها والعمل بها.
4. تكوين لجان المراجعة من الاعضاء غير التنفيذيين لضمان الحيادية والنزاهة .

ثانياً، مفهوم لجان المراجعة:

لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعةنظراً لأن مهامها ومسئولياتها ودورها قد يختلف من منشأة لأخرى ومن دولة لأخرى ولم يتم الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للجنة المراجعة، حيث أن تكوين اللجنة وشروط اختيار أعضائها وطبيعة مهامها تختلف من شركة لأخرى حسب رؤية تلك الشركة لجدوى وجود لجنة المراجعة، ومازال هذا التعريف يخضع للتغيير والتطوير حسب تطور فلسفة الإدارة بالشركات[2]حيث عُرفت بأنها لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة لمراجعة الداخلية مما يزيد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وكلما زادت العلاقةبين لجنة المراجعة وا ٍدارة المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في

([1]) د. عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحكومة الشركات**، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، يوليو 2003م)، ص475.

([2]) د. محمد صالح هاشم، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حكومة الشركات المصرية**، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 76، 2010م)، ص292.

الفحص والتقرير[1] كما عُرفت بأنها " لجنة تمثيل في عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة يحملون مسئولية مساعدة المراجعين (ضمن مسئوليات أخرى) وذلك للحفاظ على الحياد عن الإدارة"[2]. وعرف بنك بريطانيا لجنة المراجعة بأنها " لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها". كما عرفها المعهد الأكاديمي للمحاسبين القانونيين بأنها " الإدارة التي يتم من خلالها كبح جميع التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات"[3] أيضا عُرفت بأنها "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسئولية التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركةونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي"[4]. كما يري اخر أنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين، ومسئولياتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة وأيضاً التأكيد على ملاءمة نظم الرقابة المالية بالشركة" [5].و عرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بأنها: لجنة مكونة من مدراء الشركة غير التنفيذيين والذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة[6].

من خلال التعاريف السابقة تستنتج الدارسة ما يلي:

1. لجنة المراجعة لجنة فرعية إلزامية مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
2. يراعى في تشكيل لجان المراجعة شمولها كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التقارير والقوائم المالية.
3. لها دور محوري في الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية ومن ثم التقارير والقوائم المالية.
4. هي قناة اتصال بين مجلس الادارة والمراجع الخارجي.

([1]) ممدوح أبو السعود، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات**،(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات القاهرة ، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م)، ص ص334-335.

([2]) ألفين أدنيز، جيمس لبوك، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص123.

([3]) عبد الله المنيف، وعبد الرحمن، وإبراهيم الحميد، **لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها -دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية**، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 11، العدد 2، 1998م)، ص94.

([4]) إحسان صالح المعتاز، **العوامل المؤثرة في اختيار وتغيير المراجع في الشركات المساهمة السعودية**، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 1999م)، ص10.

([5]) د. وابل بن علي الوابل، **محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، العدد الأول، 1996م)، ص441.

([6]) The Candian Institute of Chartered accounting, **Terminology for Accountants**, 4th edition, Canada, CICA,1992, p.10.

5. هي أداة رقابية بيد المساهمين على الإدارة.

6. من مهامها التأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته لتحسن الأداء بالشركة.

تعرفها الدارسة بانها: لجنة فرعية إلزامية منبثقة عن مجلس إدارة الشركة , تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة , لها دور محوري في الارتقاء بجودة معلومات التقارير المالية، تشتمل مسؤولياتها على متابعة ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية، ومراجعة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة و التأكد من كفايتها وملاءمتها لمستخدميها، وهي قناة اتصال بين مجلس الادارة والمراجع الخارجي , تدعم استقلاله، ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة وتقييم كفاءة المراجع الداخلي ودعم استقلاله، ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الجودة في معلومات التقارير المالية، والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته لتحسن الأداء بالشركة.

ثالثاً، أهمية لجان المراجعة

تتمثل أهمية لجان المراجعة في الآتي [1]:

1. المحافظة على استقلال المراجع (داخلي-خارجي) وذلك باعتبار أن لجنة المراجعة تمثل حلقة وصل بين المراجع وا إدارة الشركة، غير أن هنالك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجان المراجعة تتمثل في:
   أ. التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية واتساعها، وتعاظم أهمية الشركات المساهمة.
   ب. ضعف النظام الرقابي في الشركات المساهمة، وقيام الإدارة بممارسة ضغوط على المراجع الخارجي حول بعض المسائل.
   ج. انتشار الدعاوى القضائية ضد المراجعين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
   د. دور لجنة المراجعة في الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فاعلية بيئة الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع.
2. طلب سوق نيويورك المالي من جميع الشركات المدرجة في السوق المالي أن يكون لديها لجان تدقيق، ومعظم التوصيات نادت بلجان التدقيق وأن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى الأقل أن لا يكونوا من المسؤولين أو الموظفين في الشركة [2].
3. زيادة الاتهيارات العالمية ادن الى ازدياد الاهتمام بعملية أعداد القوائم المالية وكيفية التأكيد على التزام الشركات بتطبيق القواعد والسياسات المحاسبية السليمة في عملية الإعداد. وفي هذا الصدد زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في إعداد هذه التقارير لما لها من خبرة

([1]) محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة، (**الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م)، ص451.

([2]) د. محمد عبد الفتاح العشماوي، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م)، ص ص 142-143.

واستقلالية في أعضائها، وأسفر هذا الاهتمام عن قيام العديد من الدارسين والهيئات العلمية بتحديد مجموعة من المسئوليات يجب على اللجنة القيام بها تجاه التأكد من أن إعداد القوائم المالية تم بطريقة سليمة مع ضرورة الإفصاح الكافي عن المعلومات المالية[1].

أهمية لجان المراجعة للأطراف ذات الصلة:

تتمثل أهمية لجان المراجعة للاطراف ذات الصلة بالآتي :

1.أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة:

إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة في تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الداخلي مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، بل والأكثر من ذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية[2].

2.أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي:

في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تعلبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من قبل إدارة الشركة، وفي هذا المجال قام مجلس معايير المراجعة (Auditing Standard Board) في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية (SAS53, 54, 60, 61, 71, 90) [3].

3.أهمية لجنة المراجعة للمراجع الداخلي:

إن انتشار لجان المراجعة أدى إلى وجود عديد من المنافع لقسم المراجعة الداخلية داخل الشركة، فوجود لجنة مستقلة تقوم باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا

([1]) د. محمد عبد الفتاح العشماوي، **آليات حوكمة الخزانة العامة**، (الرباط: ، ملتقى الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الحكومية دليل حسابات الحكومة المعاصر، الفترة من 16– 20 يوليو2007م)، ص48.

([2]) د. محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص145.

([3]) Jack, a**, Audit Committees: Aguide for Non Executer Directors**, (London: the institute of chartered Accounts in England and Wales) , 1993, p3.

القسم والاجتماع المستمر لحل المشاكل التي قد تنشأ بين هذا القسم وا إدارة الشركة، كل هذا سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية بالشركة، وفي هذا المجال أشارت العديد من الأبحاث العلمية التي قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية بالشركات إلى التأكيد على أهمية لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعين الداخليين وزيادة استقلاليتهم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسئولياتهم الرقابية[1].

4.أهمية لجان المراجعة للمستثمرين والأطراف الخارجية:

أظهرت العديد من التقارير العلمية مثل تقرير Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية، أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير [2].

إن لجنة المراجعة تحقق الإشر اف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وتكون أكثر موضوعية عند تقييم مدى كفاية الإفصاح المالي [3].

كما خلصت إحدى الدراسات إلى أن لجنة المراجعة تعمل على توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي، ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة [4]. الشكل (19/1/1 يوضح أهمية لجنة المراجعة للاطراف ذات الصلة:

الشكل رقم (1/1/1)

أهمية لجنة المراجعة للاطراف ذات الصلة

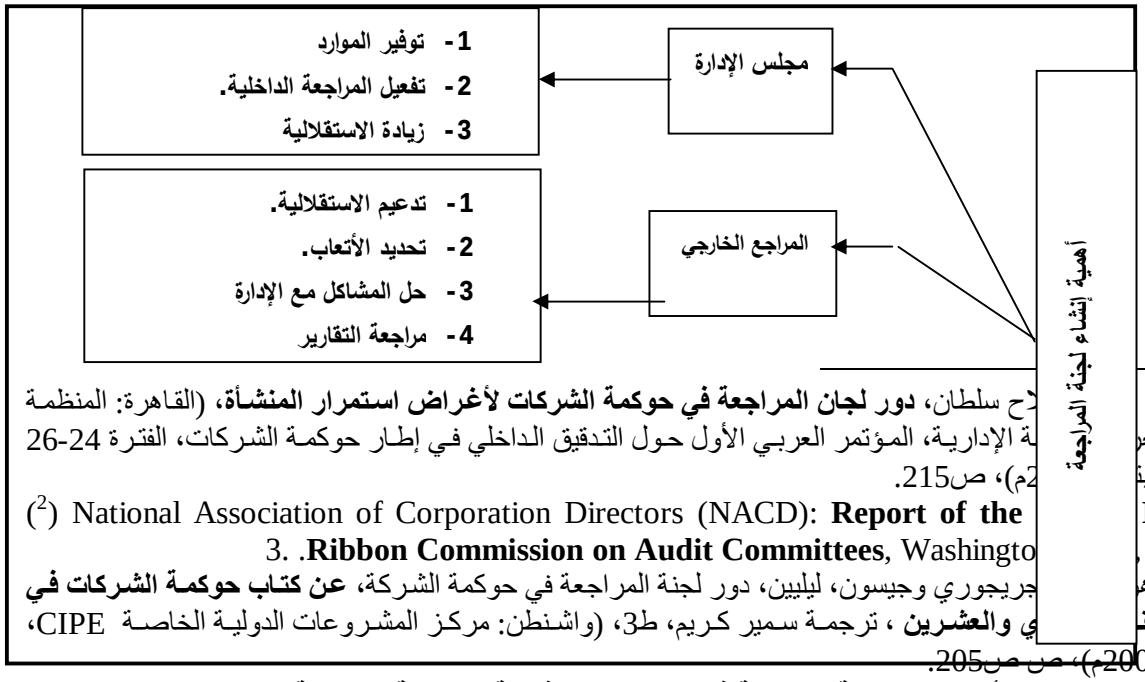

([1]) د. ...لاح سلطان، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة**، (القاهرة: المنظمة العر... الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة 24-26 سبتـ...2م)، ص215.

([2]) National Association of Corporation Directors (NACD): **Report of the ... Blue Ribbon Commission on Audit Committees**, Washingto..., p 3.

([3]) ه... جريجوري وجيسون، ليليين، دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركة، **عن كتاب حوكمة الشركات في القـ...ي والعشرين** ، ترجمة سمير كريم، ط3، (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2003م)، ص ص205.

([4]) د. محمد الرملي أحمد، **دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية**، (سوهاج : جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة بسوهاج مجلة البحوث التجارية، المجلد 15، العدد 2، 2001م)، ص 2.

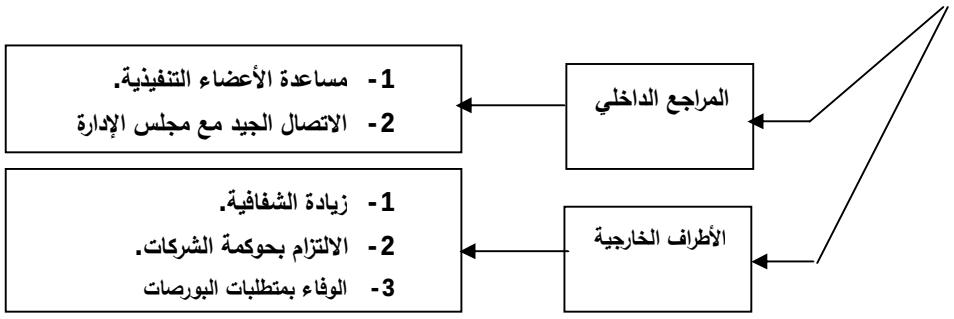

المصدر : د. محمد مصطفى سلمان، **حوكمة الشركات: معالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص55.

يتبين من خلال الشكل رقم (1/1/1)أهمية لجان المراجعة للعديد من الأطراف، حيث تساهم لجان المراجعة في دعم العديد من الاعتبارات المرتبطة بكل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي والأطراف الخارجية.

تتضح أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات من خلال الآتي [1]:

1. توفير الاستقلالية الكاملة لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.
2. مراجعة نتائج أعمال المراجعة الداخلية والخارجية مع الإدارة.
3. مراجعة القوائم المالية للمؤسسة السنوية والدورية مع الإدارة والمر اجع الخارجي.
4. مراجعة السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة واعتماد أي تعديل قد يطرأ عليها قبل تنفيذه.
5. التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
6. التحقق من كفاية وفاعلية إجراءات المحافظة على الأصول بالمؤسسة.
7. التقرير لمجلس الإدارة عن الأنشطة التي يقوموا بأدائها والتوصيات التي يرونها.
8. التقرير للمساهمين.

رابعاً، أهداف تكوين لجان المراجعة:

الهدف الأساس للجنة المراجعة هو الرقابة على عملية التقرير المالي وزيادة الثقة في التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على لجنة المراجعة تحقيق عدة أهداف فرعية[2].

([1]) عمرو يس، **استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية العربية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م) ، ص622.

([2]) د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1994م)، ص12.

لقد كان الهدف من لجنة المراجعة وقت نشأة فكرتها بالولايات المتحدة الأمريكية هو دعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته. أما الآن فإن فكرة لجنة المراجعة تعمل في إطار كيفية التحكم في الشركات، ويقصد بالتحكم في الشركات متابعة أعمال المديرين ومسئولياتهم التي يجب محاسبتهم عنها، ومدى التزام الشركة بالقوانين، ويمكن توضيح أهداف لجنة المراجعة من خلال التعرف على جهود ومسئوليات لجنة المراجعة والتي يمكن توضيحها في الشكل رقم (2/1/1) كالآتي:

الشكل رقم (2/1/1)

أهداف لجان المراجعة

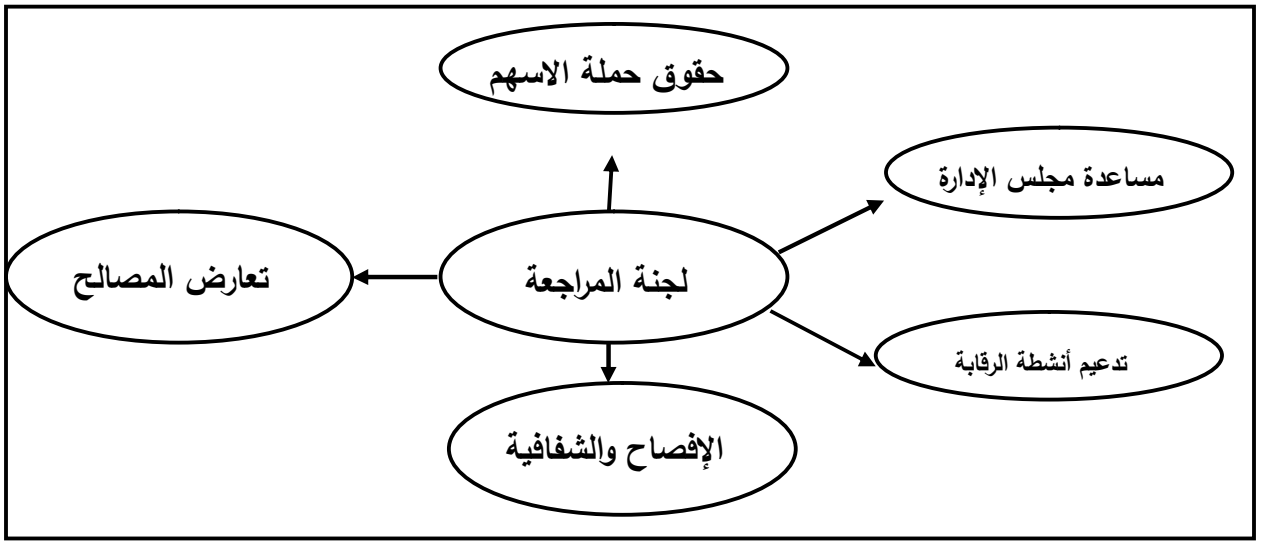

المصدر: د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1994م)، ص12.

يتضح من الشكل رقم (2/1/1) تعدد وترابط الأهداف التي تحققها لجان المراجعة والتي تتمثل في مساعدة مجلس الإدارة، حماية إصحاب المصالح وحقوق حملة الأسهم، تدعيم أنشطة الرقابة، وتدعيم الإفصاح والشفافية).

بالتالي يجب على لجنة المراجعة أن تتوافر بها خصائص محددة لكي تقوم بالوظائف التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي [1]:

1.هدف دعم استقلال المراجع الخارجي:

([1]) د. محمد الفيومي محمد، **مرجع سابق**، ص24.

يجب على لجنة المراجعة القيام بمجموعة من الوظائف لتحقيق هذا الهدف لتحسين علاقة المراجع الخارجي بإدارة الشركة وفحص النزاعات القائمة بينهما، حيث تعمل لجنة المراجعة كقناة اتصال بين المراجع الخارجي وا إدارة الشركة، كما أن لجان المراجعة تهدف إلى الإشراف على متابعة أعمال المراجع الخارجي والداخلي وتقصى الحقائق عن الموضوعات التي يكلفها بها مجلس الإدارة، ويمكن القول إن الهدف النهائي للجنة المراجعة هو تحسين جودة المعلومات المالية [1].

2.هدف مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أداء مسئولياتهم:

يجب على لجنة المراجعة القيام بمجموعة من الوظائف لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في أداء عملهم والتكامل معهم من أجل تحقيق الهدف العام للشركة حيث تعمل اللجنة على ترشيد قراراتهم وتدعيم اتصالهم بقسم المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والتأكد من التزامهم بالقوانين و التنظيمات الخاصة.

كما أن الضغوط قد ازدادت على أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات من قبل الجمعيات المنظمة لأعمال الشركات لرغبة هذه الجهات في التأكد من قيامهم بالتزاماتهم بأقصى قدر من العناية، مما يوضح زيادة مسئولية مجالس الإدارات بالنسبة للنواحي المالية والمحاسبية، وظهور الحاجة إلى آلية داخلية تساعد مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته ويكون على لجنة المراجعة أن تعرض على مجلس الإدارة في فترات منتظمة نتائج أعمالها [2].

3.هدف فحص وتقييم التقارير المالية:

يجب على اللجنة أن تقوم بمجموعة من الأنشطة التي تمكنها من الحد من الغش والتصرفات غير القانونية في عملية التقرير المالي، وفحص وتقييم التقارير المالية حيث أن فكرة نشأتها في البداية كانت من أجل زيادة المصداقية للتقارير المالية من قبل مستخدميها، وكنتيجة للخوف من الغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية تحركت الشركات لتكوين لجان مراجعة لدعم مصداقية القوائم المالية، على أن يكون دور هذه اللجان مراقبة سلامة التقارير المالية، ولهذا يجب وضوح المسئوليات والسلطات الموكلة لهذه اللجان والتي تؤثر في فاعليتها وذلك حتى تتمكن من فحص وتقييم التقارير المالية والإشراف عليها[3].

4.هدف التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية:

يتعين على لجنة المراجعة القيام بعدد من الوظائف للتأكد من سلامة وأمن نظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركة، وأن هذا القانون يبين مسئولية الإدارة عن النواحي المتعلقة بالرقابة الداخلية

([1]) د. السيد السقا محمود، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية**، (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد 2، مجلة التجارة والتمويل، 1995م)، ص19.

([2]) د. محمد الفيومي محمد، **مرجع سابق**، ص23.

([3]) Dorothy, A. M., **Audit Committee Performance**: **An Investigation of the Consequences Associated With Au**,1996, pp. 88-89.

والنظام المحاسبية المطبقة بالشركة كما أكد على مسئولية لجنة المراجعة تجاه المجلس ومنها التأكد من الالتزام بتطبيق نظام سليم للرقابة الداخلية' وتعد لجنة المراجعة أهم عنصر بهذا التنظيم، لما لها من دوراً رئيسياً فعالاً في ضبط العلاقة بين بقية العناصر[1]. وأن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين أطراف عديدة يقوم عليها نظام الحوكمة الفعال، فهي جهة مستقلة تراقب أعمال الشركة ونظم الرقابة فيها، كما أن اختصاصاتها ترتبط بوظائف المراجعة الداخلية والخارجية معاً[2] .

ترى الدراسة أن اهداف لجنة المراجعة تتمثل في الآتي:

1. زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التى تخضع للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية.
2. مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسئولياته القانونية كوكيل عن المساهمين، من خلال قنوات رسمية للاتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية والمراجعين الخارجين والداخلين) وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى.
3. تدعيم استقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها، من خلال اضطلاع اللجنة بمهمة ترشيح المراجعين الخارجيين الذين سيتم تعيينهم أو عزلهم أو تغييرهم.
4. الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها.
5. ضمان وتأكيد النزاهة في معلومات التقارير المالية .

([1]) أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 13-20 سبتمبر 2005م) ، ص 83.

([2]) د. نجلاء إبراهيم يحيى عبدالرحمن، **انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول، 2013م)، ص242.

المبحث الثاني

خصائص ومسئوليات لجان المراجعة

أولاً، خصائص لجان المراجعة:

تتمثل الخصائص التي يلزم توافرها في أعضاء لجان المراجعة واعضائها في الآتي [1]:

1. **النزاهة:** تعرف بأنها أن يكون المراجع والمحلسب أميناً ونزيها في أداء خدماته المهنية وتتحقق في أن يؤدي وظائفه وواجباته بأمانة ومسئولية بحيث يبذل قصارى جهده في إنجازها على أكمل وجه، وأن يعمل على متابعة القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط المنشأة والإفصاح في تقاريرها حسبما تفتضيه القوانين ولوائح مجلس الإدارة المعمول بها
2. **الموضوعية:** هي الحيادية وعدم بالتحيز وتعارض المصالح أو تأثير الآخرين للتحايل على الموضوعية، حيث تتمثل في ألا يشارك في أي نشاط وأن يتجنب أية علاقة قد تؤثر أو ينظر إليها على أنها تؤثر في تقديم رأيا محايداً .
3. **السرية:** تعني المعلومات التي يقوم المراجعون بالحصول عليها ولا يفصحون عن تلك المعلومات بدون موافقة رسمية من صاحب المعلومات الا في حالة أن يكون هناك التزام قضائي يجب على كل عضو أن يكون حصيفا في استخدام وحماية المعلومات التي يطلع عليها أثناء تأديته واجبه، وأن لا يستغل المعلومات إلى تتوافر لديه في تحقيق أية مصالح شخصية، ولا يستخدمها بأية طريقة تتعارض مع القوانين والأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة [2] .

([1]) طارق عبد العال حماد، وصفوت محمد عبد المنعم، " **معايير وارشادات المراجعة-معايير تقرير المراجع وأخلاقيات المهنة"(**القاهرة: د.ن ، د.ت) ، ص274.

([2]) إحسان بن صالح المعتاز، **مدي التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بقواعد سلوك وآداب المهنة،** (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الأول ، العدد 2، 2010م)، ص339.

4. **الكفاءة:** هي أن يتم تطبيق المعرفة والمهارات والخبرة التي يتم الاحتياج اليها في اداء خدمات المراجعة، وتكون بأن يقتصر في أداء مهامه على تلك الأنشطة التي يكون لديه فيها دراية والمهارة والخبرة الكافية بما يمكنه من إنجازها على أكمل وجه، وأن يعمل العضو بشكل مستمر على تحسين وتطوير الدور الرقابي الذي تقوم به اللجنة، كما يجب أن يعمل على تحسين فعالية وجودة خدماته.

يمكن عرض الخصائص الأساسية للجان المراجعة في المصارف كما يلي:

1.وضوح مهام وواجبات لجنة المراجعة في المصرف:

يرى البعض لابد من توفر مجموعة من الضوابط حتى تودي اللجنة مهامها بكفاءة وفاعلية، ومن أهم تلك الضوابط [1]:

أ. التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة، حيث يجب تحديد سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة.

ب. ضرورة توفر الخبرة والتأهيل في أعضاء لجنة المراجعة، ومن الأمور المتفق عليها في الصدد أن أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكونوا من غير التنفيذيين والذين يتصفون بالقدرة والخبرة والمهارة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم.

ج. ضرورة تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة: من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيد من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق هدفها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القر ارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفاعلية يكاد يكون في أغلب الأحيان عدد أعضاء لجنة المراجعة ما بين الثلاثة إلى خمسة أعضاء.

د. وضع مستقل للجنة المراجعة في الخريطة التنظيمية.

ترى الدارسة ان المهام الأساسية للجنة المراجعة لابد ان تحدد وتتمثل في:

أ. أن يتم إعداد اصدار تقارير لجنه المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف.

ب. ان يتم عقد اجتماعات دورية لأعضاء لجنة المراجعة في المصرف.

ج. ان تقدم لجنه المراجعة نتائج اعمالها لمجلس الإدارة بالمصرف.

د. أن تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية وترفع تقرير لمجلس الإدارة في المصرف.

هـ. أن تهتم بإجراءات الرقابية لضمان دقة العمليات المحاسبية وحماية أصول المصرف.

و. أن تقوم بالرقابة المفاجأة للاطمئنان على أداء عمل المصرف.

2.استقلالية اللجنة بالمصارف:

([1]) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006م)، ص304.

هي من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في أعضاء لجنة المراجعة، حيث أن توافر الاستقلالية يتيح للجنة المراجعة الحياد في القيام بواجباتها ومسئولياتها واتخاذ القرارات بدون تحيز، حيث يجب أن تكون لجنة المراجعة مكونة من أعضاء استشاريون يقومون بدور هيئة استشارية على عمل المراجعين ويكونوا مستقلين عن الإدارة، وهو ما أكده تقرير لجنة تريداوي عام 1987م والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية وتحسين الأداء الرقابي في المنشآت ووجود لجان مراجعة مستقلة تشرف على استقلال المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.[1]، كما أن تقرير لجنة Cadbury أشار الى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المدراء غير التنفيذيين في الهيكل الرقابي في شركات المساهمة وتتضمن مقترحات اللجنة أن يكون لدي جميع الشركات ثلاثة مدراء غير تنفيذيين على الأقل تكون عقود خدمتهم لفترة ثلاثة سنوات كحد أقصي، كما ينبغي أن يكونوا مستقلين ويتم اختيار المدراء غير التنفيذيين لعضوية لجنة المراجعة بواسطة المجلس ككل أو على أساس الصفات الشخصية وذلك لضمان خضوع الإدارة للنقد وتقليل الشكوك في مصداقية نجاح الإدارة.[2]

ترى الدارسة أنه لابد من توفر الاتي للحكم على استقلالية لجنة المراجعة:

أ. وجود أعضاء غير تنفيذيين بلجنة المراجعة.

ب. أن يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنه المراجعة بواسطة المساهمين وبمشاركة مجلس الإدارة.

ج. أن تشارك لجنة المراجعة في المصرف في دورة واحدة

د. وجد شروط محدد لمعاقبة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها في عمليات فساد مالي أو إداري بالمصرف.

هـ. أن يتم تقويم استقلالية لجنه المراجعة بواسطة أطراف أخرى وبصفة دورية.

و. توجد إجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنه المراجعة.

3.توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة:

أن لجان المراجعة من حيث تأكيد عنصر الاستقلال والأنشطة التي تقوم بها ترتبط باختيار أفراد لهم خبرة في المجال، مع أهمية تحديد خبرة أعضاء لجنة المراجعة وتعريف خصائصهم وأهمية تعريف الاستقلال، كما أكد أيضاً على أن أهم توصيتين للجنة BRC كانتا بهدف تدعيم دور لجان المراجعة، حيث أن التوصية الأولي متعلقة بتعريف استقلال لجان المراجعة ومدة تعيين أعضاءها والتوصية الثانية خاصة بالخبرة والتأهيل لأفراد لجنة المراجعة وما هي المؤهلات التي يجب أن تتوفر

([1]) د. السيد محمود السقا ، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد 2، 1995م)، ص30 .

([2]) د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد 2، 1995م)، ص 47.

لدي أعضاء اللجنة في النواحي المحاسبية والمالية.[1]، ضرورة أن تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص التالية:

أ. خلفية إدارية عامة، فيجب أن يكون العضو ذو خبرة في الإدارة وأن يكون قد مارس عمل رئيسي مثل مدير عام أو مدير تنفيذي.

ب. معرفة جيدة بالتقرير المالي، فيجب أن تكون اللجنة قادرة على تفسير واستقراء القوائم المالية، نظراً لأن أي تغيير في السياسات المحاسبية لابد أن يحظى بموافقة أعضاء اللجنة وهو الأمر الذي يتحتم معه فهم هذا التغيير وما يتضمنه، وأيضاً التطورات المحاسبية وآثارها على الشركة.

ج. خلفيات غير مالية، فيجب أن يكون لدى أعضاء اللجنة خلفيات مختلفة فى الإنتاج والتسويق والنظم والتمويل ومجالات الإدارة العامة، من أجل إيجاد التوازن داخل اللجنة.

د. أن يكون عضو لجنة المراجعة على الأقل عنده إلمام معقول بالقواعد المالية والمحاسبية ويفضل من له خبرة وتأهيل علمي مناسب في هذا المجال.

ترى الدارسة انه لابد من توفر الاتي في أعضاء لجنة المراجعة:

أ. تتوفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المحاسبية والمصرفية.

ب. هناك إلمام كافي لأعضاء لجنة المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني.

ج. يتطلع أعضاء لجنة المراجعة على الممارسات الإدارية داخل المصرف.

د. يتم تنظيم حلقات تدريبة لأعضاء لجنة المراجعة في المجال المحاسبي.

هـ. يركز أعضاء لجنة المراجعة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية.

و. يقوم أعضاء لجنة المراجعة بدراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل.

4.كفاءة لجان المراجعة في المصارف:

حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها بكفاءة فيجب أن يكون لديها القدرة على الحصول على المعلومات السليمة في الوقت المناسب وهذه المعلومات تنقسم الى:

أ. معلومات عن الشركة مثل السياسات والقوانين واللوائح في النظام المحاسبي وغيرها.

ب. معلومات عن البيئة مثل العملاء والأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ج. معلومات عن المراجعة الخارجية مثل (حجم مكتب المراجعة، مدي استقلال مكتب المراجعة، خطة المراجعة).

د. معلومات عن المراجعة الداخلية مثل (نظام الرقابة الداخلية المطبق، مدي الالتزام، خطة العمل، مسئوليات وخبرات المراجعين وغيرها).

هنالك بعض الخصائص تجعل لجان المراجعة تؤدي دورها بكفاءة وفعالية مثل [1]:

([1]) د. وابل بن على الوابل، **محددات وفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، مارس 1996م)، ص 441 -442.

أ. تشكيل لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

ب. يجب أن تجتمع اللجنة دورياً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.

ج. يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة وتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء.

ثانياً، مسئوليات ووظائف لجنة المراجعة:

تتمثل المسئولية الأساسية للجنة المراجعة في التأكد من حماية حقوق المساهمين، وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لذلك فإن عليها أن تعمل باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية ومع ذلك لا يقلل هذا بأي حال من الأحوال من المسئوليات الجماعية لأعضاء مجلس الإدارة من التأكد من أن المنشأة تدار بأمانة وبطريقة موضوعية منضبطة تمكنها من تحقيق أهدافها، وينبغي على وجه الخصوص أن تبادر الإدارة التنفيذية إلى تقديم المعلومات الملائمة للجنة المراجعة قبل طلبها منها، أو تنتظر حتى تقوم اللجنة بالسؤال عنها، تتمثل أهم مجالات المسئوليات في النمطية للجنة المراجعة فيما يلي[2]:

1. مراجعة البيانات المالية وأية إفصاح رسمي عن الأداء المالي للشركة قبل نشرها.
2. مراجعة أنظمة الرقابة المالية الداخلية للشركة وأنظمة الرقابة وا إدارة المخاطر (في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بكامل أعضائه أو لجنة خاصة للمخاطر بهذا العمل).
3. مراجعة مدى فعالية المراجعة الداخلية.
4. مراجعة مدى فعالية إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات ومدى استقلاليتهم وموضوعية أحكامهم المهنية.
5. المصادقة على شروط وأتعاب مراقبي الحسابات والتقدم بالتوصيات المناسبة لتعيينهم أو استبدالهم.
6. وضع سياسة بالنسبة للمهمات الاستشارية التي قد تسند لمراقبي الحسابات.
7. مراجعة الترتيبات التي يستطيع الموظفون بموجبها رفع آرائهم بشأن الأمور المقلقة حول بعض الإجراءات أو التصرفات غير السليمة.

نظراً لتتعدد مسئوليات لجنة المراجعة في ظل مبادئ حوكمة الشركات، حيث حدد معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا (AICPA) في نشرته الصادرة في 2005م، عدة مسئوليات للجنة المراجعة أهمها:

1. التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

([1]) محمد سامي راضي، **مرجع سابق** ، ص ص451-452.

([2]) د. خالد حسين أحمد، **العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2009م)، ص447.

2. مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للشركة.
3. تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة الشركة.
4. التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالشركة.
5. التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
6. توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

كما تم تحديد وظائف اللجنة من قبل أحد الباحثين كالآتي[1]:

1. فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.
2. فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغيرات الناتجة عن تطبيق سياسات محاسبية جديدة.
3. فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وا ٍجراءاتها وخططها ونتائجها.
4. فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوقيت عرضها.
5. فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
   أ. القوائم المالية الدورية والسنوية.
   ب. نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية.
   ج. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل.
6. التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة، وا ٍجراءات التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد وا ٍعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

أما بعض الكتاب يرى أن على لجنة المراجعة أن تقوم بالآتي [2]:

1. الفحص المنتظم للنتائج المالية التي تظهرها التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة وتلك التي تقدم للمحاسبين.
2. تقديم الاقتراحات والتوصيات لتحسين هيكل الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارة.
3. التأكد من كفاية الإجراءات المتبعة لدراسة المعلومات التي تنشر داخلياً، والتقارير الدورية الداخلية والتنبؤات المالية وجميع المعلومات المالية الأخرى قبل عرضها على المساهمين.
4. مساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجون إليها، وحل المشاكل التي تواجههم عند إجراء اختياراتهم المستقلة.

([1]) بدر حجر المطيري، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2013م)، ص1488.

([2]) Woolf. E**., Auditing Today**, 3rd Edition, (London: Prentice Hall International. Inc, 1986), p20.

5. التعامل مع التحفظات الهامة للمراجعين الخارجيين بشأن إدارة الشركة وسجلاتها وحساباتها النهائية وطريقة عرض البنود الهامة.
6. الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وخاصة في الشركات العظمى، ويحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة ملمون بكل النواحي المالية والإدارية، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء ذوي خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية [1].
7. حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وا ٍظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.
8. الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية وخصوصاً وأنه في معظم الشركات يتم إصدار قوائم مالية ربع سنوية، وتحتاج هذه التقارير إلى مراجعة جيدة.
9. حماية مصالح حملة الأسهم، لأنها مؤهلة وذات كفاءة عالية وبالتالي تقوم بكشف أي أخطاء أو غش والذي يعود بالضرر على حملة الأسهم.
10. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم لا يتناسب مع تفاصيل عرض التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية التي تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.

ثالثاً، تجارب بعض الدول في تكوين والعمل بلجان المراجعة:

1.الولايات المتحدة الأمريكية:

في عام 1979م قرر كذلك سوق أمريكا للأوراق المالية استخدام لجان المراجعة وتتابع على ذلك الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية وكذلك مجمع المحاسبين الأمريكيين فيما بعد[2]ويرى البعض أنه بعد إنشاء مجلس الرقابة على الشركات ازدادت أهمية لجان المراجعة في البنوك والشركات واتسع دورها[3]. قد كان للمنظمات والمجامع المهنية دور كبير في تكوين وتفعيل اللجان في الولايات المتحدة الأمريكية مثل هيئة الأوراق المالية الأمريكية أدخلت تعديلات حديثة للجان المراجعة عام 1999م، واعتمدت في ذلك على التوصيات التي قدمتها لجنة Blue Ribbon Committee وكانت الأخيرة قد أوصت بعدة تعديلات لتؤخذ من قبل البورصة الأمريكية، وبورصة نيويورك، وبورصة الجمعية الوطنية لتجار الأوراق المالية ومعهد المحاسبين الأمريكي[4].

تلاحظ الدارسة أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم اهتماماً بتنفيذ فكرة لجان المراجعة على أرض الواقع، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأحداث التي لعبت

([1]) د. نعيم دهمش وآخرون، **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005م)، ص25.

([2]) وليم توماس، أمرسون هنكي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص.ص195-196.

([3]) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق** المال, (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص303.

([4]) Verschoor, C.C. **Bench Making the Audit Committee, Journal of Accountancy**, Sep. 1993، p59.

دوراً كبيراً في تشكيل ملامح العديد من شئون لجان المراجعة بدءاً من أهدافها ومروراً بمجال عملها وصولاً إلى مقوماتها وسبل تدعيمها.

2.المملكة المتحدة:

يرى بعض الكتاب أن فكرة لجان المراجعة ظهرت في بريطانيا منذ عام 1972م في شركة السكة الحديد البريطانية وقد ثبتت بريطانيا مفهوم لجان التدقيق في نهاية الثمانين حيث أوصت لجنة كادلروي Cadlruy بأنه يجب على جميع الشركات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة تكوين لجنة مراجعة وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بالشركة وأن يتمتع أغلبهم بالاستقلال التام، وقد أيدت العديد من المؤسسات المهنية استخدام لجان المراجعة داخل الشركات البريطانية، وقد ظهرت نتيجة هذه الجهود في دراسة أجريت بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا أكدت استخدام لجان المراجعة على نطاق واسع في بريطانيا[1].

تلاحظ الدارسة أن شركات المساهمة الإنجليزية سعت وراء تكوين هذه اللجان على الرغم من عدم وجود قوانين تحتم عليها ذلك، وأن ذلك الاتجاه من الشركات المساهمة الإنجليزية كان بدافع الاستفادة مما يمكن للجان المراجعة أن تحققه من مزايا في جودة معلومات التقارير المالية

3. تجربة مصر:

يبدوأن لجان المراجعة ظهرت مؤخراً في العالم العربي، ففي مصر تم تأكيد وجود لجان المراجعة عندما صدر قر ار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) في 2002/6/18م بشأن قواعد قيد استمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، والذي ألزم كل شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة تتأكد من مدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه، فضلاً عن التأكد من مدى قيام مراقبي الحسابات بواجباتهم بحياد تام، أيضاً نشطت فكرة تكوين لجان المراجعة في بعض الدول العربية الأخرى قبل الأردن، فقد ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بتأليف لجان تدقيق من بين مجلس الإدارة وذلك بموجب مذكرة صدرت عام 1996م[2].

تلاحظ الدارسة أن الفترة الأخيرة في مصر قد شهدت تطورات متلاحقة لدعم تواجد لجان المراجعة بالشركات المساهمة في محاولة للاستفادة بما يمكن تحقيقه من مكاسب جراء تكوين هذه اللجان بالشركات المساهمة المصرية.

4.تجربة سلطنة عمان:

([1]) Jack & Rew, **Audit Committee: A guide for Non-Executive Directors**, Accountancy: Books in Business the Institute of Chartered Accountants in England Wales, 1993, p2.

([2]) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، **مرجع سابق** ، ص377.

يكون من المفيد أن نشير إلى أن الكثير من البلدان العربية ما زال في غياب التشريعات الآمرة غير منفذ لهذا المطلب إيجاد (لجنة مراجعة) ولو بشكل تطوعي، ومن الجدير بالذكر أن الدولة الوحيدة التي أصدرت تشريعا أمرا لتنفيذ ذلك وتطبيق حوكمة الشركات هي سلطنة عمان وقد جاء ذلك ضمن أحكام التعميم رقم 11/2002 الصادر في الثالث من يونيو سنة 2002م، والمعدل بالتعميم رقم 01/2003 الصادر في بداية عام 2003م من قبل سلطة سوق المال: The Capital Market Authority بناء على ذلك أصبح تقرير مجلس الإدارة على المساهمين يتضمن بيان التصريح والإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وبيان من هم الأعضاء المستقلين (غير مشارك في الإدارة التنفيذية) مع بيان عدد وتواريخ الجلسات ومقدار الأتعاب المدفوعة، ويراعى كذلك أن يتضمن التقرير المذكور جزئية مستقلة عن كل من[1]:

أ. حوكمة الشركات وتطبيق قواعدها.

ب. لجنة التدقيق التنفيذية.

التقرير يتضمن بيان صفة الأعضاء والواجبات المكلفة به اللجنة وما تم تنفيذه، واللجنة تقوم بالتصريح والشهادة للمساهمين أنها إي اللجنة قد قامت بتقديم تقريرها إلى مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، وأن تقارير اللجنة عن الفترة المالية إلى مجلس الإدارة قد أكدت سلامة نظام الرقابة الداخلي، وكذلك تؤكد اللجنة ومجلس الإدارة إلى المساهمين كفاءة وسلامة نظام الرقابة المستعمل داخليا، وليس هناك من المخالفات ما يشكل قلقا لأصحاب المصالح أو جدير بالإفصاح.

5.تجربة المملكة العربية السعودية:

بصدور قرار وزارة التجارة رقم (903) بتاريخ 1414/8/12هـ ، والخاص بتشكيل كل شركة مساهمة لجنة مراجعة يتم تحديد قواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتها وأسلوب عملها بقرار من الجمعيةالعمومية للشركة، كما نص القرار على وجود ضوابط استرشاديه لاختيار المراجع حيث يطلب مجلس الإدارة من لجنة المراجعة ترشيح مكتب من مكاتب المراجعة يمكن التوصية به لدى المساهمين كي يتولى مسئولية مراجعة حسابات الشركة، وعلى اللجنة أن تقوم بترشيح خمسة مكاتب ودراسة العروض المقدمة منهم ثم ترشح مراجعاً أو أكثر، مع بيان الأساس الذي تم بموجبه الترشيح، بالإضافة إلى دراسة الملاحظات والتقارير التي يقدمها ذلك المحاسب[2].

([1]) محمد سليمان الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26سبتمبر 2005م)، ص63

([2]) موقع وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية على شبكة "الانترنتwww.commerce.gov.sa " اطلع بتاريخ 26-4-2015م.

تلاحظ الدارسة أن التطورات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية من أبرز العوامل التي أدت لانتشار لجان المراجعة بالشركات السعودية، وتزايد دور الشركات المساهمة بمجتمع الأعمالالسعودي إلى أن باتت هذه الشركات تمثل قطاعاً تنظيمياً مهماً من قطاعات الاقتصاد السعودي، هذا فضلاً عن قلة ومحدودية الثقافة المالية لدى الكثير من المستثمرين والمساهمين لذلك يعتبر وجود لجان المراجعة ضرورة وأساس لإي عمل تجاري بمستوى شركات المساهمة .

6. تجربة السودان:

بصدور منشور رقم 2002/1 الصادر من بنك السودان والمعنون لكافة البنوك السودانية، اصبح تكوين لجان للمراجعة إلزامي في جميع المصارف لسودانية بهذا المنشور الصادر في تاريخه[1] .

ترى الدارسة أنه بالرغم من تأخر لسودان في قرار تكوين لجان مراجعة والعمل بها إلا أن القرار إلزامي ويصب في مصلحة الاقتصاد السوداني عامة وفي جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية على وجه الخصوص .

رابعاً، تقرير لجان المراجعة

ينبغي أن ترفع لجنة المراجعة تقارير بشكل دوري على فترات ربع سنوية وسنوية لمجلس الإدارة، تتضمن معلومات تفصيلية عن تشكيل اجتماعات ومسئوليات وسلطات وتوصيات اللجنة وا ٍقرار مكتوب منها بأنها نفذت مهامها وأعمالها، الأمر الذي يساعد أعضاء المجلي ان يكونوا على دراية تامة بكل الأمور قبل إصدار القرار النهائي في التقرير السنوي الأخير, ولا يوجد قواعد محددة بخصوص شكل ومحتويات تقرير اللجنة، ويفضل نشر هذا التقرير مثل باقي التقارير التي يتم نشرها للمساهمين حيث أن ذلك يؤدي إلى تحسين جودة ونزاهة التقارير المالية، ويدعم الاتصال بين اللجنة والمساهمين[2] ويتم تناول تقرير لجنة المراجعة من خلال:

1. أهمية تقرير لجنة المراجعة:

يعتبر تقرير لجنة المراجعة الذي يتضمن إفصاح كامل عن تشكيل اجتماعات ومسئوليات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة بمثابة إقرار بأن اللجنة قد نفذت مسئولياتها بطريقة ملائمة، كما أن نشر ذلك التقرير ضمن التقارير السنوية المقدمة للمساهمين يمكن أن يساهم في جودة التقارير المالية، لأنه يوفر تأكيد عن مدى تنفيذ كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لمسئولياتهم المتعلقة

([1]) اطلع عليه بتاريخ 10-5-2015م http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/chapter_05_09.pdf

([2]) د. جورج دانيال غالي، **دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية**،(القاهرة , جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، يوليو، 1998م)، ص 580.

بعملية التقرير المالي[1]، وقد أضاف بعض الباحثين إلى ذلك بقولهم أن لجان المراجعين لها مساهمات فعالة في التسعينيات بخصوص زيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية وعملية المراجعة كما أنه أصبحت عنصر أساسي في عملية الرقابة الداخلية بالمنشآت للمساعدة في تحقيق درجة عالية من المصداقية للتقارير المالية، التي تساعد في المحافظة على الاستقرار في سوق الأوراق المالية [2].

بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك ضغوط متزايدة من جانب جهات عديدة على شركات المساهمة العامة لنشر تقارير لجان المراجعة، وعلى سبيل المثال فقد تضمن التقرير الذي أصدره المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1993م اقتراحات هامة لزيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية ومن هذه الاقتراحات ضرورة الزام الشركات المسجلة أسهمها لدى هيئة تداول الأوراق المالية، بأن تتضمن تقاريرها السنوية تقرير من لجنة المراجعة يصف مسئولياتها وكيفية تنفيذها، والذي يعتبر بمثابة إخطار للمساهمين بأن اللجنة قد نفذت مسئولياته بطريقة ملائمة[3].

2.محتويات تقرير لجنة المراجعة:

يرى بعض الباحثين أن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يركز على مجالات اهتمام مجلس الإدارة، وكحد أدنى يجب التركيز على ما يتعلق بالمجالات الأساسية التالية[4]:

أ. السياسات المحاسبية للمنشأة ومدى اتفاقها مع تلك التي تطبق في الصناعة التي تنتمي إليها.

ب. تقارير كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.

ج. تقرير المستشار القانوني للمنشأة.

د. التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.

كما يري أحد الباحثين أن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يهتم بما يلي[5]:

أ. الموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة ونتائج اتصالات اللجنة.

ب. التقييم المستقل والموضوعي لأعمال المراجعة ومدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها.

([1]) Apostolou, B. And Summers, G. E, **Preperation Can Audit Fees** Financial Managers, February, 1990, P29.

([2]) Baritto, L. **The Audit Committee Hand**, (New York: John Wiley And Sons, Inc, 1994), P285.

([3]) American Institute Certified Accountants (AICPA), I**n the Public Interest Issues Confronting The Accounting Profession,** Report of the Public Oversight Board of SEC Practice of the (ACIPA) (New York: 1993). P51.

([4]) د. جورج دانيال غالي، **دراسات في مشكلات معاصرة في المراجعة، مرجع سابق،** ص109.

([5]) د. منصور أحمد البديوي، ود. السيد شحاته، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص109.

الفصل الثاني

خصائص المعلومات الواردة بالتقارير المالية

من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع التقارير المالية.

المبحث الثاني: خصائص ومستخدمو المعلومات الواردة بالتقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهداف ناير المالية

أولاً ، مفهوم التقارير المالية:

تعددت مفاهيم التقارير المالية منها ما يلي: التقارير المالية هي نتاج النظام المحاسبي ويجب أن تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وملائمة للغرض ومعدة في الوقت المناسب[1]وع ُرفت أيضاً بأنها، وسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بالمحاسبة والتي لا تقتصر على القوائم المالية فقط[2]، كما ع ُرفت بأنها، الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية[3]، والتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي[4]، وأن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، وتعكس المعلومات بصورة واضحة الانعكاسات المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل، وأن المعلومات الواردة في التقارير المالية مصدر للمعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المتعلقة بمنشآت الأعمال[5]، وأن إعداد التقارير المالية ليس هدفاً في حد ذاته ذاته وا ٍنما هي وسيلة لتوصيل معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة[6].

ثانياً ، أهداف التقارير المالية:

([1]) د. يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص164.
([2]) فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2002م) ، ص23.
([3]) د. محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004م)، ص7.
([4]) د. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص ص 35-36.
([5]) د. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الائتمان** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2006م)، ص31.
([6]) د. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) ، ص42.

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات حول تغيرات المركز المالي وكفاءة أداء المنشأة بحيث تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي[1]:

1. تقديم معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمستقبليين ومستخدمي المعلومات الأخرين في اتخاذ قرارات رشيدة، بحيث تكون هذه المعلومات قابلة للفهم بواسطة هؤلاء المستخدمين.
2. تقديم معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمستقبليين ومستخدمي المعلومات الأخرين في تقويم قيمة ووقت عائد الاستثمار ودرجة التأكد من تحقيقه، وفي تقدير الأسعار السوقية والمحتملة في استثماراتهم من أسهم أو سندات.
3. تقديم معلومات تتعلق بالموارد الاقتصادية للوحدة والتزاماتها عن مصادر الأموال المستثمرة، وكذلك المعلومات التي تتعلق بالنتائج المترتبة عن المعاملات والأحداث والظروف الاقتصادية التي تؤدي على حدوث تغيرات في هذه الموارد والحقوق.

ثالثاً، العوامل المؤثرة على أهداف التقارير المالية:

هناك عدد من العوامل تؤثر على أهداف التقارير المالية هي[2]:

1. المنظمات المهنية، قامت لجنة المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتلا ذلك قيام لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح المبادئ والإجراءات التي يتم إتباعها عند إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى جهود المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والتي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات في مجال المحاسبة، كما أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز مجموعة من النشرات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية.
2. الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية، تلعب دوراً كبيراً في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية، وتقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بدور مماثل في الإشراف على التقارير المالية للشركات التي تتداول أسهمها في السوق.
3. النظام الاقتصادي القائم، يظهر أثر النظام الاقتصادي القائم على التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية والتي تعتمد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين والبنوك، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول الاشتراكية بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين من برامج التنمية وخططتها وتحفيز الإحصائيات اللازمة للتخطيط القومي.

([1]) جيري ويجانت، دونالد كيسو، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة كمال الدين سعيد ، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1428هـ - 2008)، ص96.

([2]) د. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض : د.ن، 1995)، ص ص13-16.

4. التضخم وارتفاع الأسعار، أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
5. تدخل الدولة، تقوم الدولة بدور رئيسي لتطوير التقارير المالية والمعلومات التي توفرها لمستخدميها، من خلال الجهاز الضريبي حيث يصدر النظم والتعليمات الملزمة للشركات المساهمة والتي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية وصولاً للربح الضريبي.

رابعاً، أنواع التقارير المالية:

تتكون التقارير المالية من القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراجعة الأداء البيئي ، فيما يلي يتم عرض أنواع التقارير المالية:

1. القوائم المالية:

عُرفت القوائم المالية بأنها اصطلاح محاسبي له صفة الشمولية ويضم تحت مظلته في منشآت الأعمال الهادفة للربح الحسابات الختامية والميزانية العمومية والقوائم الأخرى الإضافية المكملة أو المتممة[1]، وعُرفت بأنها، قوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقاً لخصائصها الاقتصادية[2].

وفيما يلي عرض موجز للقوائم المالية:

أ.قائمة الدخل:

عُرفت قائمة الدخل بأنها: تقرير يوضح نتيجة نشاط المشروع من العمليات التي يقوم بها خلال فترة محددة، وتحتوي على بيان لكل من الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية بهدف بيان نتيجة النشاط من صافي ربح أو صافي خسارة وقد تعد على أساس مرحلة واحدة أو عدة مراحل وأن قائمة الدخل هي تقرير يبين القدرة الربحية للمنشأة خلال فترة محاسبية معينة[3].

ب.قائمة المركز المالي:

عُرفت بأنها قائمة بكل الأصول المملوكة للمنشأة وكل الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ محدد وتوضح الموقف المالي للمنشأة في لحظة معينة، وأن قائمة المركز المالي من وجهة نظر أصحاب المشروع هي مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة وما عليها من التزامات للغير، ويعتبر الفرق بين الأصول والالتزامات صافي المركز المالي، وهو يعبر عن حقوق أصحاب المشروع، أما

([1]) د. عبد المنعم عوض الله وآخرون ، **تحليل ونقد القوائم المالية** ، (القاهرة: مطبعة مركز التعليم المفتوح، 1993)، ص16.

([2]) د. ريتشارد شرو يدر وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، تعريب د. خالد علي احمد كأجيجي، إبراهيم ولد محمد فال (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2006م)، ص139.

([3]) جيري ويجانت، دونالد كيسو ، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة د. كمال الدين سعيد (الرياض: دار المريخ للنشر، 1988م)، ص115.

وجهة نظر الإدارة فإن المركز المالي عبارة عن مصادر الأموال التي يحصل عليها المشروع من أصحابه ومن الغير، وأوجه استثمار أو استخدام هذه الأموال في الأصول المختلفة. [1]

ج. قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة توضح كيفية تغير قيمة النقدية في فترة محددة، النقدية التي يتم الحصول عليها من الإيرادات والعمليات الأخرى وأيضاً النقدية التي يتم سدادها في مصروفات معينة وباقي عمليات الحيازة خلال الفترة[2]، وأن قائمة التدفق النقدي توضح قدرة المنشأة على تحقيق الإيراد النقدي والأصول الأخرى المتداولة الممكن تحويلها إلى نقدية مثل الأوراق التجارية والاستثمارات قصيرة الأجل والبضاعة والذمم المدينة خلال فترة التشغيل الحالية وكذلك مصادر استخدامات تلك المبالغ النقدية في أعمال المشروع خلال نفس الفترة[3]، وتأخذ قائمة التدفقات النقدية التغيرات التي طرأت على النقدية السائلة بالمشروع خلال الفترة نتيجة ممارسة الأنشطة التالية[4]:

i. الأنشطة التشغيلية، تخص عمليات التشغيل خلال ممارسة المشروع لنشاطه العادي في إنتاج السلع أو الخدمات.
ii. الأنشطة الاستثمارية، تخص عمليات شراء أو بيع أصول المشروع وما يترتب عليه من تأثيرات على النقدية.
iii. الأنشطة التمويلية، تتعلق بعمليات التمويل سواءً من جانب ملاك المشروع أو مقرضيه وما ينتج عنها من تأثيرات على النقدية.

د. قائمة التغير في حقوق الملكية:

عُرفت بأنها، قائمة توضح تحركات غير الملاك في حقوق الملكية وتظهر التغيرات في حقوق ملكية المنشأة خلال فترة مالية محددة[5]، تبين هذه القائمة مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المشروع ويمكن أن تشمل قائمة التغير في حقوق الملكية البنود التالية[6]:

i. الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال بصفتهم ملاك المشروع.
ii. توزيعات الأرباح وتمثل عائداً على رأس المال، ومصدرها الأرباح المحتجزة.

([1]) د. حلمي محمود نمر، **نظرية المحاسبة المالية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م)، ص129.

([2]) روبرت ميجز وآخرون ، **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال** ، ترجمة وتعريب د. مكرم عبد المسيح باسيلي ، د. محمد عبد القادر الديسطي (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م)، ص62.

([3]) د. يوسف محمود جربوع، د. سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م)، ص115.

([4]) د.أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات** ، (الإسكندرية: الدار الجامعة، 2004م)، ص37.

([5]) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، مرجع سابق**، ص207.

([6]) إسماعيل محمد احمد شبو، **تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية** –دراسة مقارنة لسوقي الخرطوم وابوظبي للأوراق المالية للفترة 2000—2004م، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م)، ص117.

iii. توزيعات رأس المال تمثل استرداد أو تخفيض لرأس المال ومصدرها رأس المال المدفوع.

هـ. السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

i. السياسات المحاسبية:

عُرفت السياسات المحاسبية بأنها المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية[1]، وتتضمن القوائم المالية وصفاً موجزاً للسياسات المحاسبية التي تتبعها، وتعتبر جزء مكمل للقوائم المالية ولابد أن يكون هناك إيضاح عن السياسات المحاسبية في الحالات الآتية[2]:

- إذا تم الاختيار من بين البدائل المقبولة لمعايير المحاسبة أو طرق تطبيقها.
- إذا استخدمت الوحدة المحاسبية طرق محاسبية تتبع في وجهة نشاط معين تعمل الوحدة المحاسبية في مجاله حتى لو كانت هذه الطرق هي التي تتبع أساساً في ذلك النشاط.
- إذا تم إعداد القوائم المالية عل أساس لا يتفق مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة في القطر.

ii. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تعتبر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الأساسية، ويمكن إعداد الإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية في جزئيين[3]:

- جزء خاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، حيث أن كل منشأة تقوم باختيار السياسات التي تتلاءم مع طبيعة نشاطها واختيار إدارتها.
- جزء خاص بالإفصاح عن المعلومات والإيضاحات الأخرى المتممة للقوائم المالية مثل جنسية المنشأة، وشكلها القانوني، بلد التأسيس...الخ. وقد ورد في الفقرتين 97 و102 من المعيار الدولي الأول[4]: الفقرة 97: يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:
  - أساس(أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
  - كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

2. تقرير المراجع:

عُرف تقرير المراجع على أنه ملخص مكتوب يبدى فيه المراجع رأيه الفني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية، والتي يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات[5]، ويعتبر تقرير

([1]) د.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس العرض والإعداد والتحليل، مرجع سابق**، ص205.

([2]) معايير المحاسبة المالية، **معيار العرض والإفصاح العام السعودي** ، (الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة المالية، يناير1999م)، ص190.

([3]) جميل حسن محمد النجار، **مرجع سابق**، ص93.

([4]) لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، **المعيار المحاسبي الدولي رقم1 عرض البيانات المالية** (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين، 1999م)، ص ص95-94.

([5]) د.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر-الناحية النظرية** ، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006)، ص114.

مراجع الحسابات بمثابة حلقة الوصل بينه وبين الجهات التي تتم المراجعة من اجلها أصلاً، كما هو وسيلة الاتصال الرئيسية بينه وبين بعض كبار المتعاملين في المنشأة، وغالباً ما يتم الحكم على المراجع بالرجوع إلي تقريره على القوائم المالية[1]، وتقرير المراجع يؤكد على مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ويصف باختصار عملية المراجعة ويعبر عن رأى المراجع عن عرض الإدارة للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها[2].

خامساً، أهمية تقرير المراجع الخارجي:

تنبع أهميته من أنه مستند موثوق فيه ومطلوب لكافة الطوائف التي تهتم بالتعُرف على أداء المشروع وقد تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمراجع والذي يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة نتيجة لما يواجه مستخدم المعلومات من صعوبة في تقويم جودة المعلومات المقدمة إليه وتحديد درجة الاعتماد عليها وذلك نظراً لتوافر العوامل التالية[3] :

1. **تضارب المصالح بين الأطراف المعنية،** عندما يشعر مستخدم المعلومات أن هنالك تعارضاً فعلياً أو محتملاً بين مصلحته وبين مصلحة من يقوم بإعداد المعلومات، فإنه سيصر على تقويم دقيق لهذه المعلومات وخاصة عن طريق شخص متخصص يتمتع بالاستقلال في إبداء الرأي.
2. **صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها** ، مما قد يجعل مستخدم المعلومات غير قادر على استيعابها واحتمال حدوث أخطاء غير متعمدة يصعب على المستخدم اكتشافها، ومن هنا تظهر الحاجة إلى وجود شخص متخصص يعاون المستخدم على تحديد جودة المعلومات وا ٍمكانية الاعتماد عليها.
3. **الأهمية النسبية للمعلومات،** زيادة أهمية المعلومات المقدمة عند اتخاذ القرار تجعل من الأهمية بمكان التحقق من جودتها ودرجة الاعتماد عليها قبل اتخاذأي قرارات تعتمد عليها.

سادساً ، تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عن المركز المالي والتسويقي للمشروع، معلومات عن الإنتاج، درجة نموء المبيعات والأرباح، والخطط المستقبلية للمشروع ويعتبر أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاديين عن المستثمرين والدائنين[4]، ويتضمن التقرير المعلومات التالية[5]:

([1]) د. أحمد نور، **مراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1992م)، ص563.

([2]) د. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص496.

([3]) د. محمد سمير الصبان ود. عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 367.

([4]) د. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض: د.ن، 1993م)، ص9.

([5]) خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة**، (دمشق : مجلة جامعة دمشق المجلد 18، العدد 2، 2002م)، ص 10.

1. الأحداث غير المادية والتغيرات التي طرأت خلال السنة وأثرت في عمليات المنشأة.
2. التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة ودور المنشأة في هذه التوقعات.
3. الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية.
4. حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة.

المشاكل التي تواجه إعداد التقارير المالية:

في مجال تقويم المعلومات المحاسبية يمكن تحديد المشاكل التالية[1]:

1. عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستخدام الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
2. عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي المعلومات المحاسبية من المعلومات البيئية.
3. تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي قد يضر بمصلحة المنشأة حسب اعتقاد إدارة المنشأة.
4. عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية وذلك لظهور التقنية المتقدمة في مجال التصنيع وتغيرات في عمليات الإنتاج في معظم المنظمات بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة للإنتاج.

([1]) حسين علي خمارشة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة**، (نابلس : جامعة النجاح الوطنية نابلس، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2003م) ، ص 92.

المبحث الثاني

خصائص ومستخدمو المعلومات الواردة بالتقارير المالية

أولاً، خصائص التقارير المالية:

تمتاز التقارير المالية بعدة خصائص حددتها لجنة معايير المحاسبة الدولية بشكل واضح وتتمثل في الآتي[1]:

1. **قابلية الفهم والاستيعاب،** أن تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية قابلة للفهم والاستيعاب من قبل مستخدميها، وأن يتوفر لدى مستخدمي التقارير المالية إلمام معقول بالنشاط التجاري والاقتصادي والمحاسبي للمنشأة.
2. **الدلالة،** تعتبر المعلومات ذات دلالة عندما تؤثر على قرارات مستخدميها وتساعد على تقويم الماضي والحاضر والمستقبل.
3. **المقارنة،** تعني الاتساق في إعداد البيانات المالية لمنشأة معينة من سنة لأخرى، والاتساق في إعداد هذه البيانات بين منشأة وأخرى ضمن القطاع الاقتصادي الواحد.
4. **العدالة،** هي أن تعبر البيانات الختامية عن المركز المالي للمنشأة بشكل عادل.

عرض تقرير لجنة True blood Report التي شكلت من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1973م خصائص التقارير المالية بما يلي [2]:

1. الملائمة والأهمية النسبية، الملائمة هي أن المعلومات المدرجة في التقارير المالية تؤثر على عملية إتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية، وهدفها اختيار طرق القياس والإفصاح التي تساعد في الاعتماد على التقارير المالية، أما الأهمية النسبية فتعني أن المعلومات يتم عرضها تأخذ طابع الأهمية من حيث الحجم والتأثير لدى مستخدمي التقارير المالية [3].
2. **الشكل والمضمون،** يقصد بذلك أن يتفوق الجوهر على الشكل أثناء إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية [4].

([1]) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية** ، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001)، ص 8.

([2]) طارق حماد، **موسوعة معايير المحاسبة المالية – شرح معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق،** ص 51.

([3]) كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق،** ص 38.

([4]) يحيى محمد أبو طالب، **مرجع سابق،** ص 142.

3. **التحرر من الانحرافات والأخطاء،** أن تتصف المعلومات داخل التقارير المالية المنشورة بالدقة وخلوها من الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على مستخدمي التقارير عند الاعتماد عليها في إتخاذ قراراتهم.
4. **القابلية للفهم،** أن تكون المعلومات مفهومة لمستخدميها بصورة معقولة بدون حاجة إلى بذل أي جهد لفهمها عند مستخدميها، وبالتالي صعوبة مقارنتها [1].
5. **القابلية للمقارنة،** هي إمكانية مقارنة نتيجة أنشطة المشروعات ببعضها البعض، وتحقيق هذه الخاصية مرتبط بتوحيد أسس المعالجات المحاسبية بين المشروعات المختلفة وذات الطبيعة الواحدة [2].
6. **الثبات،** تعتبر خاصية مهمة لتحقيق إمكانية المقارنة، وتقديم معلومات مفيدة حيث تقوم هذه الخاصية على ضرورة الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية المستخدمة داخل المشروع عبر السنوات في ظل ظروف العمل الطبيعية [3].
7. **الثقة في المعلومات،** تعتمد الثقة في المعلومات على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الأحداث المالية وسلامة القياس وكذلك ترتبط بحيادية المعلومات [4].
8. **معلومات عن المخاطر،** أدى تعقيد الظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشآت إلى خلق عوائق تهدد استمراريتها مثل المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة الإدارة، أو القصور في نظام الرقابة الداخلية، أو اختلال الهيكل التمويلي.

ثانياً ، خصائص المعلومات الواردة بالتقارير المالية:

تتمثل خصائص المعلومات الواردة بالتقار ير المالية في الآتي:

1. الملاءمة:

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقويم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقويمهم الماضي وتتأثر الملاءمة بالمادية الأهمية النسبية [5]، وأشار مجلس معايير المحاسبة (FASB) إلى أن الملاءمة تعني أن المعلومات يجب أن تكون قادرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقويم الأحداث الماضية والحالية في تقدير صافي التدفقات النقدية أو تأكيد أو

([1]) هاني أبو جبارة، **تقيم هدفي الملائمة ومدى الفهم في القوائم المالية المحاسبية المنشورة** (عمان : الجامعة الأردنية، مجلة الدراسات الإقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 5، 1985م)، ص 292.

([2]) جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة** ، (طرابلس: د.ن، 1988م)، ص 71.

([3]) كمال الدين الدهر واي، **مرجع سابق،** ص 42.

([4]) عبد الله عبد الرحمن المنيف، **دراسة فرضية لتحديد مسئولية المراجع القانوني في المملكة العربية السعودية** (الرياض: جامعة الملك سعود، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد 10، 1985م)، ص 219.

([5]) ريتشارد شرويدر وآخرون، **مرجع سابق،** ص138.

تصحيح تقديراتهم السابقة[1]، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية بالمساعدة في تقويم أحداث الماضي والحاضر والمستقبل أو عندما تؤكد أو تصحح تقويماتهم الماضية[2]، إن الهدف من هذه الخاصية هو اختبار طرق القياس والإفصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات وهنالك خاصيتان يجب توافرهما لكي تتحقق ملائمة المعلومات (التغذية العكسية، والقدرة التنبؤية) [3]، وتحتوي الملاءمة على العناصر التالية[4]:

أ. **القيمة التنبؤية**، يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة أو بقوتها الإيرادية.

ب. **قيمة التغذية الراجعة من المعلومة**، أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليها في تصويب أو تعديل توقعاته السابقة.

ج. **التوقيت المناسب**، ويقصد بها ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، ذلك لأن إيصال المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية إتخاذ القرار ومن ثم ينزع عنها الفائدة المحققة منها.

2. الأهمية النسبية (المادية):

هي درجة تأثير المعلومات على متخذي القرارات، وترتبط بمجموعة من الاعتبارات منها نوع المعلومات، ما إذا كانت من البنود العادية أو غير العادية، ومدى علاقتها بقرارات معينة على مستوى المنشأة أو مستوى مستخدميها[5]، ويعتبر البند أو المجموعة مهماً إذا كان يترتب على حذفها أو عدم تقديم إيضاحات عنها أو التعبير عنها بصورة غير سليمة يؤدي إلى تحريف المعلومات التي تعرض في القوائم المالية، أو عدم كفاية تلك المعلومات المالية مما يؤثر على هذه القوائم عند تقويم أداء الوحدة المحاسبية[6]، تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف[7].

3. الموثوقية:

الهدف من خاصية الثقة هو تقديم المعلومات يثق فيها المستخدمين، ويجب أن تحتوي المعلومات على المواصفات المكونة لخاصية الثقة وهي إمكانية التحقق، الصدق في العرض[8]، تمتلك

([1])FASB, **Minutes of the 25,2005 Board Meeting Conceptual Frame Work- Qualitative Characteristics**, June 1,2006.

([2]) د. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة-عرض القوائم المالية، مرجع سابق**، ص110.

([3]) د. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص38.

([4]) د. محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص323.

([5]) د. هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م)، ص46.

([6]) د. مصطفي نجم البشاري، **مدخل معايير المحاسبة** ، (الخرطوم: د.ن، 2007م)، ص114.

([7]) د. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص93.

([8]) د. كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، ص40.

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء وبعيدة عن التحيز، وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه[1].

تتمثل عناصرها في الآتي [2]:

أ. القابلية للتحقق، أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، وذلك له علاقة وطيدة بمشكلة القياس المحاسبي كما أنه على صلة وثيقة أيضاً بمبدأ الموضوعية.

ب. عدالة التمثيل، هذا العنصر هو الآخر أيضاً على علاقة بنظرية القياس المحاسبي، وله أهميته القصوى باعتباره معياراً أساسياً من المعايير التي تحكم إعداد البيانات المالية المنشورة والتي تلقى أهمية خاصة من قبل مراجعي الحسابات.

4. الحيادية:

هذا العنصر ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية وله أهمية خاصة يجب مراعاتها عند إعداد المعلومات المالية المنشورة وذلك بأن تُظهر المعلومات المالية حقيقة أوضاع المنشأة المعنية كما هي وليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة بعينها مثل إدارة الشركة أو مساهميها، وحيادية المعلومات أو حيدتها يقصد به عدم التحيز، ويتداخل هذا العنصر تداخلاً واضحاً مع موثوقية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الوثوق بها[3]، وبتعزز صدق المعلومات المحاسبية من خلال الوسائل التالية[4]:

أ. درجة المصداقية، درجة المصداقية تضفيها الصفات المؤسسية الرسمية حتى تتسم المعلومات المحاسبية بالصدق، ويتم التوصل للمصداقية عن طريق إصدار معايير لإعداد المعلومات المالية، وتصميم هيكل للرقابة الداخلية ومراجعة القوائم المالية.

ب. تلعب المنظمات المهنية دوراً مؤثراً لإضافة الصدق إلى المعلومات المالية.

ج. البعد الخاص بالجوانب المهنية الشخصية للمحاسبين مثل الكفاءة، والسلوك الأخلاقي.

5. قابلية المقارنة:

([1]) د. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق**، ص ص 93- 94.

([2]) د. محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس، العرض والإفصاح، مرجع سابق**، ص324.

([3]) مجلس معايير المحاسبة لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة** ، (البحرين: هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، 1994م)، ص36.

([4]) روبرت مجيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص33-34.

أن قابلية المقارنة تعني أن الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقق، بما يسهل التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم[1]، وأن المعلومات التي تقاس وتعرض بنفس الطريقة تعتبر قابلة للمقارنة، والقابلية للمقارنة تمكن المستخدمين من التحقق من التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية' وعناصرها هي[2]:

أ. عنصر التوحيد، بالنسبة للأساليب والطرق المتبعة في إعداد البيانات المالية المنشورة وذلك سواءً في مجالات القياس أو في مجالات الإفصاح.

ب. عنصر الاتساق، يعني ضرورة توفُر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ على مدار الفترات المالية المتتالية، وذلك سواءً في مجالات القياس أو في مجالات الإفصاح.

6. الثبات:

أشار مجلس معايير المالية الأمريكي FASB أن خاصية الثبات في إعداد التقارير والقوائم المالية يقصد بها ضرورة الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلي أخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعو إلي تغير في هذه السياسات، وترتبط هذه الخاصية بقابلية المعلومات للمقارنة وتعد خاصية متداخلة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية بالشكل الذي يحقق فائدة المعلومات[3]، ويعني الثبات أن المنشأة تطبق نفس القواعد المحاسبية على المعاملات الاقتصادية من فترة محاسبية لأخرى، ولكن هذا لا يمنع المنشأة من تغيير القواعد المحاسبية المطبقة إذا ما كان هناك ضرورة لذلك، وا ذا ما كانت القاعدة المحاسبية الجديدة سينتج عنها بيانات مالية لها استخدامات أفضل من تلك التي سبق تطبيقها[4].

ثالثاً، مستخدمو التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال وأداة لعرض النشاط والاستثمار لذلك فإن الأمر يتطلب تحديد وتحسين أدوات العرض وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين حسب احتياجاتهم، كما أن مستخدمي التقارير المالية يشتركون في استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات والتي ينطوي عليها الاختيار من بين البدائل وتقويمها وتقدير النتائج المحتملة وأهميتها الاقتصادية ويعتبر المستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين والموردين والعملاء أهم الفئات الرئيسية التي تستخدم المعلومات

([1]) د. رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص207.

([2]) د. محمد مطر، **مرجع سابق**، ص325.

([3]) د.عصام الدين محمد متولي، **مرجع سابق**، ص25.

([4]) جيري ويجانت، دونالد كيسو، **مرجع سابق**، ص45.

ذات الغرض العام خارج المنشأة[1]، ويوضح الشكل رقم (3/2/3) مستخدمي التقارير المالية الصادرة عن المنشآت الاقتصادية من داخل وخارج المشروع، بالإضافة إلى أطراف ذات علاقة غير مباشرة.

([1]) محمد فداء الدين بهجت، وعبد الله يماني، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة السعودية**، (الرياض : جامعة الملك سعود، مجلة كلية العلوم الإدرية، العدد الأول، 1990م)، ص 66.

شكل رقم (1/2/2)

مستخدمو التقارير المالية

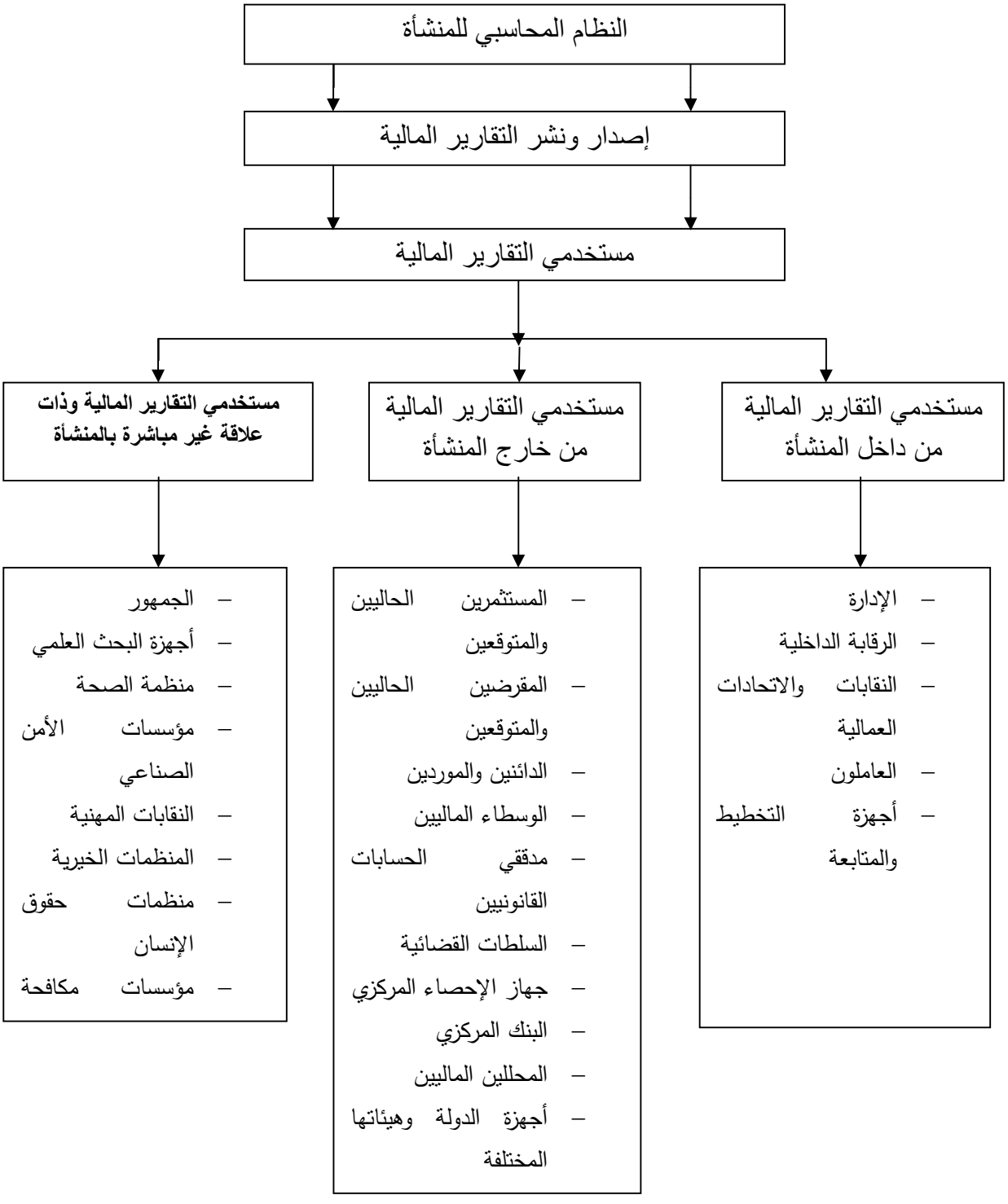

المصدر: جميل حسن محمد النجار، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة الفلسطينية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م)، ص 72.

1. المستخدمين من داخل المشروع:

أ. الإدارة، هي الجهة المخولة من قبل أصحاب المشروع بإدارة جميع موارد المشروع، فهي تقوم بذلك بعدة وظائف منها التخطيط والرقابة، وأن إدارة المنشأة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أكبر الفئات استخداماً لها باعتبارها إحدى مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءةالفعالية والعمليات والتخطيط والرقابة وتقويم الأداء وا ٍعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل والتي تمكنها من مزاولة أعمالها على أكمل وجه وا ٍعداد التقديرات الخاصة بالخطط الفرعية لجميع أوجه النشاطات في المنشأة [1].

ب.الرقابة الداخلية، وهي عبار ة عن الجهاز التنفيذي داخل المشروع، الذي يهتم بتقويم نظام الضبط الداخلي والتأكد من قوته بهدف حماية أصول المشروع، وأن التقارير المالية مفيدة لهذا الجهاز للتأكد من أن المعلومات الواردة في التقرير المالي تعكس واقع حال المنشأة [2].

ج. العاملون، تعتبر القوائم المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعاملين والجهات الممثلة لهم وخاصة تلك المعلومات التي توضح مدى استقرارهم، وأنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقويم مدى قدرة المنشأة مع توفير الكفاءات والمنافع وكذلك فرص التوظيف [3].

د. النقابات والاتحادات العمالية، هذه النقابات بحاجة إلى معلومات محاسبية يستمدونها من التقارير المالية المنشورة من قبل منشآت الأعمال لتساعدهم في مفاوضاتهم مع الإدارة والدفاع عن حقوق العاملين المتعلقة بالأجور والمزايا العينية الأخرى.

هـ. أجهزة التخطيط والمتابعة، تقوم برسم السياسة الداخلية للمنشأة وفق خطة قصيرة وطويلة الأجل، وتحتاج إلى معلومات تساعدها في التخطيط والمتابعة، وأهم هذه المعلومات تلك المتعلقة بالطاقة الإنتاجية، التمويلية، التسويقية المتاحة لدى المنشأة الاقتصادية [4].

2. المستخدمين من خارج المشروع:

أ. الملاك والمستثمرين الحاليين والمتوقعين، تعتبر القو ائم المالية المنشورة عن منشآت الأعمال والتي تلخص الوضع المالي لهذه المنشآت مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين لأنها تجيب عن عدة تساؤلات متعلقة بمستقبلهم في هذه المنشأة وهذه التساؤلات أهمها ما هو مدى نجاح أعمال المنشأة؟ وما هي النتائج الاقتصادية المترتبة عليه؟، ويواجه المستثمرين الحاليون والمتوقعون باختيارات تتعلق بالبيع أو الحيازة أو الشراء أو عدم الشراء لحق من حقوق

([1]) خالد أمين عبد الله وآخرون، **أصول المحاسبة** ، (عمان: مركز الكتب الأردني، 1983م)، ص 14.

([2]) روبرت ميجز وآخرون، **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال**، ترجمة مكرم عبد المسيح وآخرون ، (الرياض: دار المريخ للنشر،1426ه- 2006م)، ص 22.

([3]) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م)، ص 41.

([4]) أحمد رجب عبد العال وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية** ، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 13.

الملكية في المنشآت وبالتالي يحتاج المستثمرون إلى معلومات عن التدفقات النقدية المرتبطة بكل بديل يحصل عليها عندما يتقرر البيع أو إعادة الاستثمار [1].

ب. المقرضين الحاليين والمتوقعين، يهتم المقرضون عادة ومديري البنوك بالمعلومات التي تمكنهم من تكوين فكرة عن قدرة الوحدات الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها، ويتركز اهتمام هذه الفئة على النقدية والأصول الأخرى[2]، وبالنسبة للمقرضين المتوقعين فيكونون أمام خيارات منح القرض أو الامتناع عن ذلك واستثمار أمواله في سندات المنشأة أو عدمه، ويهتم هذا القطاع من المستخدمين بالحصول على معلومات تتيح التوصل لمؤشرات بشأن [3]:

i. القدرة التاريخية على توليد الدخل.

ii. القدرة التاريخية للمنشأة على تحويل الدخل إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية المخاطر التي تتحملها وسداد التدفقات أو الفوائد الدورية الثابتة عن القروض الممنوحة.

iii. قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق.

iv. قيمة صافي أصول المنشأة كضمان لسداد الديون.

ج. الدائنين والموردين، تهتم هذه الفئة بالحصول على المعلومات عن الوحدة الاقتصادية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة لأن هذه المعلومات تمكنهم من معرفة ما إذا كانت ديونهم في ذمة المنشأة سترد إليهم في تاريخ استحقاقها، وكذلك فإن هذه المعلومات تقيدهم في تحديد ربحية المنشأة وتحديد علاقاتهم المالية الحالية والمرتقبة مع المنشأة.

د. العملاء، عادة العملاء يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة وخصوصاً عندما تربطهم بالمنشأة معاملات طويلة الأجل أو يكونوا في وضع يعتمدون فيه كثيراً على تلك المنشأة وكذلك تقيدهم المعلومات بالدراسة عن مصادر بديلة لتوفير احتياجاتهم في المستقبل[4].

هـ. السوق المالي، وهو السوق الذي يتم تداول الأوراق المالية بداخله، متأثرة بالمعلومات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن المنشآت الاقتصادية المدرجة أسهمها في السوق المالي، لذا فإن إدارة السوق المالي توجب على جميع الشركات تسليم نسخة من التقرير المالي السنوي، ونشره للاطلاع عليه من قبل المستثمرين [5].

([1]) عبد الجبار السيد طه، **الإفصاح ودوره في تنشيط المال العربية**، (القاهرة : جامعة الأزهر، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 9، 1999م)، ص 272.

([2]) عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني** ، (القاهرة: الدار الجامعية، 2004م)، ص 37.

([3]) محمد شريف توفيق، **قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية** ، (الرياض: معهد الادارة العامة ، مجلة الإدارة العامة، العدد 61، 1989م)، ص 126.

([4]) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق**، ص 41.

([5]) عبد الغفار حنفي، **بورصة الأوراق المالية** (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 35.

و. الوسطاء الماليين، يشكل الوسطاء الماليون المؤسسات المالية الوسيطة التي من خلالها يتم إبرام صفقات بيع وشراء الأسهم والسندات داخل السوق المالي، ويهتم الوسطاء الماليون بالتقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة ما بين البدائل الاستثمارية المتاحة داخل السوق المالي [1].

ز. مدققي الحسابات القانونيين، يهتم مدققي الحسابات القانونيين بقراءة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال، بهدف تقييم المركز المالي للمنشأة والتنبؤ باستمراريتها في المستقبل، واتخاذالقرارات المتعلقة بقبول التكليف الخاص بتعيينه مدققاً لهذه المنشآت من عدمه [2].

ح. المؤسسات الضريبية، تعتبر البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية للمنشآت هي الأساس لفرض ضريبة الدخل حيث يعتمد عليها لتحديد الوعاء الضريبي [3].

ط. السلطات القضائية، تهتم هذه الجهات بالمعلومات المحاسبية حتى تستطيع الفصل في المنازعات بين أصحاب المنشآت أو الاختلاف في وجهات النظر الضريبية.

ي. جهاز الإحصاء المركزي، يهتم هذا الجهاز بالتقارير المالية التي تنشرها منشآت الأعمال الاقتصادية لأنها تدخل في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ك. البنك المركزي، يقوم البنك المركزي برسم السياسة النقدية داخل البلد، لذا فهو بحاجة إلى معلومات عن أداء المنشآت الاقتصادية حتى تتمكن إدارة البنك المركزي من اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة النقدية.

ل. أجهزة الدولة وهيئاتها المختلفة، تهتم الحكومة وهيئاتها بتخصيص الموارد، وبالتالي تهتم بأنشطة المنشآت، مما يتطلب توفير معلومات تمكنها من الرقابة على تلك الأنشطة وكذلك وضع السياسات الضريبية كأساس لإعداد حسابات الدخل القومي والإحصاءات المماثلة.

م. المحللين الماليين، إن المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها هي معلومات مالية يعتمد عليها المحللين الماليين بشكل أساسي حتى يستطيعوا تقديم المشورة المالية للمستثمرين الحاليين والمستقبليين فالبيانات المالية هي مادة خام للمحلل المالي [4].

3. مستخدمي التقارير المالية ذات علاقة غير مباشرة:

([1]) زياد سليم رمضان، **سوق عمان المالي إلى أين؟** (الكويت : جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد الأول، 1986م)، ص 35.

([2]) حسام الدين الخداش وآخرون، **المحاسبة المالية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 20.

([3]) نضال صبري، **محاسبة ضريبة الدخل** ، (عمان : أم السماق للنشر، 1998م)، ص 385.

([4]) زهراء تاج الدين عبد القادر علي، **أثر التحليل المالي للشركات في تفعيل أسواق الأوراق المالية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث في ماجستير غير منشور في المحاسبة والتمويل، 2005م)، ص 28.

أ. الجمهور، إن الجمهور بحاجة لمعرفة الأحوال المالية للمنشآت المختلفة، كثقافة عامة، وحب استطلاع، أو كمستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية وللوقوف على حجم الأسعار والأرباح التي تحققها هذه المنشآت الاقتصادية ومدى ملائمتها لطموحاتهم.

ب. جهات متعددة أخرى، هناك جهات أخرى تستفيد من التقارير المالية بشكل غير مباشر مثل مؤسسات الأمن الصناعي، والنقابات المهنية، والمنظمات الخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات مكافحة المخدرات، وجميع هذه المؤسسات بحاجة إلى معلومات عن أداء المنشآت الاقتصادية بهدف تنفيذ أهدافها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يشتمل على ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول: نبذه تعريفية عن مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: اجرءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث :تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة

نشأة وتطور لجان المراجعة في المصارف بالمملكة العربية السعودية:

تنص عقود التأسيس للبنوك التي هي بمثابة الأحكام والأنظمة التي تعمل هذه البنوك بموجبها على المسؤوليات والسلطات المناطة بمجالس الإدارة في المملكة العربية السعودية بما فيها مسؤوليات لجان المراجعة، كمـــــا أنه منصوص عليها في " المذكرة التوضيحية لسلطات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في البنوك السعودية " التي أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1982م، وتشمل واجبات مجلس الإدارة أنشطة عديدة فيما يلي أهمها[1]:

1. النمو والعلاقة التي تربط بين الموجودات والمطلوبات.
2. المتطلبات القانونية للبنوك والتي تنشأ عن المواد 6 و7 من نظام الرقابة على البنوك.
3. كفاية احتياطيات الديون المشكوك في تحصيلها.
4. القروض والسلف وتشملالإجراءات الصحيحة لمراقبتها والموافقة عليها وتمرك القروض..الخ.
5. سيولة الأرصدة في الميزانية وفروق الاستحقاقات ونسبة الودائع إلى القروض .... الخ.
6. الضمانات والمخاطر الأخرى.
7. الاستثمار مع التركيز على النوعية والسيولة .
8. الإيرادات والنفقات ومراجعتها بالتحليل المفصل.
9. المراجعة السليمة للسجلات والدفاتر المحاسبية والرقابة الداخلية بالتأكيد على الالتزام بالمبادئ المحاسبية السليمة والمحافظة على فعالية المراجعة الداخلية والخارجية وحمايتها.
10. من التطورات الهامة التي طرأت في الآونة الأخيرة صدور القرار الوزاري رقم (903) بتاريخ 1414/8/12هـــــ الملحق بالمرسوم الملكي رقم (6) والمتعلق بأحكام نظام الشركات والمرسوم الملكي رقم (12) المتعلق باللائحة التنفيذية للمحاسبين القانونيين.

وقد نصت هذه كلهـا على تأسيس لجنة مراجعة بكل بنك تتكون من أعضـاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، وبموجب هذا القرار تأسست بشكل رسمي لجان المراجعة وتحددت أحكامها وهي:

1. مدة مزاولة العضو لعمله في لجنة المراجعة.
2. القوانين الخاصة باختيار أعضاء لجنة المراجعة.
3. إرشادات مفصلة لاختيار المدققين الخارجيين بنـــاءاً على جودة ونوعية خطة المراجعة وأتعابهم وشهرتهم كفاءة الموظفين لديهم.
4. الأحكام والقــوانين الأخرى التي تحكم عمل لجنة المراجعـــة. وعلى البنوك السعودية تطبيق هذا

([1]) http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/BankingRules/RevisionCommittee Organizational ConsultationGuide.pdf اطلع عليه بتاريخ 3-11-2016م

التوجيه بتأسيس لجان مراجعة خلال أثنى عشر شهراً من تاريخ إصداره الذي يعتبر جزءاً من "الإطار العام للسياسة المحاسبية والتدقيقية لمؤسسة النقد العربي السعودي " ويستوجب الأمر قراءته مع التعليمات والإرشادات الأخرى التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر إرشادات الرقابة الداخلية والمعايير المحاسبية للبنوك السعودية.

فيما يلي نبذة تعريفية عن كل بنك من البنوك الواردة بالدراسة :

أولاً، بنك الراجحى:

بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 58 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م[1] .

قد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل أسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن المصرفيرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة 307 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,600موظفاً . ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500فرعاً وأكثر من 4,100 جهاز صراف آلي و46,000 أجهزة نقاط البيع، و 170 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية.

لجنة المراجعة والالتزام:

يتمثل الغرض الرئيس من هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على الإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية ومراقبة مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية وا إدارة الالتزام وكذلك التوصية باختيار مراجعي الحسابات الخارجيين. ومن هذا المنطلق، تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية وفاعلية إدارة المراجعة الداخلية والموافقة على خطة المراجعة الداخلية ودراسة التقارير الصادرة عنها ومدى التزام إدارات المصرف بمعالجة ملاحظات المراجعة.

([1]) http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/documents/annual-report-2015-ar.pdf

في إطار الإشراف على إدارة الالتزام تقوم اللجنة بتحديد كفاية وفاعلية إدارة الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ سياسة ودليل الالتزام، واعتماد برنامج الالتزام السنوي ومراجعة تقارير الالتزام الدورية لأي فجوات أو ملاحظات يتم تحديدها وكذلك مراجعة محاضر والسنوية وضمان التصحيح الفعلى اجتماعات لجنة الالتزام والتقارير الصادرة عن الجهات التنظيمية.

وتتكون لجنة المراجعة والالتزام من خمسة أعضاء، وقد عقدت ست اجتماعات خلال العام 2015م

ثانياً ، البنك الأهلي التجاري:

البنك الأهلي التجاري هو أعرق البنوك السعودية، وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة و يعتبر أول بنك سعودي النشأة[1].

بدأ البنك الأهلي التجاري نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 20 ربيع ثاني 1373 هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م. عدد فروعه 352 فرح بنهاية عام 2015م داخل السعودية , عدد العملاء داخل السعودية 4,86 مليون عميل داخل السعودية بنهاية عام 2015م , عدد الموظفين 8,067موظفاً بنسبة سعودة 94,14% بنهاية عام 2015م , بلغ عدد اجهزة الصراف الألى 2,927 جهاز صراف بنهاية عام 2015م حيث يعتبر البنك الأهلي التجاري هو أعرق البنوك السعودية، وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة و يعتبر أول بنك سعودي النشأة حيث بدأ البنك نشاطه بموجب الأمر السامي في 20 ربيع ثاني 1373 هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م.

في عام 1999م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة التابع لوزارة المالية مساهمةً بأغلبية ملكية البنك.

يمتلك البنك الأهلي 90.71% من أسهم شركة الأهلي المالية الشركة الرائدة في المصرفية الاستثمارية، كما يمتلك البنك الأهلي 67.03% في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بانكاسي البنك الرائد في قطاع المصرفية الإسلامية في تركيا. بلغ إجمالي عدد فروع البنك بالمملكة 352 فرعاً بنهاية العام 2015م، تقدّم خدمات مصرفية إسلامية. بلغ عدد عملاء البنك أكثر من 4.86 مليون عميلاً بنهاية العام 2015م. بلغ عدد موظفي البنك الأهلي بالمملكة 8,067 بنهاية العام 2015م، تبلغ نسبة السعوديين منهم 94.14%. بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التي يشغلها البنك في أنحاء المملكة 2,927 جهازاً بنهاية العام 2015م. تم تنفيذ أكثر من 94% من إجمالي عمليات البنك عبر القنوات الإلكترونية الذكية خلال السنة 2015م يُعد البنك الأهلي من أوائل الشركات السعودية التي قامت بتطبيق مبادئ الحكومة المؤسساتية، كما يُعتبر البنك الأهلي أوّل بنك في المملكة يحصل على شهادة

([1]) http://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/default.aspx
اطلع عليه بتاريخ 11 – 11 -2016م

اعتماد دولية في استمرارية العمل. حافظ البنك على موقع الريادة في مجال المسؤولية المجتمعية، حيث تم إطلاق العديد من البرامج الجديدة شملت برامج فرص العمل، والدعم، والتسهيلات الخيرية.

لجنة المراجعة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من غير التنفيذيين، يعينهم مجلس الادارة وتضم اللجنة أعضاءاً من من خارج مجلس الإدارة أكثر من الاعضاء الذين ستم اختيارهم من داخل مجلس الإدارة، كما يعين مجلس الادارة أحد أعضاء اللجنةرئيساً لها . وتجتمع لجنة المراجعة أربع مرات علىالاقل سنوياً . وتثبت قرارات اللجنة ومدلولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتساعده على القيام بمسئولياته كما يلي:

أ. ضمان وضع نظام فعال للرقابة اداخلية والالتزام .

ب. تحقيقي الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية ، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها .

ج. وتشمل الهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الاشراف والمراقبة للمهام التالية :

i. صحة التقارير المالية.

ii. التأكد من امتلاك المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والاشراف على ادائهم .

iii. التزام البنك بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية .

iv. أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الموال ومكافحة الجرائمالمالية بما يتوافق مع المعاييرالتي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

ثالثاً : بنك الانماء:

تأسس مصرف الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 15) وتاريخ 28-3-2006م لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية, بلغ رأس مال مصرف الإنماء خمسة عشر ألف مليون ريال مقسم إلى الف وخمسمائةمليون سهماً اسمياً ، متساوية القيمة، قيمة كل منها عشرة ريالات، وجميعها أسهم عادية مؤسسو المصرف هم صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث خصص لكل منهم 10% من أسهم المصرف عند التأسيس، وتم طرح

70% للاكتتاب العام خلال شهر أبريل عام 2008م [1].

لجنة المراجعة :

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين وتتولى لجنة المراجعة دراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية والرقابية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، وقد عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات خلال العام المالي 2015م.

رابعاً : البنك السعودي البريطاني (ساب):

تأسس البنك السعودي البريطاني (ساب) كشركة سعودية مساهمة في 21 يناير 1978م، وهو شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي (HSBC)، ويبلغ رأس مال البنك 15 مليار ريال سعودي[2].

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات عبر إداراته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية.

يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل، التمويلات الائتمانية للشركات، القروض الشخصية والسكنية، تمويلات التجارة، إدارة النقد والمدفوعات، أعمال الخزينة وبطاقات الائتمان، كما يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة.

يعمل ساب من خلال شبكة يبلغ عدد فروعها 99 فرعا بما فيها 18 قسم خاص بالسيدات وبفريق عمل عدده 3314 موظفا نسبة السعوديين منهم 89.9 % كما في 31 ديسمبر 2014م.

لجنة المراجعة :

انشئت لجنة المراجعة في البنك عام 1992م.وطبقاً لقواعد تشكيلها ولائحة عملها فإنها تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من داخل وخارج مجلس الإدارة، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتجتمع أربع مرات في السنة .

يتمثل دورها في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، ومراقبة فاعلية وفعاليات أعمال المراجعة الداخلية والخارجية للبنك ومراجعة نواحي الضعف في المراقبة وقصور الأنظمة، كما أن اللجنة معنية بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية والسياسات المحاسبية المتبعة والرفع بتوصياتها ورؤاها للمجلس، وتعنى اللجنة بدراسة تقارير المراجعة وا إبداء توصيات بشأنها، والتوصية للمجلس بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد أتعابهم إلى جانب متابعة أنشطتهم المكلفين بها واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة الاعتيادية. ووفق خطة البنك لموائمة متطلبات الحوكمة فقد أعيدت

([1]) https://www.alinma.com/wps/wcm/connect/alinma/a8725810-a25a-473c-b2e6-28e1c8b94bab/ A_R+Shariea+ Comnts+ 08032016. pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=a8725810-a25a-473c-b2e6-28e1c8b94bab اطلع عليه بتاريخ 3-11-2016م

([2]) file:///C:/Users/Ibtisam/Downloads/SABB%20Annual%20Report%202015%20-%20Ara%20(1).pdf اطلع عليه في 10-11-2016م

صياغة لائحة قواعد عمل اللجنة وأقرها مجلس الإدارة في شهر مايو 2013م . 2014م وكذلك جرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت في 18 مارس 2014م وأعضاء لجنة المراجعة عددهم خمسة تم اجتماعهم خلال العام 2015م اربع مرات .

المبحث الثاني

اجراءات الدراسة الميدانية

تحليل البيانات:

تناولت الدارسةفي هذا المحور وصفاً للإجراءات التي اتبعتها في تنفيذ الدراسة ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الواسة وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتأكيد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات و استخراج النتائج. كما تم استخدام عدة اساليب احصائية وبرنامج (SPSS) للقيام بالتحليل الإحصائي وتحقيق اهداف الدراسة حيث تم الاعتماد على مستوى دلالة 5% عند مستوى ثقة 95%.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جزء من المصارف السعودية وعددها (11) مصرف أما عينة الدراسة فقد تمثلت في 4 مصارف حيث تمثل عينة الدراسة (36%) من مجتمع الدراسة وتم اختيارها بطريقة عشوائية حيث قامت الدارسة بتوزيع عدد (**110**) استمارة استبيانه على المستهدفين، واستجاب (**105**) فرداً أي ما نسبته (**95.5%**) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادو ا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

2. وصف أداة الدراسة:

يقصد بأداة الدراسة الوسيلة التي تم استخدامها في جمع البيانات الأولية عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمدت الدارسة على الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وتم تقسيم الاستبانة الى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية حيث احتوى على 5 نقاط هي:

أ. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من25 سنة، 25-35 سنة، 35-45 سنة، 45-55 سنة، 55 سنة فأكثر).

ب. الأفراد من مختلف التخصصات (محاسبة، إدارة مالية، إدارة أعمال، إدارة موارد بشرية، أخرى).

ج. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، أخرى).

د. الأفراد من مختلف المركز الوظيفي (إداري-مدير/نائب مدير/رئيس قسم، عضو لجنة مراجعة، عضو فريق مراجعة، موظف، أخرى).

هـ. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، 5-10 سنوات، 10-15 سنة، 15-20 سنة، 20 سنة فأكثر).

القسم الثاني: بيانات الدراسة ويشتمل على محورين كما يلي:

المحور الأول المتغيرات المستقلة ويشتمل على(24) عبارة، والمحور الثاني المتغير التابع ويشتمل على (6) عبارات.

4. تحليل أداة الدراسة:

القسم الأول خصائص عينة الدراسة:

فيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحثين) ويمكن تصنيف أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة والجداول التالية:

أ. **العمر:**

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	15	14.3
25-35	51	48.6
35-45	28	26.7
45-55	11	10.5
55 فاكثر	0	0
المجموع	105	100.0

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

شكل رقم (1/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

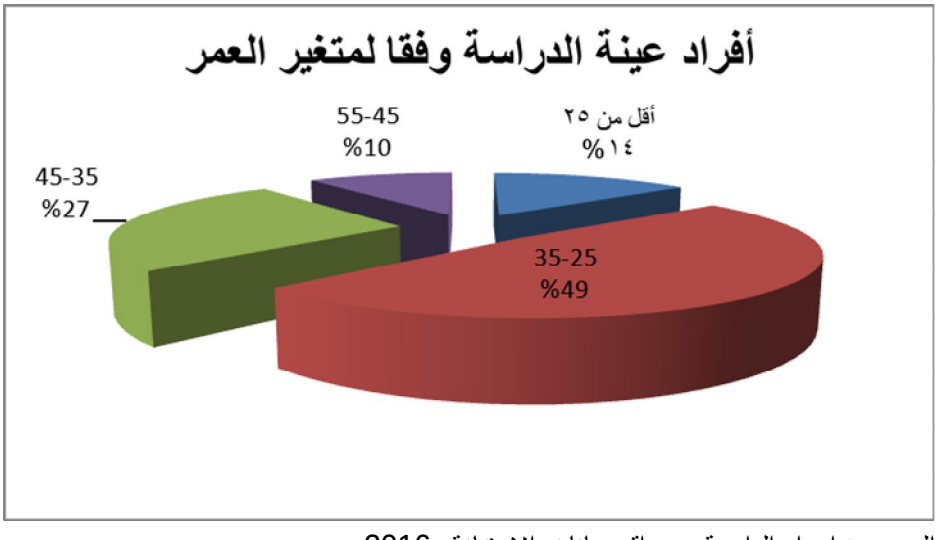

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (1/2/3)، والرسم البياني رقم (1/2/3)، بأن 14.3% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم دون 25 سنة و48.6% أعمارهم (من 25-35) و26.7 % أعمارهم (من 35-45) و10.5% أعمارهم تتراوح ما بين (45-55).

ب. التخصص العلمي:

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	29	27.6
إدارة مالية	13	12.4
إدارة أعمال	35	33.3
إدارة موارد بشرية	7	6.7
أخرى	21	20.0
المجموعة	105	100.0

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

شكل رقم (2/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

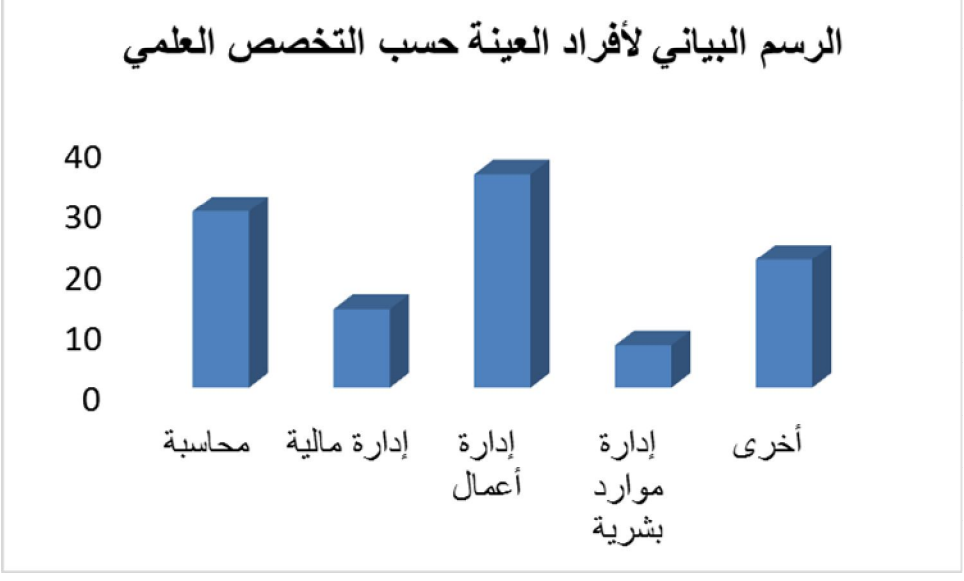

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم(2/2/3) 27.6% من أفراد العينة متخصصون في المحاسبة، 12.4% متخصصين بالإدارة المالية، 33.3% من أفراد العينة يحملون تخصص إدارة الأعمال، 6.7% من أفراد العينة في تخصص إدارة الموارد البشرية وأخيراً 20% من أفراد العينة يحملون تخصصات مختلفة.

ج. المؤهل العلمي:

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية

ثانوية عامة	5	4.8
دبلوم	26	24.8
بكلاريوس	74	70.5
ماجستير	0	0
اخرى	0	0
المجموع	105	100.0

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

شكل رقم (3/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

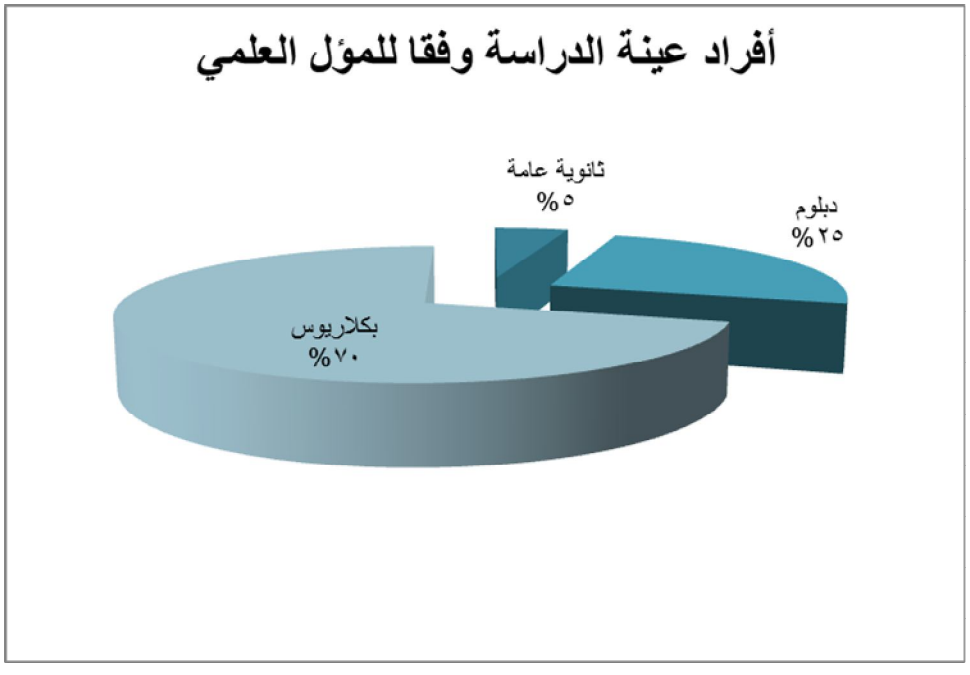

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (3/2/3)، والرسم البياني (3/2/3) ، بأن 70.5% من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و24.8% من أفراد العينة يحملون مؤهلهم العلمي دبلوم، و 4.8% من أفراد العينة يحملون مؤهلهم ثانوية عامة .

د. المركز الوظيفي :

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة

إداري / مدير	31	29.5
عضو لجنة مراجعة	5	4.8
عضو فريق مراجعة	5	4.8
موظف	63	60.0
أخرى	1	1.0
المجموع	105	100.0

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

شكل رقم(4/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المركز الوظيفي

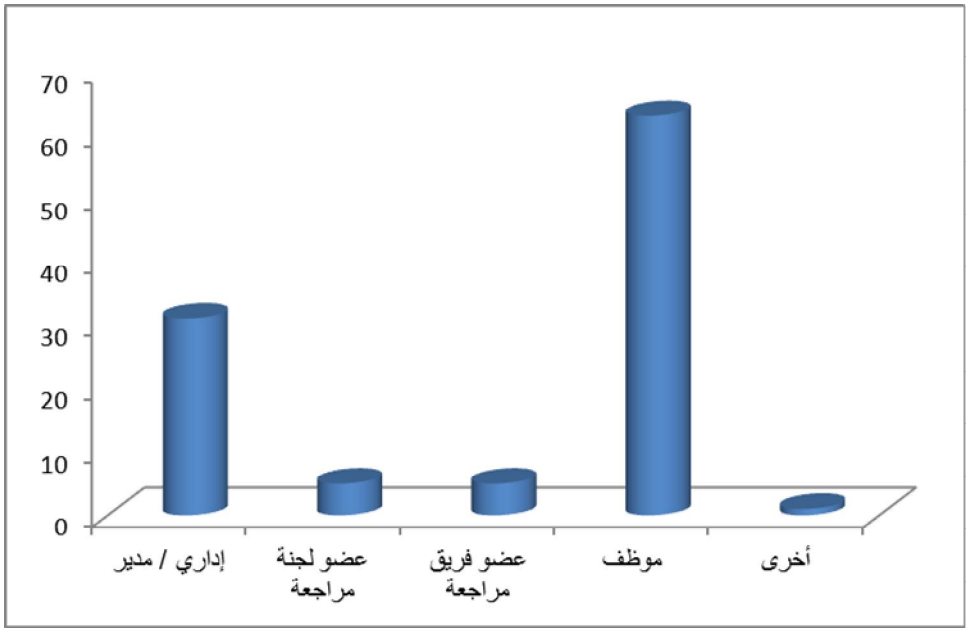

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول (4/2/3) والشكل (4/2/3) أن 29.5% من أفراد العينة يشغلون منصب قيادي أو إداري، 4.8% من أفراد العينة ضمن أعضاء لجنة المراجعة، 4.8% من أفراد العينة ضمن أعضاء فريق المراجعة، 60% من أفراد العينة موظفين وأخيرا 1% أفراد العينة يشغلون وظائف أخرى .

هـ.سنوات الخبرة:

جدول رقم(5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5	30	28.6
5-10	43	41.0
10-15	18	17.1
15-20	11	10.5
أكثر من 20	3	2.9
المجموع	105	100.0

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

شكل رقم (5/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

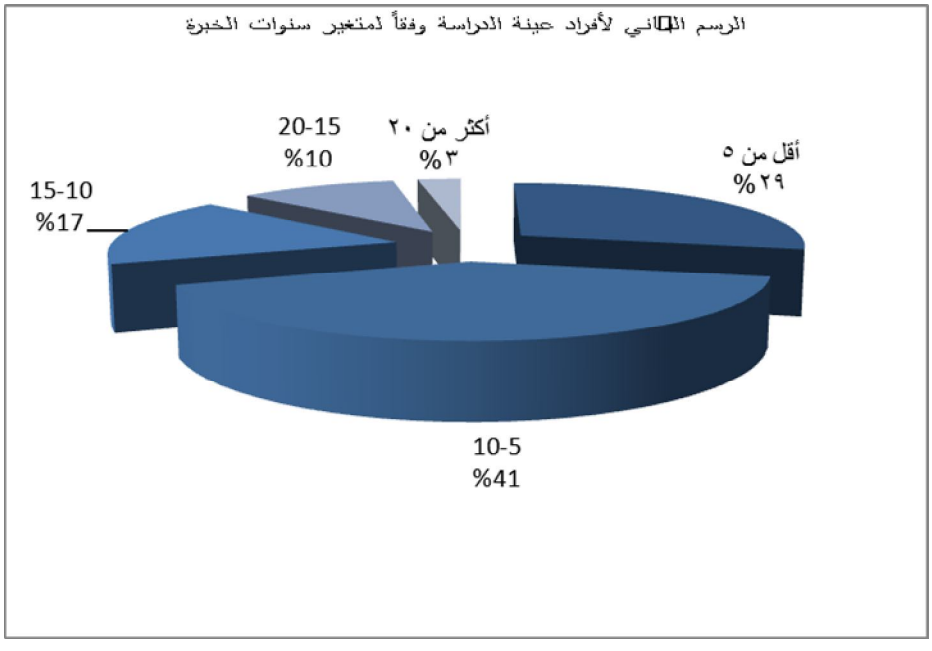

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (5/2/3)، والرسم البياني (5/2/3) بأن 28.6% من أفراد عينة الدراسة خبراتهم أقل من 5 سنوات، و 41% من أفراد العينة تراوحت فترة خبرتهم (5-10 سنوات) ، و17.1% من أفراد العينة انحصرت خبراتهم في الفئة (10-15)، 10.5% ينحصرون في الفئة (15-20)، وأخيرا 2.9% خبراتهم تجاوزت العشرون سنة .

بيانات الدر اسة:

تم تحديد المحاور الرئيسية التي تتكون منها الاستبانة وهي:

المحور الأول، المتغير المستقل ويتكون من:

1. مهام وواجبات لجنة المراجعة في المصرف يتكون من ستة عبارات تبدأ من رقم(1) إلى رقم(6).
2. استقلالية اللجنة بالمصارف يتكون من ستة عبارات تبدأ من رقم(7) إلى رقم (12).
3. توفر الخبرة لمحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة يتكون من ستة عبارات تبدأ من رقم(13) إلى رقم (18).
4. كفاءة لجان المراجعة في المصارف، وتتكون من ست عبارات تبدأ من رقم(19) إلى رقم(24).

المحور الثاني، المتغير التابع: وهو عبارة عن عبارات المتغير التابع (جودة معلومات التقارير المالية المصرفية) وهو يتكون من ثمانية عبارات تبدأ من (25) وتنتهي ب (30) .

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (6/2/3):

جدول رقم(6/2/3)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

1.مقياس ليكرت الخماسي:

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (اوافق بشدة =5 , اوافق =4 , محايد =3 , لا اوافق =2, لا اوافق بشدة =1) والارقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان ثم نحسب بعد ذلك المتوسط المرجح ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولا وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على خمسة حيث 4 تمثل عدد المسافات (من إلى 2 مسافة اولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) 5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 4 على خمسة ينتج طول الفترة ويساوي 80. ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

جدول رقم(7/2/3)

التوزيع وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	لا اوافق بشدة

من 1.80إلى 2.59	لا اوافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	اوافق
من 4.20إلى 5	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

2. صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة:

يقصد به صدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقامت الدارسة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ..صدق المحكمين:

عرضت الدارسة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 6 متخصصين في مجال المحاسبة وقد استجابت الدارسة لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم(2).

ب.صدق المقياس من خلال:

i. الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قامت الدارسة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. حيث يوضح جدول (8/2/3) معامل الارتباط بين متوسط كل محور والمتغير التابع (جودة معلومات التقارير المالية المصرفية)، والذي يبين أن معاملاتالارتباط المبينة دالة عند مستو ى معنوية 0.01, 0.05=α، عدا فقرات المجال الأول وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (8/2/3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمجالات

المحور	معامل بيرسون	القيمة الإحتمالية(Sig.)	الدلالة الإحصائية
مهام وواجبات لجنة المراجعة بالمصرف	-0.059	0.553	غير دال إحصائياً

استقلالية اللجنة بالمصارف	0.210	0.031	دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)
توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة	0.201	0.040	دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)
كفاءة لجان المراجعة في المصارف	0.509	0.000	دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

ii. الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ج.ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانةوعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحققت الدراسة من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدمت الدراسة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

أ.اختبار جميع فقرات الاستبانة لإيجاد معامل ألفا كرونباخ الكلي كما في الجدول التالي:

جدول (9/2/3)

ملخص معامل ألفا كرونباخ

قيمة معامل ألفا كرونباخ	عدد العناصر
0.885	24

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

تلاحظ الدارسة من خلال الجدول رقم (9/2/3) أن القيمة العالية لمعامل ألفا كرونباخ (0.885) مما يدل على ثبات الاستبانة

ب.اختبار ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة، يوضح العمود الاول فيه متوسط المقياس عند حذف العبارة كما يوضح العمود الثاني تباين المقياس ويوضح العمود الثالث في الجدول معامل الارتباط المصحح بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وتعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي ويوضح العمود الرابع في الجدول قيمة معامل ألفا كرونباخ عند حذف العبارة. فإذا زادت قيمة معامل

ألفا كرونباخ عن قيمة معامل ألفا كرونباخ، دل ذلك على ان هذه العبارة تضعف المقياس وان حذف هذه العبارة يؤدي إلى زيادة الثبات.

قياس درجة الثبات والصدق لكل محور من محاور الاستبانة:

جدول (10/2/3)

يوضح الثبات والصدق لكل محور من محاور الإستبيان

المحور	معامل الثبات	الصدق
مهام وواجبات لجنة المراجعة بالمصرف	.0.768	0.876
استقلالية اللجنة بالمصارف	0.847	0.920
توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة	0.777	0.881
كفاءة لجان المراجعة في المصارف	0.793	0.891

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

يتضح من الجداول السابقة ان قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة جدا وهذا يدل على ان الاستبانة قيمة ثباتها عالية مما ادى إلى تشجيع الدارسة وتحفيزها على الاستمرار.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصدق لمحاور الدراسة قد بلغت:(0.876،0.920 ، 0.881،0.891) على التوالي وهذه النتائج تعد مؤشرا على أنه يمكن تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الذي أخذت منه العينة، وكما بلغت قيمة الثبات لمحاور الدراسة (0.768،0.847 ، 0.777، 0.793)على التوالي، كما تم إيجاد معامل الثبات الكلي للدراسة والذي يعد مؤشراً لصلاحية أداة الدر اسة (الاستبانة) للتطبيق بغرض تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلاتها حيث بلغت قيمته (0.885) وتدل قيمة الثبات العالي لأداة الدراسة على إمكانية التنبؤ بثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند التطبيق.

3. الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة:

حيث تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور على حدا وذلك كما يلي:

المحور الأول: مهام وواجبات لجان المراجعة بالمصارف

جدول (11/2/3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمهام وواجبات لجنة المراجعة بالمصارف

ت	العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	النتيجة
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				

1	يـتم إصـدار تقـارير لجنة المراجعة ضمن التقـــارير الســـنوية للمصرف	1	1	4	3.8	7	6.7	21	20	72	68.6	4.51	0.856	1	
2	يـتم عقـد اجتماعـات دوريـة لأعضـاء لجنـة المراجعـــة فـــي المصرف	0	0	0	0	6	5.7	30	28.6	69	65.7	4.60	0.598	3	
3	تقـدم لجنـة المراجعـة نتائج أعمالها لمجلس الإدارة بالمصرف	0	0	0	0	3	2.9	34	32.4	68	64.8	4.62	0.544	4	
4	تقـــــيم أداء الإدارة التنفيذية وترفع تقرير لمجلـــــس الإدارة بالمصرف	3	2.99	2	1.9	6	5.7	34	32.4	60	57.1	4.39	0.904	5	
5	تهـــتم بـــالإجراءات الرقابيـــة وحمايـــة الاصول بالمصرف	0	0	0	0	5	4.8	31	29.5	69	65.7	4.61	0.580	2	
6	تقوم بالرقابة المفاجأة للاطمئنـان علـى أداء عمل المصرف	7	6.7	3	2.9	3	2.9	33	31.4	59	56.2	4.28	1.114	6	
	كامل المحور											4.13	0.717		موافق

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (11/2/3) يتضح ما يلي:

ووفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتضح لنا أن أبرز خاصية من خصائص لجان المراجعة هي يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف وهي العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي 4.51 وانحراف معياري 0.856 وهذا يدل على الفاعلية الكبيرة لتقارير لجنة المراجعة وأهميتها في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

ووفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتجلى لنا ترتيب خصائص لجان المراجعة بالمصارف كما يلي:

نلاحظ أن أبرز خصائص لجان المراجعة في هذا المحور هو إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف العبارة رقم (1) حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.51) وظهور هذه المهارة يدل على أثرها الكبير في إنجاح عملية جودة المعلومات المحاسبية المصرفية حيث تمت الإجابة بالموفقة عليها بنسبة (68.60) وأفادوا بانهم موافقون بشدة، يليها في الأهمية العبارة رقم (5) وهي (تهتم بالإجراءات الرقابية وحماية الاصول بالمصرف) بمتوسط حسابي (4.61) حيث تمت الإجابة بالموافقة عليها بنسبة (65.7)، ثم جاءت العبارة رقم (2) من حيث الترتيب في الاهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية وهي (يتم عقد اجتماعات دورية لأعضاء لجنة المراجعة في المصرف) بمتوسط حسابي (4.60) وانحراف معياري (0.598)

وتمت الموافقة عليها بنسبة (65.7)، ثم جاءت العبارة رقم (3) من حيث الترتيب حسب الأهمية وهي (تقدم لجنة المراجعة نتائج أعمالها لمجلس الإدارة بالمصرف) بمتوسط حسابي (4.62) وانحراف معياري (0.544) وتمت الموافقة عليها بنسبة (64.8)، ثم جاءت العبارة رقم (4) وهي (تقيم أداء الإدارة التنفيذية وترفع تقرير لمجلس الإدارة بالمصرف)، بمتوسط حسابي (4.39) وانحراف معياري (0.904) وتمت الموافقة عليها بنسبة (57.1)و أخيراً العبارة بالرقم (6) وهي (تقوم بالرقابة المفاجأة للاطمئنان على أداء عمل المصرف) بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (1.114) وتمت الموافقة عليها بنسبة (56.2).

المحور الثاني استقلالية لجان المراجعة بالمصارف

جدول رقم (12/2/3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري استقلالية لجان المراجعة بالمصارف.

ت	العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1	يوجد أعضاء غير تنفيذين بلجنة المراجعة	3	2.9	7	6.7	20	19	35	33.3	40	38.1	3.97	1.051		4
2	يتم اختيار وانتخاب لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمشاركة مجلس الإدارة	7	6.7	6	5.7	22	21	39	37.1	31	29.5	4.77	1.137		5
3	تشارك لجنة المراجعة بالمصرف في دورة واحدة	5	4.8	8	7.6	21	20	44	41.9	27	25.7	3.76	1.070		6
4	توجد شروط محددة لمعقابة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها بعمليات فساد	7	6.7	0	0	13	12.4	41	39	44	41.9	4.10	1.070		2
5	يتم تقويم استقلالية لجنة المراجعة بواسطة أطراف أخرى وبصفة دورية	3	2.9	1	1	14	13.3	45	42.9	42	40	4.16	0.900		3
6	توجد إجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنة المراجعة	0	0	0	0	8	7.6	35	33.3	62	59	4.51	0.637		1
	كامل المحور											4.32	0.519	موافق بشدة	

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (12/2/3) يتضح ما يلي:

وفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتضح لنا أن أبرز خاصية من خصائص لجان المراجعة هي)توجد إجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنة المراجعة) وهي العبارة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.51) وانحراف معياري (0.637) وهذا يدل على الفاعلية الكبيرة لإجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنة المراجعة وأهميتها في جودة معلومات التقارير المالية المصرفي.

وفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتجلى لنا ترتيب خصائص لجان المراجعة بالمصارف كما يلي:

نلاحظ أن أبرز خصائص لجان المراجعة في هذا المحور توجد إجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنة المراجعة العبارة رقم (6) حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.51) وظهور هذه المهارة يدل على أثرها الكبير في إنجاح عملية جودة المعلومات المحاسبية المصرفية حيث تمت الإجابة بالمو افقة عليها بنسبة (59) وأفادوا بانهم موافقون بشدة، يليها في الأهمية العبارة رقم (4) وهي (توجد شروط محددة لمعاقبة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها بعمليات فساد) بمتوسط حسابي (4.10) حيث تمت الإجابة بالموافقة عليها بنسبة (41.9)، ثم جاءت العبارة رقم (5) من حيث الترتيب في الاهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية وهي (يتم تقويم استقلالية لجنة المراجعة بواسطة أطراف أخرى وبصفة دورية) بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.900) وتمت الموافقة عليها بنسبة (40)، ثم جاءت العبارة رقم (1) من حيث الترتيب حسب الأهمية وهي (يوجد أعضاء غير تنفيذين بلجنة المراجعة) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.051) وتمت الموافقة عليها بنسبة (38.1)، ثم جاءت العبارة رقم (2) وهي (يتم اختيار وانتخاب لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمشاركة مجلس الإدار ة)، بمتوسط حسابي (4.77) وانحراف معياري (1.137) وتمت الموافقة عليها بنسبة (29.5)وأخيراً العبارة بالرقم (3) وهي (تشارك لجنة المراجعة بالمصرف في دورة واحدة) بمتوسط حسابي (3.76)وا إنحراف معياري (1.070) وتمت الموافقة عليها بنسبة (25.7).

المحور الثالث الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة بالمصارف .

جدول رقم (13/2/3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة بالمصارف

ت	العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1	تتوفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب	0	0	0	0	7	6.7	40	58.1	57	54.3	4.48	0.623		2

	المحاسبية والمصرفية														
2	هناك إلمام كافي لأعضاء لجنة المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني	0	0	2	1.9	11	10.5	42	40	50	47.6	4.33	0.742		6
3	يطلع أعضاء لجنة المراقبة على الممارسات الإدارية داخل المصرف	2	1.9	0	0	14	13.3	34	32.4	55	52.4	4.33	0.851		3
4	يتم تنظيم حلقات تدريبية لأعضاء لجنة المراقبة في المجال المحاسبي	2	1.9	2	1.9	16	15.2	31	29.5	54	51.4	4.27	0.923		4
5	يركز أعضاء لجنة المراقبة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية	0	0	1	1	8	7.6	36	34.3	60	57.1	4.48	0.681		1
6	يقوم أعضاء لجنة المراقبة بدراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل	2	1.9	0	0	15	14.3	37	35.2	51	48.6	4.29	0.852		5
	كامل المحور											4.25	0.519	موافق بشدة	

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (13/2/3) يتضح ما يلي:

ووفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتضح لنا أن أبرز خاصية من خصائص لجان المراجعة هي (يركز أعضاء لجنة المراقبة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية) وهي العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.681) وهذا يدل على الفاعلية الكبيرة لأعضاء لجنة المراقبة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية وأهميتها في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية ووفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتجلى لنا ترتيب خصائص لجان المراجعة بالمصارف كما يلي:

نلاحظ أن أبرز خصائص لجان المراجعة في هذا المحور يركز أعضاء لجنة المراقبة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية العبارة رقم (5) حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.48) وظهور هذه المهارة يدل على أثرها الكبير في إنجاح عملية جودة المعلومات المحاسبية المصرفية حيث تمت الإجابة بالموفقة عليها بنسبة (57.1) وأفادوا بانهم موافقون بشدة، يليها في الأهمية العبارة رقم (1) وهي (تتوفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المحاسبية والمصرفية) بمتوسط حسابي (4.48) حيث تمت الإجابة بالموافقة عليها بنسبة (54.3)، ثم جاءت العبارة رقم (3) من حيث

الترتيب في الاهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية وهي (يطلع أعضاء لجنة المراقبة على الممارسات الإدارية داخل المصرف) بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.851) وتمت الموافقة عليها بنسبة (52.4)، ثم جاءت العبارة رقم (4) من حيث الترتيب حسب الأهمية وهي (يتم تنظيم حلقات تدريبية لأعضاء لجنة المراقبة في المجال المحاسبي) بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.923) وتمت الموافقة عليها بنسبة (51.4)، ثم جاءت العبارة رقم (6) وهي (يتم تنظيم حلقات تدريبية لأعضاء لجنة المراقبة في المجال المحاسبي)، بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.852) وتمت الموافقة عليها بنسبة (48.6)و أخيراً العبارة بالرقم (2) وهي (هناك إلمام كافي لأعضاء لجنة المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني) بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.742) وتمت الموافقة عليها بنسبة (47.6).

المحور الرابع كفاءة لجان المراجعة بالمصارف

جدول رقم (14/2/3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور كفاءة لجان المراجعة بالمصارف

ت	العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	النتيجة
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1	يتم إشراك لجنة المراجعة بالمصرف في تعيين وعزل المراجع الخارجي	6	5.7	1	1	20	19	43	41	35	33.3	3.95	1.042	6	
2	تقوم لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع	3	2.9	1	1	16	15.2	43	41	42	40	4.14	0.914	5	
3	تهتم لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة	0	0	0	0	17	16.2	33	31.4	55	52.4	4.36	0.748	2	
4	يتم التنسيق بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي والداخلي لدراسة مخاطر المراجعة	0	0	0	0	14	13.3	37	35.2	54	51.4	4.38	0.712	3	
5	تقارير لجنة المراجعة ترفع لمجلس الإدارة مباشرة	0	0	0	0	15	14.3	34	32.4	56	53.3	4.39	0.727	1	
6	يتم إصدار تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية الختامية للمصرف	4	3.8	0	0	12	11.4	38	36.2	51	48.6	4.26	0.941	4	
	كامل المحور											4.30	0.552		موافق

						بشدة

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (14/2/3) يتضح ما يلي:

وفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتضح لنا أن أبرز خاصية من خصائص لجان المراجعة هي (تقارير لجنة المراجعة ترفع لمجلس الإدارة مباشرة) وهي العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (.394) وانحراف معياري (0.727) وهذا يدل على الفاعلية الكبيرة لأعضاء لجنة المراقبة على فهم ودراسة نظام التقارير وأهميتها في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

وفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتجلى لنا ترتيب خصائص لجان المراجعة بالمصارف كما يلي:

نلاحظ أن أبرز خصائص لجان المراجعة في هذا المحور هو (تقارير لجنة المراجعة ترفع لمجلس الإدارة مباشرة) العبارة رقم (5) حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) وظهور هذه المهارة يدل على أثرها الكبير في إنجاح عملية جودة المعلومات المحاسبية المصرفية حيث تمت الإجابة بالموفقة عليها بنسبة (53.3) وأفادوا بأنهم موافقون بشدة، يليها في الأهمية العبارة رقم (3) وهي (تهتم لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة) بمتوسط حسابي (4.36) حيث تمت الإجابة بالموافقة عليها بنسبة (52.4)، ثم جاءت العبارة رقم (4) من حيث الترتيب في الاهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة المعلومات المحاسبية المصرفية وهي (يتم التنسيق بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي والداخلي لدراسة مخاطر المراجعة) بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.712) وتمت الموافقة عليها بنسبة (51.4)، ثم جاءت العبارة رقم (6) من حيث الترتيب حسب الأهمية وهي (يتم إصدار تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية الختامية للمصرف) بمتوسط حسابي (4.26)وانحراف معياري (0.941) وتمت الموافقة عليها بنسبة (48.6)، ثم جاءت العبارة رقم (2) وهي (تقوم لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع)، بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.914) وتمت الموافقة عليها بنسبة (40)وأخيراً العبارة بالرقم (1) وهي (يتم إشراك لجنة المراجعة بالمصرف في تعيين وعزل المراجع الخارجي) بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (1.042) وتمت الموافقة عليها بنسبة (33.3).

المحور الخامس: المتغير التابع (جودة معلومات التقارير المالية):

جدول رقم (15/2/3)

ت	العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	النتيجة
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1	يتم نشر المعلومات	1	1	2	1.9	9	8.6	42	40	51	48.6	4.33	0.793	4	

	المالية في الوقت المناسب.														
2	تفصح التقارير المالية عن جميع أنشطة المصرف.	1	1	4	3.8	11	10.5	43	41	46	43.8	4.23	0.858	7	
3	تلائم المعلومات المحاسبية احتياجات المستثمرين.	1	1	1	1	14	13.3	49	46.7	40	38.1	4.20	0.777	8	
4	يتم نشر التقارير المالية لأكثر من سنة لإجراء المقارنة في الأداء.	1	1	1	1	11	10.5	41	39	51	48.6	4.33	0.780	3	
5	تتصف المعلومات الواردة في التقارير المالية بالدقة.	0	0	1	1	13	12.4	42	40	49	46.7	4.33	0.716	6	
6	يحصل عملاء المصرف على توزيعات أرباحهم بصورة دورية.	0	0	0	0	15	14.3	40	38.1	50	47.6	4.33	0.716	5	
7	المساهمين راضين عن أداء المصرف بصورة عامة.	0	0	0	0	15	14.3	37	35.2	53	50.5	4.36	0.722	2	
8	يهتم المصرف بشكاوي العملاء وتحليلها والاستفادة منها.	0	0	2	1.9	14	13.3	28	26.7	61	58.1	4.41	0.793	1	
	كامل المحور											4.36	0.430		موافق بشدة

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة معلومات التقارير المالية

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول رقم (15/2/3) يتضح ما يلي:

وفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتضح لنا أن أبرز خاصية من خصائص لجان المراجعة هي (يهتم المصرف بشكاوى العملاء وتحليلها والاستفاضة منها) وهي العبارة رقم (8) بمتوسط حسابي (4.41) وانحراف معياري (0.793) وهذا يدل على الفاعلية الكبيرة لأعضاء لجنة المراقبة في فهم شكاوى العملاء وتحليلها والاستفادة منها في دعم جودة معلومات التقارير المالية المصرفيةووفقاً للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإنه يتجلى لنا ترتيب خصائص لجان المراجعة بالمصارف كما يلي:

نلاحظ أن أبرز خصائص لجان المراجعة في هذا المحور هو إصدار الاهتمام بشكاوي العملاء وتحليلها والاستفادة منها في دعم جودة معلومات التقارير المالية المصرفية وهي العبارة رقم (8) حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.41) وظهور هذه المهارة يدل على أثرها

الكبير في إنجاح عملية جودة معلومات التقارير المالية المصرفية حيث تمت الإجابة بالموفقة عليها بنسبة (58.1) وأفادوا بانهم موافقون بشدة، يليها في الأهمية العبارة رقم (7) وهي (المساهمين راضين عن أداء المصرف بصورة عامة) بمتوسط حسابي (4.36) حيث تمت الإجابة بالموافقة عليها بنسبة (50.5)، ثم جاءت العبارة رقم (4) من حيث الترتيب في الاهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة المعلومات المحاسبية المصرفية وهي (يتم نشر التقارير المالية لأكثر من سنة لإجراء المقارنة في الأداء) بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.851) وتمت الموافقة عليها بنسبة (52.4)، ثم جاءت العبارة رقم (4) من حيث الترتيب حسب الأهمية وهي (يتم تنظيم حلقات تدريبية لأعضاء لجنة المراقبة في المجال المحاسبي) بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.780) وتمت الموافقة عليها بنسبة (48.6)، ثم جاءت العبارة رقم (1) وهي (يتم نشر المعلومات المالية في الوقت المناسب)، بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.793) وتمت الموافقة عليها بنسبة (51) ثم العبارة بالرقم (6) وهي (يحصل عملاء المصرف على توزيعات أرباحهم بصورة دورية) بمتوسط حسابي (4.33) وانحر اف معياري (0.716) وتمت الموافقة عليها بنسبة (46.7) ثم العبارة بالرقم (5) وهي (تتصف المعلومات الواردة في التقارير المالية بالدقة) بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.716) وتمت الموافقة عليها بنسبة (47.6) ثم العبارة بالرقم (2) وهي (تفصح التقارير المالية عن جميع أنشطة المصرف) بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.858) وتمت الموافقة عليها بنسبة (43.8) وأخيرا العبارة بالرقم (3) وهي (تلائم المعلومات المحاسبية احتياجات المستثمرين) بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.777) وتمت الموافقة عليها بنسبة (38.1) .

المبحث الثالث

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

سوف نقوم بحساب متوسطات المحاور الأربعة (المتغيرات المستقلة: مهام وواجبات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، توفر الخبرة المحاسبية المصرفية و كفاءة لجان المراجعة) وسوف نرمز لهم بالر موز (t1,t2,t3,t4) على التوالي .

فرض العدم: البيانات تتوزع طبيعيا

الفرض البديل: البيانات لا تتوزع طبيعيا

جدول رقم (1/3/3)

اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]	Shapiro-Wilk

	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
t1 مهام	.164	105	.000	.877	105	.000
t2 استقلالية	.170	105	.000	.919	105	.000
t3 الخبرة	.147	105	.000	.943	105	.000
t4 كفاءة	.135	105	.000	.913	105	.000

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول أعلاه القيمة الاحتمالية للمتوسطات الأربع على التوالي (0.000، 0.000،0.000 ،0.000) وهي أصغر من (0.05) لذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار كروسكال-والس:

يستخدم هذا الاختبار عندما يكون حجم العينات صغيرا أو لا يتبع للتوزيع الطبيعي. وسوف نقوم باختبار متوسطات المحاور الأربعة مع البيانات الشخصية – العوامل الديموغرافية (المتغيرات المستقلة: مهام وواجبات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، توفر الخبرة المحاسبية المصرفية و كفاءة لجان المراجعة) وسوف نرمز لهم بالرموز (t1,t2,t3,t4) على التوالي .

أ.توجد فروق بين متوسطات المحاور الأربعة (t1,t2,t3,t4) خصائص لجان المراجعة والمؤهل العلمي .

جدول رقم (2/3/3)

اختبار كروسكال –واليس

اختبار كروسكال –واليس				
	t1	t2	t3	t4
Chi-Square	3.886	1.962	2.093	2.215
Df	2	2	2	2
Asymp. Sig.	.143	.375	.351	.330

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول أعلاه القيم الاحتمالية للمتوسطات (0.143،0.375 ،0.351 ،0.330) على التوالي وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل فرض العدم، أي لا توجد فروق بين متوسطات المحاور الأربعة (t1,t2,t3,t4) خصائص لجان المراجعة والمؤهل العلمي .

.ب توجد فروق بين متوسطات المحاور الأربعة (t1, t2, t3, t4) و خصائص لجان المراجعة والمؤهل العلمي.

جدول رقم (3/3/3)

اختبار كروسكال -واليس

	t1	t2	t3	t4
Chi-Square	1.664	5.186	3.754	2.284
Df	4	4	4	4
Asymp. Sig.	.797	.269	.440	.684

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول أعلاه القيم الاحتمالية للمتوسطات (0.797،0.269 ،0.440 ،0.684) على التوالي وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل فرض العدم، أي لا توجد فروق بين متوسطات المحاور الأربعة (t1,t2,t3,t4) خصائص لجان المراجعة وسنوات الخبرة .

ثالثاً ، اختبار الفرضيات:

الفرض الرئيس: يوجد تأثير دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟ وتتفرع منه الفرضيات التالية:

1. يو جد تأثير دال إحصائياً تحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
2. يوجد تأثير دال إحصائياً لاستقلالية لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
3. يوجد تأثير دال إحصائياً لتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
4. يوجدتأثير دال إحصائياً لكفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

وسوف نقوم بعمل جدول التباين للانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات السابقة من خلال المعادلة التالية :

$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4 + e$$

Y: تمثل المتغير التابع (جودة معلومات التقارير المالية المصرفية)

X1: المتغير المستقل (مهام وواجبات لجنة المراجعة)

X2: المتغير المستقل (استقلالية اللجنة بالمصارف)

X3: المتغير المستقل توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المر اجعة)

X4: المتغير المستقل (كفاءة لجان المراجعة في المصارف)

B0 : يمثل القاطع

(B1,B2,B3.B4): معاملات الإنحدار

جدول (4/3/3)

تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإختبار جميع المتغيرات (1)

المتغيرات	المعامل	الخطاء المعياري	إحصاءه ت	القيمة الاحتمالية
C	2.980	.352	8.473	.055
X1	-.114	.059	-1.942	.838
X2	.022	.105	.205	.813
X3	-.023	.099	-.237	.000
X4	.432	.081	5.349	.055
R-squared	0.293			
Adjusted R-squared	0.265			
S.E. of regression	0.368			
Sum squared reside	13.56			
F-statistic	10.38			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم (4/3/3) أن جميع المتغيرات غير دالة إحصائيا فيما عدا المتغير (x3) وهو توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية.

أما على مستوى النموذج ككل فنلاحظ من خلال قيمة (ف) الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من (0.05) وذلك يؤكد أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر جودة المعلومات المحاسبية للمصارف على مستوى المجتمع وليس عينة الدراسة وتفسير ذلك يعني أنه قد تكون عينة الدراسة غير كافية أو ربما ليست عشوائية. أما إذا نظرنا إلى قيمة معامل التحديد (0.29) بمعنى أن المتغيرات تفسر نسبة (29%) من الاختلاف في المعلومات المحاسبية للمصارف و(71%) تفسرها عوامل أخرى خارج إطار النموذج.

هذا يقودنا ايضاً إلى الشك في وجود علاقات الارتباط المتعددة بين المتغيرات وا إذا ما وجد هنالك علاقة ارتباط خطي بين اثنين من المتغيرات المستقلة فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى جعل المتغيرات الدالة إحصائيا اي المعنوية غير دالة إحصائيا أو غير معنوية وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة الخطأ المعياري والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة (ت) والذي بدوره يقود إلى جعل القيمة الاحتمالية عالية وهذا بدوره يقود إلى جعل المتغيرات الدالة إحصائيا غير دالة إحصائيا أي غير معنوية وسوف

نقوم بعمل اختبار للارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك من خلال مصفوفة المتغيرات المستقلة ومن ثم كشف المتغيرات التي تسببت في المشكلة ومن ثم حذفها ثم تقدير النموذج من جديد .

جدول (5/3/3)

مصفوفة الارتباط

	X1	X2	X3	X4
X1	1.000	.505	.416	.236
X2	.505	1.000	.677	.540
X3	.416	.677	1.000	.525
X4	.236	.540	.525	1.000

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من المصفوفة أعلاه أن المتغيرات (X1,X2) يشكلان نسبة ارتباط عالية وكذلك نلاحظ من نموذج الانحدار جدول (4/3/3) القيمة الاحتمالية العالية للمتغيرين (0.838,0.818) على التوالي وذلك لأن هنالك قاعدة إحصائية كلما زادت القيمة الاحتمالية للمتغير قلة نسبة الدلالة الإحصائية لذلك سوف نقوم بتقدير النموذج بعد حذف كل من المتغيرين على حده .

تقدير نموذج الإنحدار المتعدد لمعادلة خط الإنحدار بعد حذف المتغير (X1):

$$Y=B0+ B2X2+B3X3+B4X4 + e$$

جدول (6/3/3)

تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بعد حذف المتغير (X1)

المتغيرات	المعامل	الخطاء المعياري	إحصاءه ت	القيمة الاحتمالية
C	2.863	.351	8.151	.000
X2	-.048	.100	-.483	.630
X3	-.049	.099	-.496	.621
X4	.445	.082	5.457	.000
R-squared	0.267			
Adjusted R-squared	0.245			
S.E. of regression	0.373			
Sum squared reside	14.07			
F-statistic	12.25			

Prob(F-statistic)	0.000	

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم (6/3/3) بعد حذف المتغير (X1) الدلالة الإحصائية للمتغير (x3) وهو توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية بمعنى تعتمد جودة معلومات التقارير المالية المصرفية على توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية .

أما على مستوى النموذج ككل فنلاحظ من خلال قيمة (ف) الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من (0.05) وذلك يؤكد أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة (مهام وواجبات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة بالمصارف، توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة وكفاءة لجان المراجعة في المصارف) تفسر جودة معلومات التقارير المحاسبية للمصارف على مستوى المجتمع وليس عينة الدراسة وتفسير ذلك يعني أنه قد تكون عينة الدراسة غير كافية أو ربما ليست عشوائية. أما إذا نظرنا إلى قيمة معامل التحديد (0.28) وهي بمعنى أن المتغيرات تفسر نسبة (28%) من الاختلاف في معلومات التقارير المالية للمصارف و(72%) تفسرها عوامل أخرى خارج إطار النموذج.

تقدير نموذج الانحدار المتعدد لمعادلة خط الانحدار بعد حذف المتغير (X2):

$$Y=B0+B1X1+B3X3+B4X4 + e$$

جدول (7/3/3)

تقدير نموذج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد حذف المتغير (X2)(3)

المتغيرات	المعامل	الخطاء المعياري	إحصاءه ت	القيمة الاحتمالية
C	2.995	.343	8.733	.000
X2	-.014	.087	-.161	.873
X3	.437	.077	5.710	.000
X4	-.110	.055	-2.002	.048
R-squared	0.273			
Adjusted R-squared	0.272			
S.E. of regression	0.366			
Sum squared reside	13.57			
F-statistic	13.96			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم (7/3/3) بعد حذف المتغير (X1) الدلالة الإحصائية للمتغيرات (x3,X4) وهو توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجان المراقبة في المصارف بمعنى تعتمد جودة معلومات التقارير المالية للمصارف على توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجان المصارف .

أما على مستوى النموذج ككل فنلاحظ من خلال قيمة (ف) الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من (0.05) وذلك يؤكد أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة (مهام وواجبات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة بالمصارف، توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة وكفاءة لجان المراجعة في المصارف) تفسر جودة معلومات التقارير المالية المصرفية على مستوى المجتمع وليس عينة الدراسة وتفسير ذلك يعني أنه قد تكون عينة الدراسة غير كافية أو ربما ليست عشوائية. أما إذا نظرنا إلى قيمة معامل التحديد (0.27) وهي بمعنى أن المتغيرات تفسر نسبة (27%) من الاختلاف في معلومات التقارير المالية للمصارف و(73%) تفسرها عوامل أخرى خارج إطار النموذج .

بعض معايير اختيار النموذج الملائم للتقدير:

- معنوية المتغيرات المستقلة
- القيمة الاحتمالية لـ (ف) يجب أن تكون معنوية اقل من (0.05)
- قيمة معامل التحديد يجب أن تكون اكبر من (60%)
- إشارة المعامل يجب أن تتوافق مع النظرية الاقتصادية أو تكون تتوافق مع التوقع السليم

جدول رقم (8/3/3)

معايير إختيار النموذج

النموذج	معنوية المتغيرات	قيمة ف	قيمة معامل التحديد	إشارة المعاملات
جميع المتغيرات	متغير واحد	0.00	0.29	متوافقة
بعد حذف المتغير (X1)	متغير واحد	0.00	0.27	متوافقة
بعد حذف المتغير (X2)	الدلالة لمتغيرين	0.00	0.27	متوافقة

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.

من الجدول أعلاه نجد أن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بعد حذف المتغير (X2).

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً ، التوصيات

أولاً ، النتائج:

من خلال العرض النظري وتحليا لت الدارسة إلى النتائج التالية:

1. تهتم لجان المراجعة بالإجراءات الرقابية وحماية الأصول بالمصرف مما يؤكد فاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية
2. يتم عقد اجتماعات دورية لأعضاء لجنة المراجعة في المصرف بصفة دوريا مما يبين متابعة جودة معلومات التقارير المالية .
3. تقدم لجنة المراجعة نتائج أعمالها لمجلس الإدارة بالمصرف بعد تقييم أداء الادارة التنفيذية .

النتائج أعلاه من 1-3 تؤكد صحة الفرض القائل بأنه يوجد تأثير إيجابي لمهام وواجبات لجنة المراجعة في المصرف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية حيث كانت خاصية أنه يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.51) مما يدل على أثرها الكبير في إنجاح جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية. وتتفق مع دراسة عماد وليم تأمر 2010م، في أنه تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر وخصوصاً في مجالات إعداد التقارير المالية وا إصدار تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية.

4. توجد شروط محددة لمعاقبة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها بعمليات فساد مما يؤيد الأهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية .
5. يتم تقويم استقلالية لجنة المراجعة بواسطة أطراف أخرى وبصفة دورية .

النتائج أعلاه من 4 و 5 تركز على لاستقلالية لجنة المراجعة في المصرف حيث كانت خاصية أنه المراجعة توجد إجراءات وقوانين ولوائح تحكم عمل لجنة المراجعة تدعم استقلاليتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.51)، لكن عند تحليل الارتباط والانحدار تبين أن هناك ارتباط بين العناصر وتم إعادة النموذج بعد حذف هذا المتغير وأصبح المتغيرات الأخرى تؤثر إيجابا مما يدل على أنه ليس هناك اثر إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة في إنجاح جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية. وتتفق مع دراسة علام محمد وآخرون 2012م في انه استقلالية لجنة المراجعة لا تؤثر في تحسين جودة الأرباح غير أن هذه الدراسة ركزت على معلومات التقارير المالية.

6. توفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المحاسبية والمصرفية لما له من الأهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية .
7. يتم تنظيم حلقات تدريبية لأعضاء لجنة المراجعة في المجال المحاسبي.
8. يركز أعضاء لجنة المراجعة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية.

النتائج أعلاه من 6 إلى 8 تركز على الخبرة المالية والمصرفية لأعضاء لجان المراجعة حيث كانت خاصية توفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المحاسبية والمصرفية لما له من الأهميةلفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.50)، مما يؤكد وجود أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية في جودة معلومات التقارير المالية.

9. تهتم لجنة المراجعة بتقييم مخلطر المراجعة حيث يتم التنسيق بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي والداخلي لدراسة مخاطر المراجعة.
10. تقوم لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع .
11. يتم إشراك لجنة المراجعة بالمصرف في تعيين وعزل المراجع الخارجي.

النتائج أعلاه من 9 إلى 11 تركز على كفاء لجنة المراجعة حيث كانت خاصية يتم إشراك لجنة المراجعة بالمصرف في تعيين وعزل المراجع الخارجي لما له من الأهمية لفاعلية لجان المراجعة في عملية إثراء جودة معلومات التقارير المالية المصرفية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.53)، مما يؤكد وجود أثر إيجابي لكفاءة لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية.

ثانياً، التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة توصي الدارسة بما يلي :

1. ضرورة التركيز على الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجان المراجعة حيث تعتمد جودة معلومات التقارير المالية المصرفية على توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية .
2. ربط توفر الكفاءة في اعضاء لجان المراجعة بجودة معلومات التقارير المالية المصرفية .
3. العمل على تحديد مهام وواجبات لجان المراجعة مسبقاً لضمان جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.
4. العمل على التدريب والتأهيل العالي لأعضاء لجان المراجعة .

مقترحات لبحوث مستقبلية :

أ. أثر لجان المراجعة في مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية .

ب. أهمية لجان المراجعة في اختيار مكونات هيكل التمويل الامثل للشركات .

ج. أثر لجان المراجعة في المحافظة على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية بالمصاريف .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المراجع العربية :

1.الكتب :

- أحمد نور، **مراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1992م).
- أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات** ، (الإسكندرية: الدار الجامعة، 2004م).
- أحمد رجب عبد العال وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية** ، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م).
- جورج دنيال غالي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، (القاهرة: د.ن، 2007م).
- جيري ويجانت، دونالد كيسو ، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة د. كمال الدين سعيد (الرياض: دار المريخ للنشر، 1988م).
- جيري ويجانت، دونالد كيسو، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة كمال الدين سعيد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1428هـ - 2008).

- جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة** ، (طرابلس: د.ن، 1988م).
- هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م).
- هولي جي. جريجوري وجيسون، ليليين، دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركة، **عن كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين** ، ترجمة سمير كريم، ط3، (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2003م).
- وليم توماس، أمرسون هنكي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).
- حلمي محمود نمر، **نظرية المحاسبة المالية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م).
- حسام الدين الخداش وآخرون، **المحاسبة المالية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004م).
- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- طارق عبد العال حماد، صفوت محمد عبد المنعم، " **معايير وارشادات المراجعة-معايير تقرير المراجع وأخلاقيات المهنة"**(القاهرة: د.ن ، د.ت) .
- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الائتمان** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2006م).
- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م).
- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م).
- كمال الدين الدهراوي**تحليل القوائم المالية لأغر اض الاستثمار** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م).
- محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة، (**الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م).
- محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004م).
- محمد سمير الصبان ،عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).

- محمد الفيومي محمد، **المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م).
- محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض: د.ن، 1993م).
- محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض : د.ن، 1995م).
- منصور أحمد البديوي، ود.السيد شحاته، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- مصطفي نجم البشاري، **مدخل معايير المحاسبة** ، (الخرطوم: د.ن، 2007م).
- نضال صبري، **محاسبة ضريبة الدخل** ، (عمان : أم السماق للنشر، 1998م).
- سامي وهبة متولي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م).
- عبد الجبار السيد طه، **الإفصاح ودوره في تنشيط المال العربية**، (القاهرة : جامعة الأزهر، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 9، 1999م).
- عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني** ، (القاهرة: الدار الجامعية، 2004م).
- عبد الوهاب نصر، السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006م).
- عبد المنعم عوض الله وآخرون ، **تحليل ونقد القوائم المالية** ، (القاهرة: مطبعة مركز التعليم المفتوح، 1993م).
- عبد الغفار حنفي، **بورصة الأوراق المالية** (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
- فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2002م) .
- ألفين أدنيز، جيمس لبوك، **المراجعة مدخل متكامل** ، ترجمة محمد عبد القادر، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).
- روبرت ميجز وآخرون، **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال**، ترجمة مكرم عبد المسيح وآخرون، (الرياض: دار المريخ للنشر،1426هـ- 2006م).
- روبرت ميجز وآخرون ، **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال** ، ترجمة وتعريب مكرم عبد المسيح باسيلي ، محمد عبد القادر الديسطي (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م).
- ريتشارد شرو يدر وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، تعريب د. خالد علي احمد كأجيجي، إبراهيم ولد محمد فال (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2006م).
- رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م).
- خالد أمين عبد الله وآخرون، **أصول المحاسبة** ، (عمان: مركز الكتب الأردني، 1983م).
- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية** ، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006).

2.الرسائل الجامعية :

- إحسان صالح المعتاز، **العوامل المؤثرة في اختيار وتغيير المراجع في الشركات المساهمة السعودية،** (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 1999م).
- إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي- دراسة تطبيقية،** (غزة : الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2012م) .
- انس عبد الله محمد الأمين، **لجان المراجعة ودورها في فحص الأنظمة المحاسبية الإلكترونية,** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م) .
- إسماعيل محمد احمد شبو، **تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية** -دراسة مقارنة لسوقي الخرطوم وابوظبي للأوراق المالية للفترة 2000—2004م، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م).
- زهراء تاج الدين عبد القادر علي، **أثر التحليل المالي للشركات في تفعيل أسواق الأوراق المالية،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث في ماجستير غير منشور في المحاسبة والتمويل، 2005م).
- حاتم عبدالو هاب الشامي، **اثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية ،** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2006م).
- حنان حسن أحمد ، **أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية،** (عمان : جامعة عمان العربية، كلية العلوم الادارية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م).
- حسن الطيب عبد الله، فعالية **لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2010م).
- مجدي مليجي عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية،** (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة ، 2010م) .

- نبيه توفيق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية :دراسة ميدانية،** (عمان :جامعة جدارا للدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م).
- عادل خليل علي قطيشات، **مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في شركات المساهمة العامة الاردنية،** (عمان : جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2010م).
- عباسي محمد، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات** (الزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المالية العامة غير منشورة ، 2012م).
- عبد العزيز عوض الرشيدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية، (عمان:** جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور، 2014م).
- عيد توفيق أحمد عبد الفتاح، **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية،** (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2013م).
- عماد وليم تامر، **دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية،** (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

3.المجلات :

- إحسان بن صالح المعتاز، **مدي التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بقواعد سلوك وآداب المهنة،** (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الأول ، العدد 2، 2010م).
- أيمن عبده لبيب، **تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية،** (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد، 15، العدد الأول، 2011م).
- بدر حجر المطيري، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل منظومة حوكمة الشركات،** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2013م).
- جورج دانيال غالي، **دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية،**(القاهرة , جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، يوليو، 1998م).
- هاني أبو جبارة، **تقيم هدفي الملائمة ومدى الفهم في القوائم المالية المحاسبية المنشورة** (عمان : الجامعة الأردنية ، مجلة الدراسات الإقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 12، العدد 5، 1985م).

- وابل بن علي الوابل، **محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، العدد الأول، 1996م).
- وابل بن على الوابل، **محددات وفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، مارس 1996م).
- زياد سليم رمضان، **سوق عمان المالي إلى أين؟** (الكويت : جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد الأول، 1986م).
- حسين أحمد دحدوح، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات**، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول , 2008م) .
- حسين علي خمارشة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة**، (نابلس : جامعة النجاح الوطنية نابلس، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2003م) .
- ياسر محمد سمره، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، (الكويت : المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد 21، العدد 2، 2014م).
- مجدي وائل الكبيجي ، **فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** ، (عمان : المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 11، العدد الأول، 2015م).
- محمد فداء الدين بهجت، وعبد الله يماني، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة السعودية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، مجلة كلية العلوم الإدرية، العدد الأول، 1990م).
- محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 1995م).
- محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1994م).
- محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد 2، 1995م).

- محمد صالح هاشم، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حكومة الشركات المصرية،** (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 76، 2010م).
- محمد الرملي أحمد، **دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية،** (سوهاج: جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة بسوهاج مجلة البحوث التجارية، المجلد 15، العدد 2001،2م).
- محمد شريف توفيق، **قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية** ، (الرياض: معهد الادارة العامة ، مجلة الإدارة العامة، العدد 61، 1989م.
- نجلاء إبراهيم يحيى عبدالرحمن، **انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية،** (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول، 2013م).
- سامي وهبة متولي، **لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم،** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 1992م) .
- السيد محمود السقا ، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية،** (طنطا: جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد 2، 1995م).
- السيد السقا محمود، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية،** (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد 2، مجلة التجارة والتمويل، 1995م).
- عاطف محمد أحمد، **دراسة اختيارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق للحسابات في الأردن،** (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول،2003م).
- عبد الله المنيف، وعبد الرحمن، وا إبراهيم الحميد، **لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها -دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية،** (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 11، العدد 2، 1998م).
- عبد الله عبد الرحمن المنيف، **دراسة فرضية لتحديد مسئولية المراجع القانوني في المملكة العربية السعودية** (الرياض: جامعة الملك سعود، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد 10، 1985م)، ص 219.

- عبد المطلب السرطاوي، **أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية، (**نابلس، فلسطين: مجلة جامعة النجاح للأبحاث" العلوم الإنسانية"، المجلد 27، العدد 4، 2013م).
- عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحكومة الشركات،** (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، يوليو 2003م).
- عبيد سعد المطيري، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية،** (الكويت : جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 3، 2003م).
- علاّم محمد حمدان وآخرون ، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها ،** (عمان : الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3 ، 2012م).
- عمر السر الحسن، إسماعيل محمد أحمد، **دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية،** (القاهرة: المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية، المجلد 30، العدد الثامن، 2015م).
- صالح حامد محمد علي، **دور لجان المراجعة في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف السودانية- دراسة ميدانية،** (الخرطوم : جامعة افريقيا العالمية ، كلية العلوم الإدارية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، العدد الأول ، 2013م).
- صالح ميلود خلاط وعبد الحكيم محمد مصلي، **دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية،** (مصراته : جامعة مصراته، المجلة العلمية، المجلد1، العدد 16, 2014م).
- خالد حسين أحمد، **العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية،** (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2009م).
- خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة،** (دمشق : مجلة جامعة دمشق المجلد 18، العدد 2، 2002م).

المؤتمرات والندوات :

- أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 13-20 سبتمبر 2005م) .

- محمد سليمان الصلاح،**الاستفادة من أدوات الرقابة وا إدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26سبتمبر 2005م).
- محمد سليمان الصلاح،**الاستفادة من أدوات الرقابة وا إدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26سبتمبر 2005م).
- محمد عبد الفتاح العشماوي، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م).
- محمد عبد الفتاح العشماوي، **آليات حوكمة الخزانة العامة،** (الرباط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقى الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الحكومية دليل حسابات الحكومة المعاصر، الفترة من 16– 20 يوليو 2007م).
- محمد محمود حميدات وأخرون، ، **دور الإفصاح و الشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية و ملائمة المعلومات المحاسبية،** (عمان : جامعة البلقاء التطبيقية ، المؤتمر العلمي الدولي الأول - منظمات الأعمال - الفرص والتحديات والتطلعات ،2015م).
- مدوح أبو السعود، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات،**(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات القاهرة ، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م).
- نعيم دهمش وآخرون، **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات،** (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005م).
- عطية صلاح سلطان، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة 24-26 سبتمبر 2005م).
- عمرو يس، **استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية العربية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م) .

أخرى :

- لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، **المعيار المحاسبي الدولي رقم1 عرض البيانات المالية** (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين، 1999م).

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،**المحاسبة الأساسية وا إعداد البيانات المالية** (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001).
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م).
- مجلس معايير المحاسبة لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، **أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة** ، (البحرين: هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، 1994م).
- معايير المحاسبة المالية، **معيار العرض والإفصاح العام السعودي** ، (الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة المالية، يناير 1999م).

المراجع الأجنبية :

- American Institute Certified Accountants (AICPA), I**n the Public Interest Issues Confronting The Accounting Profession,** Report of the Public Oversight Board of SEC Practice of the (ACIPA) (New York: 1993).
- Apostolou, B. And Summers, G. E, **Preperation Can Audit Fees** Financial Managers, February, 1990.
- Arnold, P.C, **Audit Committee in Major UK Companies**, Managerial Audit Journal. Vol.18, No.3, 1993.
- Baritto, L. **The Audit Committee Hand**, (New York: John Wiley And Sons, Inc, 1994).
- Dorothy, A. M., **Audit Committee Performance**: **An Investigation of the Consequences Associated With Au**,1996.
- FASB, **Minutes of the 25,2005 Board Meeting Conceptual Frame Work- Qualitative Characteristics**, June 1,2006.
- Irene Karamnou & Nikos Vafeas**, The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis**, Journal of Accounting Research، Vo.43, No.3,2005.

- Jack & Rew, **Audit Committee: A guide for Non-Executive Directors**, Accountancy: Books in Business the Institute of Chartered Accountants in England Wales, 1993.
- Jack, a**, Audit Committees: Aguide for Non Executer Directors**, (London: the institute of chartered Accounts in England and Wales) , 1993, p3.
- Memullen, D.N, **Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committee,** Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, Spring 1996.
- National Association of Corporation Directors (NACD): **Report of the NACD Blue Ribbon Commission on Audit Committees**, Washington: 2000.
- Noland, Thomas G. & Nichols, Dave L. & Flesher, Dale L. **, Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry** , Management Accounting Quarterly Vol.5 No.3, 2004 .
- Schadéwitz, H. and Turley, S., **The Effect of Audit Quality on the Relationship between Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality**, **Universitas Wasaensis**, ACTA Wasaensia No 197, Business Administration 80, Accounting and Finance,2008.
- The Candian Institute of Chartered accounting, **Terminology for Accountants**, 4th edition, Canada, CICA,1992.
- Verschoor, C.C. **Bench Making the Audit Committee, Journal of Accountancy**, Sep. 1993.
- Woolf. E**., Auditing Today**, 3rd Edition, (London: Prentice Hall International. Inc, 1986).

المواقع الالكترونية

- file:///C:/Users/Ibtisam/Downloads/SABB%20Annual%20Report%202015%20-%20Ara%20(1).pdf اطلع عليه في 10-11-2016م
- http://www.alahli.com/ar-sa/about-us/corporate-profile/Pages/default.aspx اطلع عليه بتاريخ 11 – 11 -2016م
- http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/documents/annual-report-2015-ar.pdf
- http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/chapter_05_09.pdf اطلــع عليــه بتاريخ 10-5-2015م
- http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/BankingRules/RevisionCommitteeOrganizational ConsultationGuide.pdf اطلع عليه بتاريخ 3-11-2016م
- https://www.alinma.com/wps/wcm/connect/alinma/a8725810-a25a-473c-b2e6-28e1c 8b94bab/ A_R+Shariea+ Comnts+ 08032016.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID= a8725810-a25a-473c-b2e6-28e1c8b94bab اطلع عليه بتاريخ 3-11-2016م
- www.commerce.gov.sa موقع وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية على شبكة "الانترنت اطلع بتاريخ 26-4-2015م

الملاحـق

ملحق رقم (1)

محكمو أداة الدراسة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
د. عمر تاج السر النور	أ.مشارك	جامعة شندي-معار جامعة لملك خالد بالمملكة العربية السعودية
د. فتح الالة محمد أحمد	أ.مشارك	جامعة النيلين-معار جامعة لملك خالد بالمملكة العربية السعودية
د. عثمان موسى نوح	أستاذ مساعد	متعاون في عدد من الجامعات-وموظف ببنك امدرمان الوطني
د. محمد إسحاق عبد الرحمن	أ. مساعد	كلية السودان الجامعية للبنات-معار جامعة لملك خالد بالمملكة العربية السعودية

ملحق رقم (2)

أداة الدراسة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استمارة استبانة

تقوم الدارسة بإعداد بحث بعنوان" أثر خصائص لجان المراجعة في معلومات التقارير المالية المصرفية – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية"، وذلك للاستيفاء الجزئي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

ظراً لما تتمتعون به من دراية علمية وخبرة عملية بحكم موقعكم في المنشأة التي تعملون فان أراءكم تسهم في إثراء الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال إجابتكم على أسئلة الاستبانة المرفقة. كما تؤكد لكم الدارسة أن الاستبانة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

لكم وافر الشكر والتقدير،،،

الدارسة:

ابتسام محمد صالح عبد الرحيم

أولاً، البيانات الشخصية:

أرجو من عنايتكم التفضل بوضع علامة (✓) امام الاجابة التي توافقكم

العمر	أقل من 25 سنة	25 -35 سنة	35 -45 سنة	45 -55 سنة	55 سنة فأكثر
التخصص	محاسبة	إدارة مالية	إدارة اعمال	إدارة موارد بشرية	أخرى
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	أخرى
المؤهل المهني	زمالة سعودية	زمالة عربية	زمالة امريكية	زمالة بريطانية	لا توجد
المركز الوظيفي	إداري (مدير/نائب مدير/رئيس قسم)	عضو لجنة مراجعة	عضو فريق مراجعة	موظف	اخرى
سنوات الخبرة	اقل من 5سنة	5 -10 سنة	10 -15 سنة	15 -20سنة	20 سنة فأكثر

ثانياً، بيانات الدراسة:

أرجو التفضل بوضع علامة (✓) امام الاجابة التي توافقكم:

المحور الأول:

المتغير المستقل، خصائص لجان المراجعة:						
م	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوفق	لا أوافق بشدة
أولاً، مهام وواجبات لجنة المراجعة في المصرف:						
1	يتم اصدار تقارير لجنه المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف.					
2	يتم عقد اجتماعات دورية لأعضاء لجنة المراجعة في المصرف.					
3	تقدم لجنه المراجعة نتائج اعمالها لمجلس الإدارة بالمصرف					
4	تقيم أداء الإدارة التنفيذية وترفع تقرير لمجلس الإدارة في المصرف					
5	تهتم بإجراءات الرقابية لضمان دقة العمليات المحاسبية وحماية أصول المصرف.					
6	تقوم بالرقابة المفاجأة للاطمئنان على أداء عمل المصرف.					
ثانياً، استقلالية اللجنة بالمصارف:						
1	يوجد أعضاء غير تنفيذيين بلجنة المراجعة.					
2	يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنه المراجعة بواسطة المساهمين وبمشاركة مجلس الإدارة.					
3	تشارك لجنة المراجعة في المصرف في دورة واحدة					
4	توجد شروط محدد لمعاقبة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها في عمليات فساد مالي أو إداري بالمصرف.					
5	يتم تقويم استقلالية لجنه المراجعة بواسطة أطراف أخرى وبصفة دورية.					
6	توجد إجراءات وقوانيين ولوائح تحكم عمل لجنه					

	المراجعة.					
	ثالثاً، توفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة:					
1	تتوفر المعرفة الكافية لأعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المحاسبية والمصرفية.					
2	هناك إلمام كافي لأعضاء لجنة المراجعة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني.					
3	يتطلع أعضاء لجنة المراجعة على الممارسات الإدارية داخل المصرف.					
4	يتم تنظيم حلقات تدريبة لأعضاء لجنة المراجعة في المجال المحاسبي					
5	يركز أعضاء لجنة المراجعة على فهم ودراسة نظام الرقابة الداخلية.					
6	يقوم أعضاء لجنة المراجعة بدراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل.					
	رابعاً، كفاءة لجان المراجعة في المصارف:					
1	يتم إشراك لجنة المراجعة بالمصرف في تعيين وعزل المراجع الخارجي.					
2	تقوم لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة المراجعة قبل تعيين المراجع.					
3	تهتم لجنة المراجعة بتقييم مخاطر المراجعة					
4	يتم التنسيق بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي لدراسة مخاطر المراجعة					
5	تقارير لجنة المراجعة ترفع لمجلس الإدارة مباشرة.					
6	يتم إصدار تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية الختامية للمصرف					

المحور الثاني:

المتغير المتابع، جودة معلومات التقارير المالية المصرفية:						
م	العبارة	أوافق	اوافق	محايد	لا	لا أوافق

		بشدة			اوفق	بشدة
1	يتم نشر المعلومات المالية في الوقت المناسب					
2	ُفصح التقارير المالية عن جميع أنشطة المصرف.					
3	تلائم المعلومات المحاسبية احتياجات المستثمرين					
4	يتم نشر التقارير المالية لأكثر من سنة لإجراء المقارنة في الأداء.					
5	تتصف المعلومات الواردة بالتقارير المالية بالدقة.					
6	يحصل عملاء المصرف على توزيعات ارباحهم بصورة دورية					
7	المساهمين راضين عن أداء المصرف بصورة عامة					
8	يهتم المصرف بشكاوى العملاء وتحليلها والاستفادة منها.					

ملحق رقم (3)

اختبار ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة

م	متوسط المقياس عند	تباين المقياس عند حذف العبارة	معامل الارتباط المصحح	قيمة معامل ألفا كروبناخ عند حذف

	حذف العبارة			العبارة
1	98.44	105.201	.639	.876
2	98.36	111.299	.439	.881
3	98.34	113.740	.273	.884
4	98.57	106.306	.538	.878
5	98.35	113.763	.251	.885
6	98.68	104.160	.516	.879
7	98.98	105.864	.473	.880
8	99.18	101.918	.607	.876
9	99.19	103.419	.579	.877
10	98.86	102.727	.615	.876
11	98.79	104.130	.670	.875
12	98.43	111.665	.391	.882
13	98.48	112.233	.347	.883
14	98.63	111.885	.303	.884
15	98.63	107.302	.519	.879
16	98.70	106.716	.504	.879
17	98.49	112.602	.286	.884
18	98.68	114.743	.095	.890
19	99.02	103.689	.586	.877
20	98.83	105.212	.595	.877
21	98.61	110.532	.388	.882
22	98.59	111.876	.319	.884
23	98.58	111.062	.366	.883
24	98.71	104.227	.628	.876

المصدر: إعداد الدارسة من واقع بيانات الاستبانة، 2016م.